جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980 – 2016)

مقدمة من طرف الطالبة :

عواد فاطمة

اعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	محمد عيسى محمد محمود	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	زرواط فاطمة الزهراء	استاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	حيمور مصطفى	أستاذ مساعد	جامعةمستغانم

السنة الجامعية : 2017 / 2018

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980 – 2016)

مقدمة من طرف الطالبة :

عواد فاطمة

اعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	محمد عيسى محمد محمود	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	زرواط فاطمة الزهراء	استاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	حيمور مصطفى	أستاذ مساعد	جامعةمستغانم

السنة الجامعية : 2017 / 2018

اهداء

تبارك الذي اهدانا نعمة العقل و انار سبيلنا بنور العلم و مهد لنا طريق النجاح بكل تقدير و عرفان.

اهدي ثمرة عملي هذا الى قرة عيني ،اعز الناس الى قلبي ، الى من سهروا و تعبوا من اجل ارضائي و هنائي ، الى

من منحوني فرصة الوجود الى الوالدين الكريمين **أبي** و **أمي** اطال الله في عمرهما.

كما اهدي هذا العمل الى جميع افراد اسرتي.

و الى استاذتي المشرفة " زرواط فاطمة الزهراء " أسمى التحية و التقدير ، و الى الاستاذ الكريم " حيمور

مصطفى " ، و الى الاساتذة الكرام اعضاء اللجنة المناقشة ، والى جميع اساتذة و طلبة العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي .

الى كل من شجعني و لو بكلمة طيبة .

و أخيرا نطلب من الله عز و جل ان يوفقنا الى ما يحبه و يرضاه.

وشكرا.

شكر و تقدير

بعد حمد الله تعالى حق حمده الذي وفقني لاتمام عملي هذا على هذا النحو .

اتقدم بشكري و امتناني الكبيرين لاستاذتي القديرة الدكتورة " زرواط فاطمة الزهراء " على اشرافها على هذا البحث .

كما اتقدم بالشكر و العرفان الى الاستاذ " مصطفى حيمور " على ما قدمه لي من توجيهات قيمة على مستوى المضمون العلمي .

كما اهدي تشكراتي الى ابي و امي لهما الف تحية و كامل اسرتي ، و زملائي في الدفعة ، و اقدم الشكر الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل,

الفهرس

الاهداء.....

شكر و تقدير .....

قائمة الاشكال و الجداول .....

مقدمة عامة 01

الفصل الاول: ماهية و تطور الانفاق الحكومي

تمهيد.....05

المبحث الأول : ماهية و تطور الانفاق الحكومي 06

المطلب الأول : تعريف الانفاق الحكومي و تقسيماته 05

المطلب الثاني : تطور الانفاق الحكومي من خلال تطور الدولة في الاقتصاد 09

المطلب الثالث : قواعد و أسس الانفاق الحكومي 12

المبحث الثاني : ألية تأثير الانفاق الحكومي على أهم المتغيرات الاقتصادية 18

المطلب الأول : الانفاق الحكومي كأحد مكونات الطلب الكلي 18

المطلب الثاني : مضاعف الانفاق الحكومي و أثر الازاحة 21

المطلب الثالث : مدى فعالية السياسة المالية من خلال الانفاق الحكومي 23

خلاصة 28

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي و نظرياته

تمهيد 30

المبحث الأول : النمو الاقتصادي و طرق تقديره 31

المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي 31

المطلب الثاني : المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي 32

المطلب الثالث : قياس النمو الاقتصادي 34

المبحث الثاني : عوامل و نظريات النمو الاقتصادي 40

المطلب الأول : العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي 40
المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي 45
المطلب الثالث : نماذج النمو الاقتصادي 53
خلاصة 78
الفصل الثالث :دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2016
تمهيد.....80
المبحث الأول : تحديد النموذج المستخدم و تحليل تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة 81
المطلب الأول : توصيف متغيرات الدراسة القياسية 81
المطلب الثاني : صياغة و تقدير النموذج 86
المبحث الثاني : الدراسة التحليلية للنموذج 88
المطلب الأول : الدراسة الاحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر.....88
المطلب الثاني : اختبارت الكشف عن مشاكل القياس 91
خلاصة 97
الخاتمة 99
المراجع 101

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	منحنى IS	19
2-1	منحنى LM	20
3-1	توازن ISLM	20
4-1	أثر المضاعف على الطلب الكلي	21
5-1	أثر الزيادة في الانفاق الحكومي	26
6-1	أثر الانخفاض في الانفاق الحكومي	27
1-2	تصورات أدم سميث حول النمو الاقتصادي	47
2-2	نموذج طوماس مالتوس حول النمو الاقتصادي	48
3-2	المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن	51
4-2	يبين نموذج KA	63
1-3	تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	84
2-3	تطور معدل الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2016	85
3-3	توضيح اختبار Jarque-bera لتوزيع الاخطاء العشوائية	95
4-3	اختبار معامل Theil	96

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	الفرق بين النمو الاقتصادي و التمية الاقتصادية	33
2-2	نصيب الفرد من GDP في الولايات المتحدة 1950 – 2011	35
3-2	يبين مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية 1950 – 1999	44
1-3	جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 1980- 2016	82
2-3	نتائج تقدير النموذج	86
3-3	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	88
4-3	نتائج التقدير لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey	92
5-3	حالة تجانس تباين الاخطاء	93

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الاول في تصنيف الدول عبر العالم و كونه اقرب مؤشر لقياس الاداء الاقتصادي ، حيث ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة الى تحسن المستوى المعيشي ، و الذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي ، الاستهلاك الاستثمار التشغيل و التضخم و تعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من اهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي و التي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل .

و لقد تطرق الفكر الاقتصادي الى دور الدولة في تعزيز عملية النمو الاقتصادي حيث ان تعدد الازمات الاقتصادية و السياسية التي شهدها العالم على راسها ازمة الكساد العالمي 1929 كانت بمثابة المنعرج الذي ادى الى اعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي خصوصا بعد عجز الية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي تلقائيا ، و يعتبر التحليل الكينزي من اه الاسهامات التي اقرت باهمية تدخل الدولة في الاقتصاد و منحها مساحة واسعة تمكنها من المشاركة في الحياة الاقتصادية باستخدامها للسياسة الانفاقية و التي تسعى من خلالها نحو زيادة معدل النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الاسمى لاي سياسة اقتصادية و الذي يصطحبه مستوى حياة افضل .

و من هذا المنطلق بدا التوجه نحو التوسع في الانفاق العام باعتباره من انجع ادوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدا الطلب يخلق العرض ، و باعتبار ان الانفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره الى رفع الطاقات النتاجية ، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة اكبر ، و من هذا المنطلق تبرز لنا اشكالية هذا البحث و التي تبرز كما بلي :

ما مدى تاثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

الاسئلة الفرعية :

و يتدرج ضمن هذه الاشكالية اسئلة فرعية نوردها كمايلي :

1- ماهي الية تاثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

2- ماهي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ؟

3- هل للانفاق الحكومي اثر ايجابي ام سلبي على النمو الاقتصادي ؟

الفرضيات :

و للاجابة على الاسئلة الفرعية برز الفرضيات التالية :

1- يؤثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي عن طريق الانفاق الاستثماري .

2- للانفاق الحكومي تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي .

اهمية هذه الدراسة :

1- تعتبر مساة تحقيق النمو الاقتصادي في الدول المهمة الاساسية للسلطات الاقتصادية التي تدفعها باستمرار الى البحث عن سبل زيادته و استمراره .

2- يلعب الانفاق الحكومي دورا هاما في الدول النامية و من بينها الجزائر ، اذ يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي و تحقيق النمو .

3- يعد النمو الاقتصادي مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات فهو مصدر زيادة الدخل ، الاستثمار و الاستهلاك .

اهداف البحث :

يهدف البحث الى الاجابة على التساؤلات التي طرحت في الاشكالية و التاكد من الفرضيات المقدمة و بالاضافة الى :

* ابراز الاطار النظري للانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي .

* تبيان اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

المنهج المتبع في الدراسة :

لمعالجة الموضوع تم اتباع المنهج التحليلي في انجاز هذا البحث بغية قياس اثر سياسة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

حدود الدراسة :

يتمثل الاطار المكاني للدراسة في حالة الجزائر ، اما الزماني فيتحدد ما بين (1980 – 2016) و تم اختيار هذه الفترة كونها تعتبر كافية و مناسبة لاستخدام الطرق الاحصائية و القياسية بالاضافة الى توفر المعطيات بالمتغرات خلال هذه الفترة .

هيكل الدراسة :

سنعالج هذا البحث من خلال ثلاث فصول ، ففي الفصل الاول و الثاني تعرضنا للجانب النظري للموضوع ، اما الفصل الثالث فخصصناه للجانب التطبيقي او القياسي كما هو موضح فيمايلي :

الفصل الاول : الاطار النظري للانفاق الحكومي قمنا بدراسته من خلال مبحثين ، اذ تطرقنا في المبحث الاول الى مفهوم و تطور الانفاق الحكومي ، ثم تناولنا في المبحث الثاني الية تاثير الانفاق الحكومي على اهم المتغيرات الاقتصادية .

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي و نظرياته ، قمنا بتحليله من خلال مبحثين حيث استعرضنا الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي و طرق تقديره في المبحث الاول فأهم النماذج و النظريات المفسرة له في المبحث الثاني .

الفصل الثالث : خصصناه لدراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي الذي تم تقسيمه الى ثلاث مباحث ، تضمن المبحث الاول تقديم و تحليل متغيرات الدراسة ، اما المبحث الثاني تم فيه تحليل النموذج المقدر ، و اختبارات الكشف عن مشاكل القياس .

الفصل الأول

تمهيد

لقد جاء تطور الفكر الاقتصادي مؤثرا بصفة كبيرة على تطور حجم الانفاق و يعتبر كاداة مهمة من ادوات السياسة المالية الرئيسية للدولة و ذلك من اجل تحقيق اهداف المجتمع و اشباع الحاجات العمومية ، فالانفاق الحكومي يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة و مدى تاثيرها في النشاط الاقتصادي في سبيل تحقيق الاهداف الاقتصادية ، حيث ازدادت هذه الاهمية خاصة بعد ازمة الكساد الكبير سنة 1929 ، اين اصبحت من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل اوسع لضمان تفعيل الاداء الاقتصادي .

سنحاول في هذا الفصل تقديم عرض نظري لمفهوم الانفاق الحكومي ، من تعريف و تطور و تقسيمات والاسس الى الية تاثيره على اهم المتغيرات الاقتصادية ، لذا سنتناول من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول : ماهية و تطور الانفاق الحكومي .

المبحث الثاني : ألية تأثير الانفاق الحكومي على اهم المتغيرات الاقتصادية .

المبحث الاول : ماهية و تطور الانفاق الحكومي

ان تطور حجم الانفاق الحكومي و زيادة اهميته كاداة من ادوات السياسة المالية ، جاء نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي و زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و كذا اهمية السياسة المالية و فعاليتها كسياسة اقتصادية .

المطلب الاول : تعريف الانفاق الحكومي و تقسيماته

تعتبر النفقات العامة اداة مهمة و اساسية في اطار المالية العامة و السياسة المالية للدولة من اجل تحقيق اهدافها ، و هي تعدد في تقسيماتها باختلاف اوجه استعمالها و اثارها الاقتصادية و الاجتماعية .

الفرع الاول : تعريف الانفاق الحكومي

و يعني كافة المبالغ النقدية التي يقوم بانفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة .

و هذا التعريف يتضمن العديد من العناصر ، و التي من اهمها مايلي[1] :

1- ان الانفاق الحكومي يتمثل بما يتم انفاقه نقدا من الشخص العام الذي يتولى مهمة القيام باشباع الحاجة العامة من اجل شراء السلع و الخدمات اللازمة لادائه هذه المهمة ، و هو امر يرتبط بزيادة استخدام النقود في القيام بالنشاطات الاقتصادية ، و في اجراء المعاملات و عقد الصفقات ، حيث اصبحت النقود الوسيلة الاساسية و الهامة في اجراء المبادلات .

2- صدور الانفاق الحكومي عن جهة عامة و هي الدولة التي تمثلها السلطة المركزية او الاقليمية ، او المحلية ، او هيئة عامة اخرى تابعة لها ، و التي تتولى مهمة تلبية و اشباع الحاجات العامة ، و وفقا لهذا العنصر لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لاداء خدمة عامة من قبل النفقة العامة الا اذا صدر من شخص عام ، و النفقات التي ينفقها اشخاص خاصة طبيعية او اعتبارية ، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف الى تحقيق نفع عام .

3- ان يكون غرض الانفاق العام ملبيا لاشباع حاجة عامة ، اي محققا لمنفعة عامة تعود على جميع المواطنين لا على فرد او فئة معينة ، و يعتبر هذا الشرط ناتجا من ناحية عن فكرة ان المصالح العمومية اي اجهزة الدولة لم تنشا لتحقيق مصالح فرد معين ، و من ناحية اخرى الى ان المال المنفق قد تمت جبايته و تحمل عباه الافراد جميعا[2] .

[1] - فليح حسن خلف.المالية العامة ,عالم الكتاب الحديث و جدارا للكتاب العالمي ,الاردن , 2008 , ص 89 .

[2]- حسين مصطفى حسين . المالية العامة , الطبعة الخامسة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر, 2006 , ص 12 .

الفرع الثاني : تقسيمات الانفاق الحكومي

اولا : التقسيم الاداري للانفاق الحكومي

وفقا لهذا المعيار يتم تصنيف الانفاق الحكومي تبعا للوحدات و الاجهزة الادارية التي تباشر النشاط الحكومي (كرئاسة الجمهورية ، الوزارات ، و المصالح المختلفة) ، حيث تقسم النفقات على اجهزة الدولة المختلفة ، بحيث يتحدد كل منها جزءا معينا من الموارد العامة تستطيع على ضوئه ان ترسم سياستها الانفاقية ، و هو ما يتيح للمطلع على الميزانية تبيين اتجاهات السياسة الحكومية عن طريق دراسة حجم النفقات المخصصة لكل مصلحة من مصالح الدولة و اجراء المقارنات المناسبة في هذا الخصوص[1] .

ثانيا : التقسيم الاقتصادي للانفاق الحكومي

اين يتم تبويب عمليات الدولة المالية بحسب طبيعتها الاقتصادية ، بحيث يمكن تقديم البيانات اللازمة عنها بصورة متناسقة يسهل معها دراسة الاثار الاقتصادية لنشاط الحكومة .

1. النفقات الجارية : و هي تلك التي تكرر بصفة دورية و تهدف لتسيير المرافق العامة بانتظام ، و تشمل نفقات على السلع و الخدمات ، سداد فوائد الديون العامة على اختلاف انواعها ، الاعانات و المدفوعات التحويلية .

2. التقسيمات الراسمالية : و هي تلك التي تخصص لتكوين رؤوس الاموال العينية او بمعنى اخر تلك التي تهدف لتنمية الثورة القومية ، و تشمل : اجمالي الاستثمار ، التحويلات الراسمالية ، و القروض المباشرة .

ثالثا : التقسيم النظري للانفاق الحكومي [2]

1. تقسيم الانفاق الحكومي من حيث الدورية

تنقسم النفقات الحكومية من حيث دوريتها الى نفقات عادية و غير عادية

1-1. النفقات العادية : هي التي تجدد كل فترة زمنية معينة ، و لما كانت مدة الميزانية سنة ، فقد جرت العادة على اعتبار النفقة عادية اذا تكررت كل سنة ، و لا يعني هذا ان كمية او حجم هذه النفقات يجب الا يتغير من ميزانية الى اخرى حتى توصف بالعادية ، بل يكفي ان تكرر بنوعها .

2-1. النفقات الغير العادية : يقصد بها تلك التي لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة فهي تحدث على فترات متباعدة ، و بصورة غير منتظمة ، و مثالها : النفقات الاستثمارية الضخمة ، و النفقات الحربية الناجمة عن نشوب الحرب ، و النفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الكبرى كالفياضانات و الزلازل .

2- تقسيم الانفاق الحكومي من حيث المقابل او الاثار

[1] - غازي عناية , المالية و التشريع الضريبي , البيارق , عمان , الاردن , 1998 , ص 191 .

[2] - محمد طاقة . هدى العزاوي , اقتصاديات المالية العامة , دار المسيرة , عمان , 2007 ، ص 54 – 55 .

يمكن تقسيمه الى نفقات حقيقية تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي من اجل اداء الخدمات العامة ، و نفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الاصلي بغرض تحقيق هدف معين .

1-2. النفقات الحقيقية (الفعلية) : التي تنفقها الدولة من اجل الحصول على السلع و الخدمات اللازمة لسيير المصالح العامة مثل رواتب الموظفين و مستخدمي الدولة ، و شراء الاجهزة ، و الفوائد التي تدفعها على القروض العامة .

2-2. النفقات التحويلية : و هي اعتمادات تنفقها الدولة دون ان تقابلها خدمة ، و كل ما تبغيه الدول من النفقات هو اعادة توزيع الدخل و الثروة بحيث تاخذ المال من البعض لتوزعه على البعض الاخر دون مقابل ، و يشمل مثل هه النفقات الاعانات بمختلف انواعها (المساعدات الاجتماعية المختلفة الضمان الاجتماعي ، التامين ضد الشيخوخة و البطالة ، المساعدات الاقتصادية على اختلافها ، الاعانات الخيرية و الثقافية .....الخ) .

فالنوع الاول يؤدي الى زيادة الدخل الوطني لانه يؤدي الى خلق دخول جديدة تضاف للدخول المكونة للدخل القومي ، اما النفقات التحويلية فان دورها يتمثل في نقل الدخل من طبقة اجتماعية الى اخرى .

المطلب الثاني : تطور الانفاق الحكومي من خلال تطور دور الدولة في الاقتصاد

ان النشاط المالي للدولة يرتبط اساسا بدورها ، ذلك ان اتساع دورها يقتضي توسعا في النفقات المالية ، و من المعلوم ان الدولة لعبت ولا زالت تلعب دورا هاما و اساسيا في خدمة المجتمع ، و في عمل الاقتصاد و تطوره ، و هذا الدور تزايد و اتسع في كافة الدول ، و بالرغم من انه قد اختلف في مداه ، و في طبيعته من دولة الى اخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي و الاجتماعي ، و درجة تطورها ،و الظروف و الاوضاع التي تعيشها .

الفرع الاول : الانفاق الحكومي في ظل الدولة الحارسة

حيث تتميز النفقات بضالة حجمها ، اذ تسعى الدولة الى الحد من نطاق الخدمات العامة التي تقدمها للافراد باقصى حد ممكن ، بالاضافة الى ذلك تسعى الا يؤثر الانفاق العام في توازن الاقتصاد الوطني او تحديد اتجاهات نموه او في اسلوب توزيع الناتج الوطني [1].

اذ لا يلقى على عاتق الدولة الا الخدمات العامة التي يقتضيها الدفاع الخارجي و حفظ الامن و القضاء و بعض الاشغال العامة ، و ضرورة ان تفسح المجال امام الافراد و تركهم احرارا لزيادة رفاهيتهم ، و هو ما يعبر عن النظرية الفردية او الكلاسيكية التي تعتقد بوجود قوى ذاتية تمنع استمرار الازمات دون الحاجة الى تدخل الدولة ، و لم تكتف اصحاب هذه النظرية بتحديد اوجه الانفاق الحكومي في اضيق الحدود ، بل نادوا بان تكون النفقة محايدة ، فلا يجوز ان تتاثر السياسة الانفاقية للدولة بالمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية او السياسية .

و في واقع الامر ، فان الانفاق الحكومي في ظل الدولة الحارسة ، لم تتخلى كليا عن احداث بعض الاثار الاقتصادجية و الاجتماعية ، حتى و لو كان ذلك بصورة غير مباشرة ، رغم طابعها غير المنتج ، مما جعل الاقتصاديين و التقليديين يزيدون في الحد من النفقات العامة لضمان حيادها .

الفرع الثاني : الانفاق الحكومي في ظل الدولة المتدخلة

مع تطور الفكر الاقتصادي و تاكيد الاقتصاديين المعاصرين لحتمية وقوع الاثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لاي نوع من النفقات العامة استنادا الى اراء المدرسة الكينزية التي تنادي بحتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و يعد تعدد الازمات الاقتصادية و السياسية . التي واجهتها العديد من البلدان الراسمالية منذ بداية القرن العشرين ، على راسها ازمة الكساد العظيم لسنة 1929 ، و التي اثبتت قصور الفكر التقليدي و عدم صحة الافتراضات التي يقوم عليها ، تخلت الدولة عن حيادها التقليدي ، و لجات الى التدخل في الحياة الاقتصادية بقصد تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي ، الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي الحر عن

[1] - مجدي شهاب . اصول الاقتصاد العام : المالية العامة , دار الجامعة الجديدة , مصر , 2004 , ص 189 .

تحقيقه تلقائيا ، فقامت الدولة الراسمالية بالكثير من اوجه النشاط الاقتصادي ، و خرجت من نطاق الدولة الحارسة الى نطاق الدولة المتدخلة .

فلم يعد دور الدولة المعاصرة قاصرا على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للازمات ، انما تحقيقا لزيادة معدل النمو الاقتصادي القومي ، و هذا ما ادى الى زيادة حجم النفقات العامة و تعددها من ناحية ، و تغير مفهومها و طبيعة دورها من ناحية اخرى ، و اصبح الانفاق الحكومي اداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية [1].

الفرع الثالث : الانفاق الحكومي في ظل الدولة المنتجة

مع ظهور المبادئ الاشتراكية ووضعها موضع التطبيق منذ الثورة في روسيا 1917 و انتشار الفكر الاشتراكي ، تطورت النفقات العامة تطورا هاما ، و تطور معها دور الدولة من الدولة الحارسة الى المتدخلة ثم الدولة المنتجة .

و يعتقد اصحاب هذه النظرية ان الدولة اقدر على زيادة رفاهية المجتمع من افراده ، و بالتالي فانها تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعه نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الانتاج ، فقد سمح اتساع نطاق نشاط الدولة الذي يهدف الى توزيع موارد الانتاج بين مختلف الاستخدامات ، و تنسيق اوجه النشاط الاقتصادي بما يحقق التوازن بين الانتاج و الاستهلاك وفقا لخطة تنموية شاملة ، تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها بزيادة حجم الانفاق الحكومي .

الفرع الرابع : الانفاق الحكومي في ظل الدور الجديد للدولة في ظل العولة

افرزت العولمة وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل تراجعت فيه السيادة القومية للدول ، انتقال مراكز القرار الاقتصادي الى مراكز فوق قومية ، زيادة الاندماج بين المؤسسات الكبرى ....الخ من المظاهر ، و ادى مثل هذا الوضع الى تحول في وظائف الدولة بالاستغناء عن بعض الوظائف ، و ظهور وظائف جديدة لعل ابرزها [2]:

1. محاربة الفقر و التخفيف من حدته : بضمان حد ادنى من المعيشة للافراد ، و هذا من خلال الاهتمام بتاسيس شبكات الحماية الاجتماعية ، و العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بتحفيز الاستثمارت و رفع المعدلات الانتاجية ، و توجيه الاستثمارات نحو المناطق الاهلية بالفقراء و توجيهها للاهتمام ايضا بالهياكل القاعدية ، و كذلك العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بتحفيز الاستثمارت و رفع المعدلات الانتاجية ، و توجيه الاستثمارت نحو المناطق الاهلية بالفقراء و توجيهها للاهتمام ايضا بالهياكل القاعدية ، و كذلك العمل على تحسين ظروف سوق العمل .

[1] - خالد شحاذة الخطيب , احمد زهير شامية , اسس المالية العامة , الطبعة الثانية , دار وائل للنشر, الاردن , 2005 , ص 51 .

[2] - عبد المجيد قدي . المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية , الطبعة الثالثة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر, 2006,ص- ص 21– 24 .

2. محاربة الفساد الاقتصادي : باعتباره اليوم احد اهم عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر و يعمل على التقليل من درجة الاستفادة منه ، و يساعد في تفشي ظاهرة غسيل الاموال و الاقتصاد الخفي ، و لا يمكن ان يتم ذلك الا من خلال اقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية ترصد قضايا الرشوة و الفساد ، و تعمل على زيادة الشفافية في شؤون الانفاق العام و الحكم .

3. حماية المستهلك : من الممارسات التي تستخدمها المؤسسات لاكراهه على استهلاك بعض المنتجات او طرح المنتجات غير المطابقة للمواصفات ، ذلك ان التحرير المتزايد للاسواق و زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات يدفع ببعضها الى البحث عن مختلف الاساليب الموصلة الى المستهلكين بغض النظر عن مدى مشروعيتها ، و هذا لا ياتي الا بوضع معايير للسلامة الصحية و الامنية ، و ضبط قواعد الصنع ، مع اقامة المؤسسات المؤهلة لذلك و تمكينها من ادوات الرقابة ، مع مراعاة المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال .

4. الاهتمام بتوفير الاموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الاساسي : لما يمكن ان ينتج عنه من نتائج قابلة للتطبيق ، خاصة وان هذا النوع من البحث لا يغري الخواص لعدم مردوديته ، و العمل على اقامة المؤسسات الكفيلة بانجاز و دعم البحوث التطبيقية باعتبارها وسيلة من وسائل البحث عن رفع تنافسية المنتجات و المؤسسات .

5. حماية البيئة : باعتبار البيئة قد اصبحت اليوم عنصرا من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد و متغيرا اساسيا من متغيرات التنمية المستدامة ، نظرا لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من جهة ، و لكون الكثير من الموارد الطبيعية غير متجددة مما يحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء و لا تؤدي الى الاختلال او كبح النمو من جهة اخرى .

كما قد تظهر وظائف احرى تتطلبها بعض الظروف الاقتصادية او الاجتماعية و حتى السياسية ، فمثلا بعد التراجع الكبير في معدلان النمو الاقتصادي الناجم عن تقلص الاستثمارت الاجنبية و العائدات السياحية في العديد من الدول العربية التي شهدت مؤخرا اضطرابات سياسية و ثروات شعبية معارضة ، و كذا ارتفاع معدلات البطالة فيها ، اضطرت حكومات هذه الدول و حكومات الدول الاخرى ، التي خشيت من احتجاجات مماثلة ، الى زيادة انفاقها الحكومي في صورة دعم اسعار بعض المواد و زيادات في الاجور .....

المطلب الثالث : قواعد و اسس الانفاق الحكومي

يخضع الانفاق الحكومي الى العديد من المعايير ينبغي مراعاتها عند القيام به ، و التي تمثل مبادئ ، اي قواعد و اسس يتم الاسناد اليها في الانفاق العام .

الفرع الاول : ضوابط و محددات الانفاق الحكومي

اولا : ضوابط الانفاق الحكومي

يقصد بضوابط الانفاق الحكومي القواعد التي يتم الاستناد عليها في تحديد نوع و الحجم الامثل للانفاق .

1. ضابط المنفعة : و يتضمن العمل على تحقيق اقصى منفعة عامة ممكنة عن طريق النفقات العامة و تكون هذه المنفعة مقاسة بالنفقة العامة التي تسهم في توليدها [1].

2. ضابط الاقتصاد : يعني حسن و كفاءة استخدام الموارد بحيث يتم تلاقي حصول اي هدر او تبديد او اسراف في النفقات العامة ، وان يتم ترشيدها و توفير العقلانية فيها بحيث تحقق نفعا عاما يبرر انفاقها ، و مظاهر التبذير الحكومية متعددة و ذائعة على الاخص في الدول المتخلفة ، و لهذا فان الحاجة تدعو الى ضبط النفقة العامة في شتى القطاعات على اساس مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية ، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات الا اذا كانت ضرورية تماما ، و بالقدر اللازم ، لتحقيق المنافع الجماعية العامة ، هذا فضلا عما يمكن ان تؤديه اجهزة الاعلام و الرقابة المختلفة من ادوار مهمة في ايجاد رقابة فعالة و حازمة على عمليات الانفاق الحكومي ، هذه الرقابة تاخذ اشكالا ثلاثة هي [2]:

أ) الرقابة الادارية : و تتولاها وزارة الخزانة عن طريق موظفيها المحاسبين العاملين في مختلف الهيئات العامة ، و مهمتهم عدم السماح بصرف اي مبالغ الا اذا كان وجه وارد في الميزانية و في حدود الاعتماد المقرر له ، و هذه رقابة سابقة على الانفاق .

ب) رقابة محاسبية مستقلة : و تتولى التاكد من ان جميع عمليات الانفاق قد تمت على الوجه القانوني و في حدود قانون الميزانية و القواعد المالية السارية ، و قد تكون سابقة للتصرف او لاحقة عليه.

ت) رقابة برلمانية : و تقوم بها السلطة التشريعية بما لها من حق السؤال و الاستجواب و التحقيق البرلماني و سحب الثقة من الوزير او الوزراة كلها ، و تظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية و عند اعتماد الحساب الختامي.

[1] - فليح حسن خلف , مرجع سبق ذكره , ص 111 .

[2]- عادل احمد حشيش, مصطفى رشدي شيحة, مقدمة في الاقتصاد العام, المالية العامة,دار الجامعة الجديدة للنشر,الاسكندرية, 1998, ص160.

3. ضابط المرونة : و هي ان يتم استخدام النفقات العامة في الاوجه المحددة لها ، و ما يمكن ان يتاح فعلا من ايرادات لتغطية مثل هذه النفقات ، و كذلك الاخذ في الاعتبار التغيرات التي تحصل خلال عملية الانفاق.

4. ضابط الانتاجية : و التي تعني ضرورة اسهام النفقات العامة في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية ، و بالذات الانتاجية منها ، و كذلك الاسهام في تحقيق الكفاءة الانتاجية ، و تبرز اهمية الاخذ بهذا المبدا في الدول النامية بشكل خاص نظرا لحاجتها الماسة الى زيادة و تطوير نشاطاتها الاقتصادية ، و زيادة درجة تنوعها ، و زيادة كفاءتها الانتاجية.

5. ضابط العدالة : في النفقات العامة سواء ما يتعلق بتحقيق العدالة في توزيع عبء من يتحملها ، و كذلك تحقيق العدالة في توزيع الخدمات و المنافع العامة ، بحيث لاتتجه الى افادة فئات اجتماعية دون غيرها.

ثانيا : محددات الانفاق الحكومي

و هي عوامل تضاف الى جملة الضوابط المذكورة سابقا ، نجد منها [1]:

1. العوامل المذهبية : ان تحديد ما يعتبر حاجة عامة ، و من ثم تقوم الدولة باشباعها عن طريق الانفاق

العام ، انما يخضع لحد كبير للفلسفة المذهبية او الايديولوجية السائدة في الدول ، فردية ، تدخلية او جماعية ، فهو قرار ذو طابع سياسي في التحليل الاخير.

2. المقدرة المالية للدولة : و تعني قدرة الاقتصاد القومي على تحمل الاعباء العامة بمختلف صورها دون الاضرار بمستوى معيشة الافراد او بالمقدرة الانتاجية القومية ، حيث تضع الايرادات التي يمكن للدولة الحصول عليها الحد الاقصى للانفاق الحكومي.

و تتوقف المقدرة المالية الوطنية ، و بافتراض ثبات حجم الدخل القومي ، على عدة اعتبارات اقتصادية و اجتماعية و سياسية اهمها :

أ) مستوى الناتج القومي الصافي و كيفية توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، حيث ترفع المقدرة المالية القومية بارتفاع مستوى الدخل القومي ، و بزيادة سوء توزيعه.

ب) اعتبارات المحافظة على المقدرة الانتاجية و اعتبارات تنميتها.

ت) مدى اتساع النشاط الخاص بالقياس الى النشاط العام و هو ما يتعلق بطبيعة الدولة.

ث) اعتبارات المحافظة على قيمة النقود.

3. مستوى النشاط الاقتصادي : حيث تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد بدورها في حجم و حدود الانفاق الحكومي ، ففي اوقات الكساد مثلا ، ووفقا للنظرية الكينزية ، يزداد الانفاق الحكومي لاجل احداث

[1] - رينب حسين عوض الله , مبتدئ المالية العامة , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , 2008 , ص – ص 58-59 .

زيادة في الطلب الكلي و الوصول الى العمالة الكاملة على اساس طاقة الجهاز الانتاجي ، و يحدث العكس في اوقات الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي في الاسعار و تدهور قيمة النقود.

الفرع الثاني : تطور الانفاق الحكومي و تزايده

اولا: التفسيرات النظرية لتزايد الانفاق الحكومي

ان من اهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة التزايد المطرد للانفاق العام بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي او الفلسفة الايديولوجية السائدة فيها[1].

أ) قانون فاجنر: يعتبر الاقتصادي الالماني " فاجنر" اول من لفت الانتباه الى ظاهرة تزايد النفقات العامة بعد ان قام بدراسة متعلقة بالموضوع ، ترتب عليها الاستنتاج بوجود اتجاه عام نحو ازدياد نشاط الدولة المالي مع التطور الاقتصادي ، و صاغ ذلك في قانون سمي باسمه مؤداه انه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فان ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة المالي و بالتالي زيادة الانفاق العام بمعدل اكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي.

ب) فرضية بيكوك - وايزمان : اجرى بيكوك و ايزمان دراسة سنة 1961 حول ظاهرة تزايد الانفاق العام في بريطانيا بين 1980 و 1955 ، لاحظا فيها ان النفقات الحكومية تزداد في فترات الحروب و الاضطرابات الاجتماعية و في فترات التحضير للحروب عنها في فترات السلم ، حيث تكون الدولة مضطرة الى زيادة انفاقها العام ، و بالمقابل في استطاعتها رفع معدلات الضريبة غلى الافراد ، و يبقى هذا المستوى من الانفاق مرتفعا حتى بعد انقضاء فترات الاضطرابات تلك ، اي ان مستوى الانفاق العام بعد الاضطرابات كالحروب ينتقل او ينزاح فيرتفع عنه فيها قبلها لصعوبة العودة الى مستويات الانفاق السابقة ، كما ان زيادة الحاجات و النشاطات و ظهور اخرى جديدة يدفع بالدولة الى رفع نفقاتها العامة نظرا لكونها مجبرة على القبول بحاجات المجتمع مهما تزايدت ، و هو ما سمي باثر التفتيش.

[1] - سوزي عدلي ناشد , الوجيز في المالية العامة , دار الجامعة الجديدة للنشر, الاسكندرية , 2000 , ص 61 .

ثانيا ، اسباب ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي

1. اسباب الزيادة الظاهرية للانفاق الحكومي : تعرف الزيادة الظاهرية في الانفاق الحكومي بانها زيادة في الارقام المعبرة عنه فحسب ، دون ان يقابل ذلك زيادة في نصيب الفرد من السلع و الخدمات المتحصل عليها ، و من اهم اسباب هذه الزيادة مايلي:

1-1. تدهور قيمة العملة: يقصد بها تدني قدرتها الشرائية ، مما يؤدي الى نقص مقدار السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل ، و هي الظاهرة التي يمكن ان تشرح ارتفاع اسعار السلع و الخدمات ، فيترتب على تدهور قيمة النقود زيادة الانفاق الحكومي لمواجهة هذا التدهور ، فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد اكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع و الخدمات ، دون ان يترتب على ذلك زيادة في المنفعة الحقيقية.

2-1. اختلاف طرق المحاسبة : اذ كان المتبع فيها مضى ان تخصص بعض الايرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الادارات و المصالح لتغطية نفقاتها مباشرة ، و من ثم لم تكن تظهر نفقاتها او ايراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية اقل من حقيقتها.

و مع اتباع مبدا وحدة او عمومية الميزانية العامة الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة و ايراداتها دون تخصيص في الميزانية العامة ظهرت نفقات عامة كانت تتفق فيما قبل و لم كن تظهر في الميزانية ، و من ثم فان الزيادة في الاتفاق الحكومي في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية استدعاها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

3-1 زيادة مساحة اقليم الدولة و عدد سكانها : و مثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة اخرى او استرداد جزء من اقليمها ، و يترتب على هذه الزيادة ، بطبيعة الحال ، زيادة في حجم الانفاق الحكومي ، الا انها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام.

4-1. اسباب ادارية : اذ يؤدي سوء التنظيم الاداري ، و كذلك الاسراف في عدد الموظفين و زيادتهم عن حاجة العمل ، و الاسراف في ملحقات الوظائف العامة ، الى زيادة الانفاق الحكومي دون انتاجية.

2- اسباب الزيادة الحقيقية للانفاق الحكومي :

2-1. الاسباب الايديولوجية : و نعني بها الاسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

فمياشرة بعد الحرب العالمية الثانية هيمنت افكار مؤيدة لتدخل الدولة ، مما ادى الى زيادة تدخل الدولة على مستوى الدول الليبرالية ، على وجه الخصوص ، في الحياة الاقتصادية و اضطلاعها بالعديد من الشؤون الاقتصادية التي كانت تعتبر من باب النشاط الخاص ، مما ترتب عليه زيادة في حجم الانفاق الحكومي زيادة مطلقة بالنسبة الى الدخل الوطني في ذات الوقت.

و لم يكن الحال مختلفا في الدول الاشتراكية قبل انهيارها ، حيث كانت الايديولوجية الجماعية سائدة ، و تقوم الدولة بكافة العمليات الانتاجية مما يترتب عليه زيادة في الانفاق الحكومي الى درجة تساويه مع الدخل الوطني[1].

2-2. الاسباب الاقتصادية : من اهمها زيادة الدخل الوطني ، التوسع في انجاز المشاريع العامة ، و المنافسة الاقتصادية ، و الدورة الاقتصادية (فالكساد مثلا يلزم الدولة بتقرير زيادة في النفقات العامة للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي و من ثم تحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة بالتناسب مع حجم الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني).

2-3. الاسباب الاجتماعية : فقد ادى ميل السكان في العصر الحديث الى التركز في المدن و الراكز الصناعية ، الى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية و الصحية و الثقافية و الخاصة بالنقل و المواصلات و المياه و الغاز و الكهرباء.....الخ، و يرجع ذلك الى ان متطلبات و حاجات سكان المدن اكبر و اعقد من حاجات سكان الريف ، بالاضافة الى زيادة النفقات العامة للدولة في المجالات التقليدية للحكومة ، مثل المحافظة على الامن و تحقيق العدالة.

كما ادى انتشار التعليم الى نمو الوعي الاجتماعي ، فاصبح الافراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة كالمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية و باعادة توزيع الدخل و الثروة، و التامين ضد البطالة و الفقر و المرض و الشيخوخة .....الخ ، مما ساهم في زيادة الانفاق الحكومي.

[1] - عباس محرزي , اقتصاديات المالية العامة , الطبعة الثالثة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر, 2008 , 94 .

4-2. الاسباب السياسية : اذ يترتب على انتشار مبادئ الديموقراطية اهتمام الدولة اكثر بالطبقات محدودة الدخل ، فضلا عن ان النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم الى الاكثار من المشروعات الاجتماعية و تعيين الموظفين ارضاء للتاخبين ، مما يؤدي الى تزايد في الانفاق الحكومي.

و مثال ذلك تزايد اهتمام الدولة العربية التي لم تشهد ثروات شعبية ، فيما عرف بالربع العربي حاليا بالطبقات محدودة الدخل و بفئات الشباب ، عن طريق خلق مناصب شغل جديدة او توفير سكنات ، تفاديا لما قد يقع من انتفاضات شعبية ، مما زاد من انفاقها العام.

و من ناحية اخرى افن اتساع نطاق التمثيب الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة و زويادة اهميته في العصر الحديث ، اضافة الى ظهور منظمات دولية متخصصة و غير متخصصة ، ادى الى زيادة الانفاق الحكومي على هذه المجالات.

5-2. الاسباب المالية : مع تزايد دور الدولة في العصر الحديث ، اتجهت الى التوسع في حجم انفاقها وساعدها على ذلك سهولة الحصول على الايرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات من قروض عامة و اصدار جديد ، حيث لم تعد القروض العامة مصدرا استثنائيا للايرادات العامة ، لا تلجا اليه الدولة الا في الظروف غير العادية ، بل اصبح للدولة الحق في الالتجاء الى مثل هذا المصر للحصول على ايرادات تكفي لتغطية نفقاتها المتزايدة ، فقد ادت سهولة الافتراض العام و توسع الدولة فيه الى زيادة النفقات العامة اللازمة لخدمته و استهلاكه.

و نتيجة لسوء تقدير النفقات الواجب تغطيتها قد تصل الدولة على مبالغ اكثر مما يتطلبه انفاقها ، ما يؤدي الى ظهور فائض في الايرادات العامة ، قد لا يكون له هدف خاص و معين ، فيغري القائمين على تبذيره.

6-2. الاسباب العسكرية : و هي تعد من اهم الاساب المؤدية الى زيادة الانفاق الحكومي ، و الى دفع هذا الانفاق باتجاه التزايد المستمر ، و تتضمن النفقات العسكرية ، النفقات الموجهة الى رواتب و اجور العاملين من عسكريين و فنيين و معاشات المحاربين المتقاعدين و تعويضات لمنكوبي ضحايا الحرب .....الخ، و الى قيمة الالات و المعدات و نفقات الصيانة ، سواء في فترة الحرب او في فترة السلم ، و ما تدفعه الدولة سدادا للديون الخارجية و الداخلية التي ترتبت بذمتها نتيجة الحرب ، و كذلك ما تقدمه من مساعدات للاقتصاد الوطني في وقت الحرب.

المبحث الثاني : الية تاثير الانفاق الحكومي على اهم المتغيرات الاقتصادية

يتم التطرق في هذا المبحث الى الانفاق الحكومي باعتباره احد مكونات الطلب الكلي ، و الى اثره على اهم المتغيرات الاقتصادية في اطار السياسة المالية.

المطلب الاول : الانفاق الحكومي كاحد مكونات الطلب الكلي

اولا: الطلب الكلي

يقصد باصطلاح الطلب الكلي مجموع من السلع و الخدمات التي يرغب و يستطيع المشترون شرائها عند مختلف المستويات العامة للاسعار، او بعبارة اخرى هو مجموع السلع و الخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون و المؤسسات الانتاجية و الحكومة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة[1] ، و يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية :

$$Y = AD = C + I + G + (X - M)$$

: هي طلب القطاع العائلي اي الانفاق الاستهلاكي الخاص. C

: هي طلب قطاع الاعمال اي الانفاق الاستثماري الخاص. I

: هي طلب القطاع الحكومي اي الانفاق الحكومي العام.G

: هي صافي الطلب الخارجي على السلع و الخدمات.X-M

اي ان الطلب الكلي يتكون من اربعة عناصر هي :

1- الاستهلاك الكلي : و يعد العنصر الرئيسي من عناصر الطلب الكلي ، و يتمثل في طلب افراد المجتمع على السلع و الخدمات المختلفة.

2- الاستثمار الكلي : يعتبر الاستثمار احد المكونات الرئيسية للطلب الكلي ، و بالتالي فان اي تغير في حجمه يؤثر في مستوى الطلب الكلي ، و في مستوى الناتج القومي و مستوى العمالة ، كما يمكن ان يؤثر على رصيد السلع الراسمالية ، و من ثم الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي و معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل.

3- الطلب الحكومي : و يعبر عن جميع المشتريات الحكومية و الخدمات التي تقدمها الدولة في الاقتصاد المحلي، و قد اعطى كينز اهمية كبيرة للانفاق الحكومي كاحد مكونات الطلب الكلي الفعال ، لاهميته في تنشيط الاقتصاد في اطار السياسة المالية التوسيعية.

4- صافي الطلب الاجنبي: اي صافي الصادرات ، و يتوقف اولا على الدخل الوطني للبلد المعني و مثيله بالخارج ، و ثانيا على الاسعار النسبية للسلع و الخدمات في البلد و في الخارج.

[1] - حسام داود و اخرون , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار المسيرة , عمان , الاردن , 2000 , ص 143 .

ثانيا : نموذج IS – LM و الطلب الكلي

قدم هذا النموذج سنة 1937 من طرف " جون هيكس " و هو يسمح بتمثيل توازن الاقتصاد انطلاقا من سوقين هما سوق السلع و الخدمات و سوق النقود ، و كذا الفعالية النسبية لكل من السياسة النقدية و المالية، المستقيم IS يشير الى التوازن في سوق السلع و الخدمات (توازن العرض و الطلب)، حيث يبين مجموع التوفيقات من اسعار الفائدة و مستويات الدخل.

الشكل(1- 1) : منحنى IS

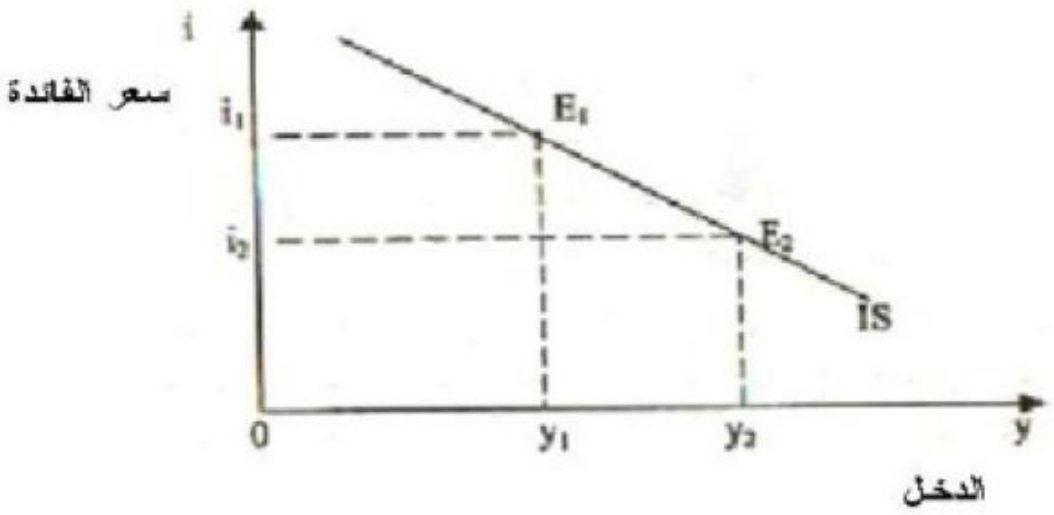

المصدر : تومي صالح , مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي , دار اسامة , الجزائر, 2009 , ص 267 .

اما المستقيم LM فيشير الى التوازن في سوق النقد ، و هو ايضا يمثل توفيقات لاسعار الفائدة و مستويات الدخل ، و يكون ميله موجبا اذ ان الزيادة في سعر الفائدة تقلل من الطلب على الارصدة الحقيقية ، و للمحافظة على الطلب على الارصدة الحقيقية عند مستوى العرض الثابت فان مستوى الدخل يجب ان يزداد ، اذ يستلزم التوازن في السوق النقدية ان تتبع الزيادة في معدلات الفائدة زيادة في مستويات الدخل.

الشكل (1- 2) : منحنى LM

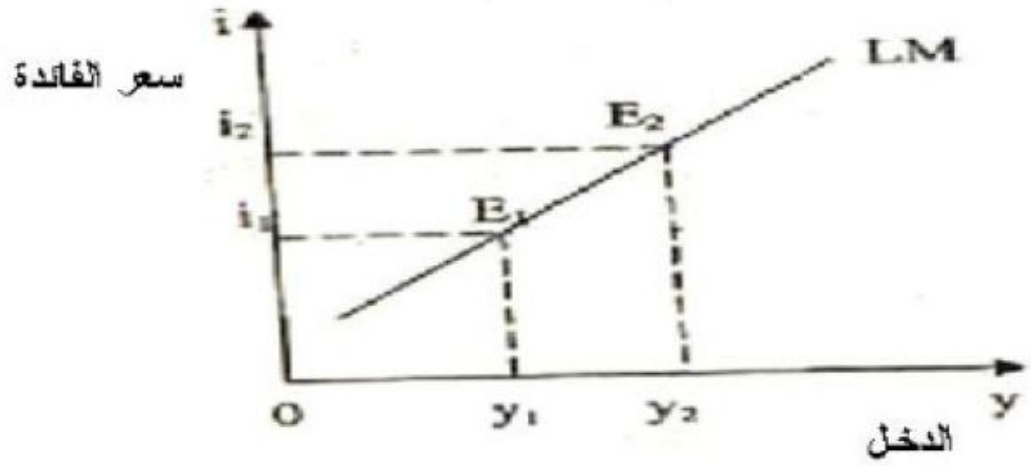

المصدر: تومي صالح , مرجع سبق ذكره , ص 272 .

و يكون سوق السلع في توازن عندما يكون الطلب على السلع مساويا لمستوى الانتاج ، و يكون سوق النقود في توازن عندما يكون الطلب على النقود مساويا لعرضها ، اما الاقتصاد ككل فيكون متوازيا عند النقطة E الموضحة في الشكل الموالي ، و هي نقطة التوازن الالي في السوقين.

الشكل (1- 3) : توازن LSIM

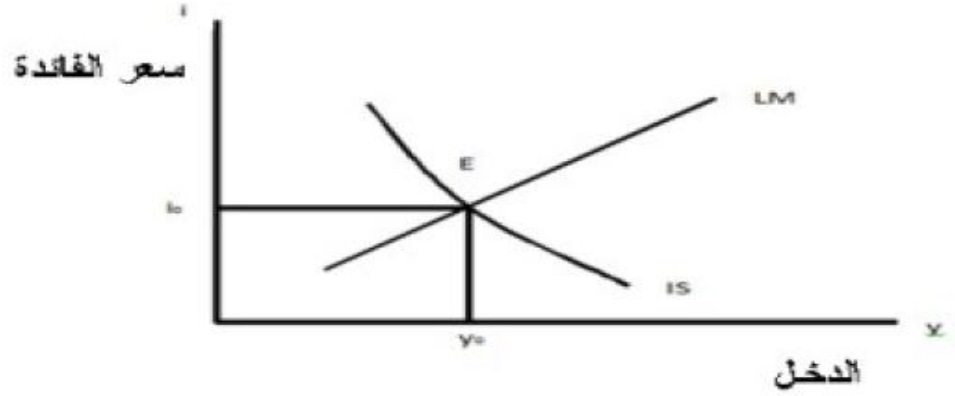

المصدر : تومي صالح , مرجع سبق ذكره , ص 281

المطلب الثاني : مضاعف الانفاق الحكومي و اثر الازاحة

اولا : المضاعف الكينزي للانفاق الحكومي [1]

تقوم الحكومة المركزية و السلطات المحلية بالنفاق على السلع و الخدمات الاستهلاكية منها و الراسمالية بغية تامين الحاجات العامة للافراد ، و كذلك دفع كثير من المصروفات و غيرها ، و يمثل الانفاق الحكومي احد عناصر الطلب الكلي و الذي ينعكس مباشرة على مستوى الناتج المحلي و الدخل التوازني بزيادتهما بمقدار الزيادة في الانفاق الحكومي مضروبة في مضاعف الانفاق.

و حسب كينز ، فانه عندما تزيد النفقات العامة فان جزء منها يوزع في شكل اجور و مرتبات و فوائد و اسعار للمواد الاولية او ريع لمصالح الافراد ، و هؤلاء يخصصون جزء من هاته الدخول لانفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة و يقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الادخار ، و الدخول التي تتفق على الاستهلاك تؤدي الى انشاء دخول جديدة لفئات اخرى ، و تقسم مابين الاستهلاك و الادخار ، و الدخل الذي يوجه الى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار ، و بذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الانتاج ، الدخل ، الاستهلاك ، الانتاج ، مع ملاحظة ان الزيادة في الانتاج و الدخل لا يتم بنفس مقدار الزيادة في الانفاق و لكن بنسبة مضاعفة و لذلك سمي بالمضاعف.

الشكل (1- 4) : اثر المضاعف على الطلب الكلي

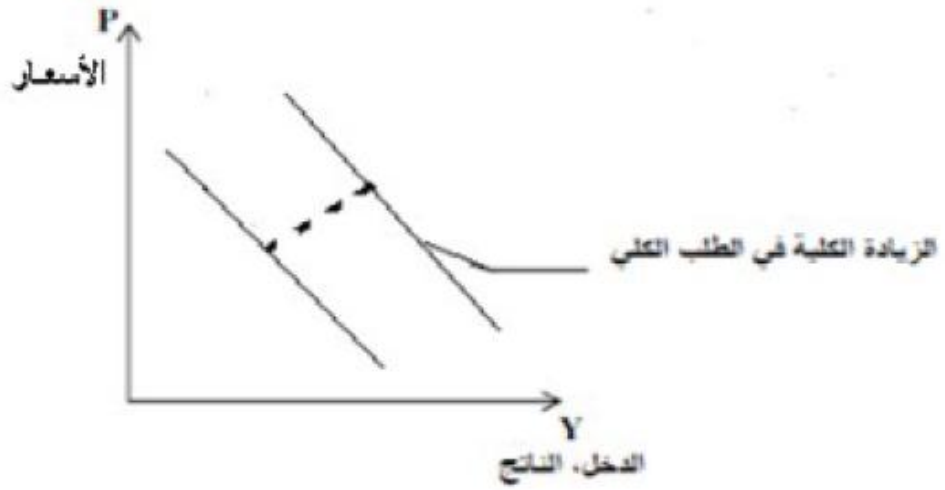

المصدر : تومي صالح , مرجع سبق ذكره , ص 290 .

[1] - حسام داود و اخرون , مرجع سبق ذكره , ص 215 .

و تعطى علاقة المضاعف الكينزي بالصيغة التالية :

$$\Delta y = \frac{1}{1-b} \times \Delta G \quad \text{اي} \quad \text{ان} \quad \Longleftarrow \quad M = \frac{1}{1-b}$$

حيث :

ΔY= التغير في الدخل .

ΔG= التغير في الانفاق الحكومي.

b= الميل الجدي للاستهلاك.

وحسب كينز فان الميل الحدي للاستهلاك هو الذي يؤثر بشكل كبير على حجم المضاعف ، فهو يمثل نسبة الزيادة في الاستهلاك نتيجة الزيادة في الزيادة في الدخل ، اي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك كلما زادت قيمة المضاعف ، و بطبيعة الحال فان الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع الى اخر و من فئة لاخرى ، فمثلا بالنسبة لاصحاب المرتبات و الاجور و الاعانات (ذوي الدخل المحدود) فالميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع و بالتالي يرتفع اثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء.

اضافة الى ان الاثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة و توسع الجهاز الانتاجي و هذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي.

ثانيا : اثر الازاحة

يقصد به اي انخفاض في استهلاك او استثمار القطاع الخاص الناتج عن تزايد النفاق العام ، اذ ان ارتفاع النفاق العام يؤدي الى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص الى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة الناتجة بدورها عن زيادة الطلب على النقود ، مما يؤدي الى اقصاء و ازاحة القطاع الخاص.

فحسب النظرية الكينزية فان الزيادة في الانفاق العام قصد تحفيز الاقتصاد ، تؤدي الى الحد من البطالة و جعل المستهلكين يحسون بارتفاع دخولهم ، و كنتيجة لذلك يرتفع الطلب على النقود بشكل يؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة و من ثم ينخفض الاستثمار مشكلا ما يسمى باثر الازاحة.

في حالة ما اذا كان النفاق العام ممولا عن طريق الضرائب ، فان الارتفاع في معدلات الفائدة سيكون طفيف واما اذا مول عن طريق زيادة المعروض النقدي فلن تتغير اسعار الفائدة ، اما اذا مول عن طريق طرح سندات حكومية فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة و انخفاض الانفاق الخاص بنفس مقدار زيادة الانفاق العام.

المطلب الثالث : مدى فعالية السياسة المالية من خلال الانفاق الحكومي

اولا : تعريف السياسة المالية[1]

يمكن تعريف السياسة المالية بانها مجموعة من القواعد و الاساليب و الوسائل و الاجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لادارة النشاط المالي لها باكبر كفاءة ممكنة ، لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية خلال فترة معينة ، اي ان السياسة المالية هي الطريق الذي تنتجه الحكومة في تخطيط الانفاق العام و تدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.

و تهدف السياسة المالية الى اهداف رئيسية هي :

أ) زيادة الدخول و التكوين الراسمالي و النمو الاقتصادي اي الاستغلال الامثل للموارد و الامكانات المتاحة.

ب) تحقيق التوظيف الكامل عن طريق اقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة و الخاصة.

ت) تحقيق استقرار الاسعار.

ث) اعادة توزيع الدخول ، اي العدالة الاقتصادية و الاجتماعية في استغلال الموارد.

ثانيا : اثر الانفاق الحكومي على اهم المتغيرات الاقتصادية [2]

لقد ركز الفكر المالي الذي كان محصلة لافكار كينز على الانفاق العام باعتباره اهم ادوات السياسة المالية و اكثرها فعالية ، ندرج فيمايلي اثر الانفاق العام على مختلف المتغيرات الاقتصادية .

1-اثر الانفاق الحكومي على الاستهلاك :_يمكن للنفقات العامة ان تزيد الاستهلاك من السلع و الخدمات التي تدعمها الحكومة ، كما يمكن ان يزيد استهلاك المجتمع من جراء اعانات البطالة و المعاشات او من خلال الانفاق على مشاريع تستوعب عمالا يتقاضون اجورا يذهب جزء كبير منها الى زيادة الاستهلاك.

كما ان مقدار التغير في الاستهلاك يعتمد على كيفية توزيع الدخل و الثروة بين ابناء المجتمع ، فالانفاق العام الذي يرفع مستوى دخل الفقراء سوف يزيد من مستوى الاستهلاك اكثر من الانفاق الذي يستفيد منه اصحاب الدخول المرتفعة.

[1] - عبد المطلب عبد المجيد , النظرية الاقتصادية , تحليل جزئي و كلي للمبادئ , الدار الجامعية , مصر , 2001 , ص 425 .

[2] - محمود حسين الوادي , زكرياء احمد عزام , مبادئ المالية العامة , دار المسيرة , عمان , الاردن , 2007 , ص 144 .

2- اثر الانفاق الحكومي على الانتاج : من خلال زيادة الانفاق على الخدمات العامة كالتعليم و الصحة و التي تؤدي الى زيادة كفاءة الفرد الانتاجية ، تقديم المعونة و الدعم للمنتجين يؤدي الى زيادة الانتاج ، الانفاق على البنية التحتية يؤدي الى تشجيع الاستثمار كتوفير مواصلات سهلة و كهرباء و مياه اتصالات و امن فيزيد الانتاج.

و يكون تاثير الانفاق الحكومي على الانتاج وفقا للعوامل التالية :

أ) الحالة الاقتصادية السائدة : اذ في حالة الكساد الاقتصادي او الركود حيث تكون هناك مرونة عالية في جهازالانتاج اي يكون في الاقتصاد طاقات انتاجية غير مستغلة ، فان الزيادة في حجم الانفاق العام سوف تزيد من مستوى الطلب الكلي ، و بالتالي تتولد ظروف مناسبة لدى السوق مما يرفع من مستوى الانتاج ، اما في الاقتصاديات المختلفة فانها تتميز بجمود في حركة الانتاج و عدم الكفاءة في استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة و نقص في التكوين الراسمالي و ضعف البنية الاساسية ووجود الكثير من القيود التي تمنع الاستجابة للتغيرات في الطلب الكلي الفعال.

ب) مصدر تمويل الانفاق العام : يتم تمويل الانفاق العام من موارد افراد المجتمع عن طريق الضرائب او الاقتطاعات المالية بصفة عامة، و هذه الموارد اما تكون معدة للاستهلاك او للاستثمار ، و الحكومة عن طريق الاقتطاع الضريبي فانها تحول جزءا من هذه الموارد الى الاستعمال العام ، فذا اقتطعت الدولة من موارد الافراد المعدة للاستهلاك ووجهتها في مجال الاستهلاك فانه لا يكون تاثير يذكرعلى الناتج القومي ، اما اذا استخدمت الدولة تلك الموارد المقتطعة في مجال استثماري فان هذا يوسع الطاقة الانتاجية في الاقتصاد، اما اذا اقتطعت الدولة من الاموال المعدة للاستثمار و استخدمتها في مجال الاستهلاك ، فان ذلك يؤدي الى تخفيض مستوى الانتاج لانها تخفض من حجم الاستثمار المتاح للقطاع الخاص ، اما اذا استعملتها في مجال الاستثمار فالاثر هنا يعتمد على مدى كفاءة استخدام تلك الموارد.

ت) كيفية استخدام الانفاق : فاذا استخدم الانفاق على المنتجات المحلية فان اثر الانفاق يكون اكبر عما اذا انفق على الواردات، فالانفاق على شراء سلع و خدمات محلية سوف يرفع مستوى الطلب الكلي و يزيد مستوى النشاط الاقتصادي القومي و يساعد في نمو الصناعات المحلية و من ثم يزيد مستوى العمالة ، كذلك فان سياسة الانفاق العام تعمل على توجيه الموارد الاقتصادية بين النشاطات المختلفة و تؤدي الى تخفيف الفوارق الاقليمية.

3- اثر الانفاق الحكومي على توزيع الدخل : حيث ان النفقات على مشاريع و خدمات تستفيد منها طبقات ذوي الدخول المتدنية تعمل على تحقيق اهداف العدالة في توزيع الدخول ، حيث تمول هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخول المرتفعة.

4- الانفاق الحكومي و مستوى الادخار: يرتبط الادخار طرديا بمستوى الدخل ، و الانفاق العام يؤثر على الادخار عن طريق تاثيره على مستوى الدخل ، و من ثم على الميل الحدي للادخار ، و مدى تاثير الانفاق العام على مستوى الادخار يتوقف على كيفية توزيع الدخل و الثروة بين ابناء المجتمع ، و اثر الانفاق العام على الادخار يكون كبيرا اذا استفاد من الانفاق العام اصحاب الدخول المرتفعة لان ميلهم الحدي للادخار مرتف.

5- الانفاق الحكومي و مستوى الاسعار: يؤثر الانفاق الحكومي على مستويات الاسعار عن طريق تاثيره على قوى العرض و الطلب للسلع و الخدمات التي يتم تبادلها في الاسواق المحلية ، و كذلك من خلال الاجراءات التنظيمية التي تتخذها الدولة في هذا الخصوص كسياسة مالية احيانا، فاذا كان اثر زيادة الانفاق على زيادة عرض السلع و الخدمات اكبر من الاثر على زيادة الطلب الكلي تكون نتيجة انخفاض مستوى الاسعار و ذلك لزيادة العرض اكثر من الطلب و العكس.

فالانفاق العام يؤثر على مستويات الاسعار اما يخفضها او يرفعا ... و هناك امكانية لتثبيت المستوى العام لاسعار السلع و الخدمات.

ثالثا : اثر الانفاق الحكومي من خلال اتجاهات السياسة المالية [1]

1-الاتجاه التوسعي (سياسة مالية توسعية) : و يظر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود او الكساد ، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف ، و تراجع في معدل النمو الانتاج و يعزي ذلك الى قصور الطلب الكلي ، لذا يتطلب الامر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف الى زيادة الطلب الكلي ، و بالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة و رفع مستوى الطلب مما يترتب على ذلك زيادة في مستوى الانتاج و الدخل ، و بالتالي ارتفاع في مستوى النمو في الدخل.

و يتم ذلك من خلال : زيادة الانفاق الحكومي ، اوتخفيض الضرائب ، او المزج بين الاداتين.

اي تعمل الحكومة على احداث عجز مقصود بالميزانية و يمول هذا من خلال الاقتراض اما من الجمهور او الجهار المصرفي ، او البنك المركزي من خلال التوسع في الاصدار النقدي.

[1] - محمد السيري , علي عبد الوهاب نجا , مبادئ الاقتصاد الكلي , مؤسسة رؤية , 2008 , ص 222 .

الشكل (1- 5) : اثر الزيادة في الانفاق الحكومي

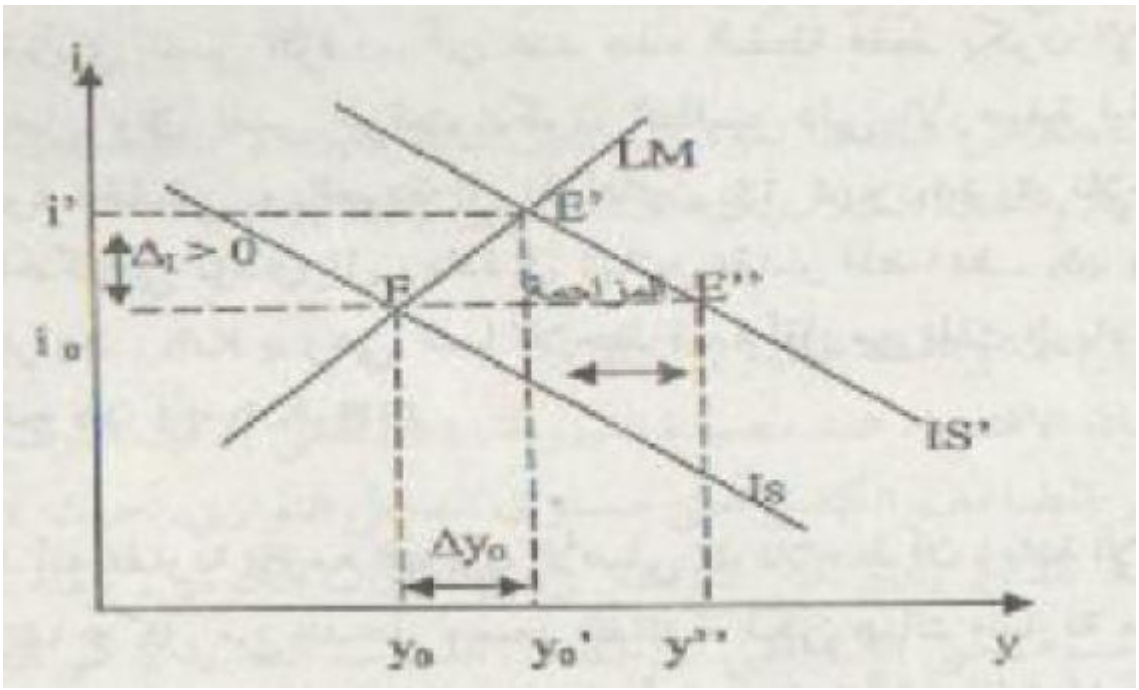

المصدر : تومي صالح , مرجع سبق ذكره , ص 283 .

يبين الشكل اعلاه ان التوسع المالي يزيد من الدخل التوازني و سعر الفائدة التوازني ، فعند اسعار الفائدة io تزيد المستويات العالية للانفاق الحكومي من مستوى الطلب الكلي DA ، و لتلبية الطلب الجديد على السلع و الخدمات يجب ان يرتفع الانتاج بواسطة تحرك منحى SI.

فاذا كان الاقتصاد مبدئيا عند نقطة التوازن E ، ثم ارتفع الانفاق الحكومي ، سوف ننتقل الة "E (اذا بقي i ثابتا)، فعند هذه النقطة تكون السوق السلعية في توازن (اي ان الانفاق المخطط يساوي الانتاج)، لكن السوق النقدية تصبح في حالة اختلال ، لان الدخل ارتفع ، و بالتالي يزداد الطلي على النقود باعتبار ان هناك فائض في الطلب على الارصدة الحقيقية ، مما يجعل سعر الفائدة يرتفع ، و كنتيجة لذلك تقلل المؤسسات من انفاقها الاستثماري عند المستويات العالية لسعر الفائدة ، لينخفض الطلب الكلي كمحصلة لذلك .

فعوضا عن ارتفاع مستوى الدخل الى "Y يزداد الى مستوى 'Yo فقط اي عند نقطة التوازن 'E ، و السبب هو ارتفاع الفائدة الذي قلص من مستوى الانفاق الاستثماري نتيجة لاثر الازاحة.

2- الاتجاه الانكماشي (سياسة مالية انكماشية): و يظهر هذا التجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للاسعار اي ارتفاع معدل التضخم ، و ما يترتب على ذلك من العديد من الاثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل و الثروة بين فئات المجتمع ، و سوء توجيه الاستثمار و انخفاض معدلاته ، و اختلال في معدلات النمو الناتج فيمابين القطاعات المختلفة و غيرها من الاثار السلبية الاخرى ، و يكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي ، و لذا يتطلب الامر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية لازالة فائض الطلب الكلي و الحد من التضخم في المجتمع .

و باتبا ساسية الانفاق العام في ذلك ، و تقوم الدولة بتقليص انفاقها الحكومي ، و بالتالي يتقلص الطلب الكلي و تنخفض نقطة التوازن على عكس الحالة السابقة ، كما هو مبين في الشكل الموالي :

الشكل (1- 6) : اثر الانخفاض في الانفاق الحكومي

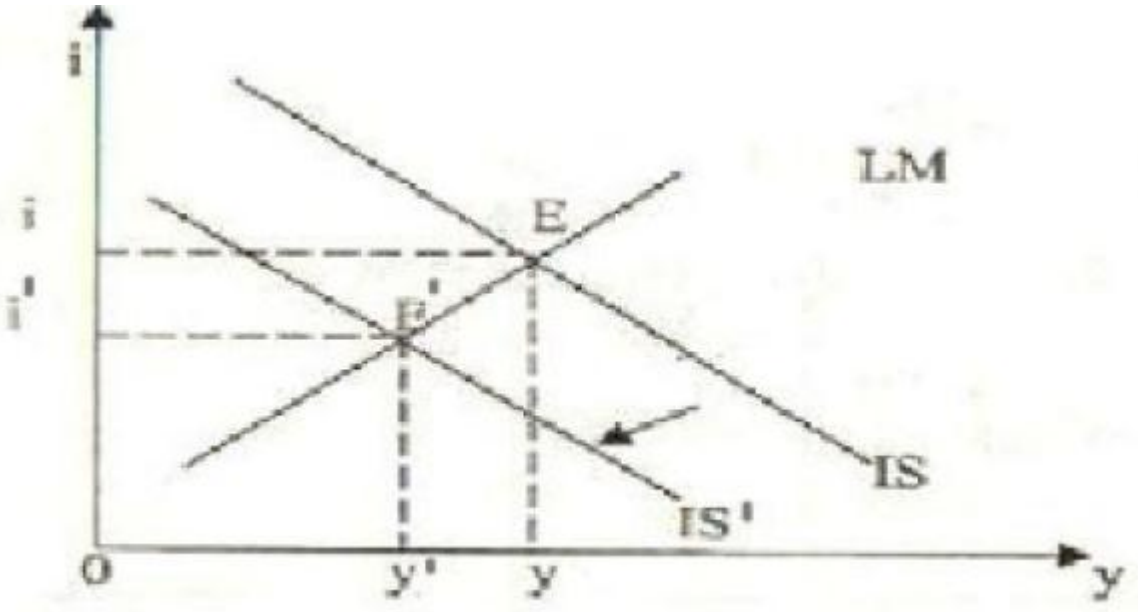

المصدر: تومي صالح , مرجع سبق ذكره , ص 277 .

خلاصة

لقد ساهم تطور دور الدولة في النشاط الاتصادي و ازدياد وظائفها ، في ازدياد حجم النفقات العامة ، مما استدعى وضع جملة من الضوابط و المحددات تجنبا لعدم الرشادة و نقص الفعالية.

الا ان ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العامة خاصة الاجتماعية منها ، و ذلك بغرض تحسين الوضعية الاقتصادية بصفة عامة ، حيث ان الانفاق العام اصبح يمثل احد اهم مكونات الطلب الكلي ، و بالتالي فانه بلا شك يؤثر في الناتج القومي عبر الية مضاعف الانفاق العام.

الفصل الثاني

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي اهم المؤشرات الاقتصادية و هدف اي سياسة اقتصادية كانت ، انه من جهة يعكس حقيقة الاداء الاقتصادي بصفة عامة و من ثم يبرز الوضعية الاقتصادية ، الامر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية و يبرز في اي اتجاه يسير الاقتصاد ، و من جهة اخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية افراد المجتمع و بالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي و اجتماعي.

و ياتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا و تطور الفكر الاقتصادي ، اذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له و المحددات التي يتحدد من خلالها ، و بحكم تطور الوقائع الاقتصادية فان ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم و الاطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي ، اذ بحكم ان النمو الاقتصادي يعني بصفة مباشرة بعملية الانتاج ، فقد تشابكت المفاهيم و العلاقات بشكل يجعل من النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة و متنوعة.

و على هذا الاساس تطرقنا على المبحثين التالين :

المبحث الاول : النمو الاقتصادي و طرق تقديره .

المبحث الثاني : عوامل و نظريات النمو الاقتصادي .

المبحث الاول : النمو الاقتصادي و طرق تقديره

يبرز النمو الاقتصادي كاحد اهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي الى المستوى الكلي ، اين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات و التفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية ، باعتبار ان ذلك هو السبيل الامثل لفهم سير الاوضاع الاقتصادية و من ثم تحسين الاداء الاقتصادي .

المطلب الاول : تعريف النمو الاقتصادي

تعددت التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي و سنتدرج بعضها فيما يلي[1] :

1_ يعرف النمو الاقتصادي على انه " الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الاجمالي (او حصة الفرد من الناتج القومي) اي الزيادة في حجم السلع و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة و التي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي للفرد".

2_ او يعرف على انه " تلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسب المئوية للناتج الوطني الصافي NNP او الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي BIP مقاسا بالنسبة للفرد و يعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي و الرفاه ".

3_ من ناحية اخرى يعبر النمو الاقتصادي" عن الاتفاع المستمر للدخل الحقيقي و الذي يعتمد على معدل الانتاج او معدل استهلاك السلع و الخدمات ".

4_ كما يعرف النمو الاقتصادي " بالزيادة في القدرات الانتاجية لبلد ما نتيجة استخدام الموارد الاقتصادية او تطور التقنية المستخدمة في الانتاج ".

5_ و ايضا يشير النمو الاقتصادي " الى زيادة كمية السلع و الخدمات التي ينتجها اقتصاد معين و هذه السلع يتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج الرئيسة (الارض ، العمل ، راس المال و التنظيم) و تكون هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن ، ذلك لتمكن من التمييز بين النمو و التوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا ، اذ هدف اي اقتصاد في العالم هو الوصول الى ما يسمى بالنمو الاقتصادي المستدام الذي يقوم على استدامة الموارد و الدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة و حقوق الاجيال القادمة.

و بصفة عامة فالنمو الاقتصادي مفهوم ضيق ، كمي و قابل للقياس يحدث بتلقائية و يعكس حدوث " زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي " و مع ان هناك عوامل اقتصادية و غير اقتصادية تكمن وراء تغيرات الناتج الوطني ، الا ان النمو الفعلي يبقى ذا طبيعة اقتصادية صافية اي يمكن تحقيقه بدون تحولات اساسية في هيكلة و موقع القوى

[1] - محمد مدحت مصطفى , سهير عبد الظاهر احمد , النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية , مكتبة و مطبعة الاشعار الفنية , مصر , 1999 , ص – ص 39 – 41 .

الاجتماعية و السياسية او في القيم و التوجهات باختصار دون تبدل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني : المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي

يرتبط مفهو النمو الاقتصادي بعدد من الظواهر الاقتصادية و التي ينبغي لنا التفريق بينها و بين النمو الاقتصادي مثل :

*_ التنمية الاقتصادية : تمثل التنمية عملية شاملة ، مستمرة ، موجهة و واعية تمس كافة جوانب المجتمع ، محدثة تغيرات كمية و كيفية و تحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل افراد المجتمع و التحسن المستمر لنوعية الحياة فيه ، و ذلك بالاستخدام الامثل للموارد و الامكانات المتاحة ، حيث انها تشير الى التحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات و ليس بالضرورة الا زيادات في السكان و تركيباتهم و كمية و اسعار السلع و الخدمات المنتجة محليا حيث انها عملية تغيير هيكلي الذي يرتكز على قضايا الهيكل الاقتصادي و هوا ما يؤثر على المستوى الكمي للاقتصاد و استقراره.

فالتنمية الاقتصادية مختلفة اذن عن النمو الاقتصادي الذي يمثل كما سبق الذكر مقياس كمي للتغير في حجم النشاط الاقتصادي نتيجة للتغير التدريجي عبر الزمن بسبب التغير في كمية الموارد ، اما التنمية فهي تخطيط للنمو الاقتصادي بما يتضمن ذلك الخطط و السياسات و البرامج و الاجراءات التي تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي و زيادة معدلاته و بالتالي فان عملية التنمية هيا اشمل و اوسع من النمو الاقتصادي[1].

[1]- محمد صالح القرشي , علم اقتصاد التنمية , الطبعة الاولى , اثراء للنشر و التوزيع , الاردن , 2009 , ص 41 .

و يوضح الجدول الموالي اهم اوجه الاختلاف و التشابه بين الاصطلاحين:

الجدول (2- 1) : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في إنتاج السلع والخدمات.	تتجاوز التنمية الاقتصادية هذا إلى أن تشمل التغير في بنية النواتج وتخصيص المدخلات حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، أي تغير القدرات الوظيفية بالتنسيق مع القدرات المادية.
يتعلق النمو الاقتصادي بالجانب الكمي للنشاط الاقتصادي (زيادة كمية المخرجات).	تتجاوز التنمية الجانب الكمي لأن تشمل التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد والمجتمع.
يرافق النمو تغيير لعدد من الظواهر، لكنه ضئيل ولا يعتد به.	يرافق التنمية الاقتصادية تغيير كبير وعميق يتناول الجوانب الهيكلية والوظيفية الاقتصادية، كون أنها تفترض تطويرا فعالا وواعيا من خلال إجراء تغييرات في التنظيمات البنيوية للاقتصاد.
مفهوم النمو أقل شمولا من مفهوم التنمية الاقتصادية.	التنمية الاقتصادية تشمل النمو وما يحدث في جميع جوانب الحياة الاقتصادية على مختلف صورها وأشكالها لتحدث فيها تغييرات عميقة وجذرية شاملة أي أن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولا من مفهوم النمو.
من الممكن التفكير في النمو الاقتصادي بدون التنمية الاقتصادية.	من المستحيل التفكير في التنمية الاقتصادية بدون النمو، حيث أن التغير في الوظيفة يتوجب التغير في الحجم.

المصدر: سالم النجي , محمد القريشي , مقدمة في اقتصاد التنمية , دار الكتاب للطباعة و النشر, جامعة الموص , العراق 1988 , ص 49 .

*_ التطور الاقتصادي : التطور لغة هو الحركة الى الامام ، و اقتصاديا يعني تقدم الاقتصاد نحو اهداف محددة مسبقا كزيادة حجم او نوعية الانتاج تحقيق توزيع افضل للمداخيل العمومية و غالبا ما يستخدم للدلالة على الحالة الاثتصادية لبلد ما او لقطاع اقتصادي معين ، فيقال مثلا : التطور الصناعي الوطني خلال فترة معينة و بالتالي فان التطور ليس مرادفا للنمو الاقتصادي و يمكن ان يكون النمو مصاحبا للتطو الاقتصادي اذا كان نمو الناتج الوطني اكبر من معدل نمو السكان او ان يكون غير له اذا كان معدل نمو الناتج مساويا لمعدل نمو السكان ، بينما اذا كان معدل نمو السكان اكبر من معدل نمو الناتج الوطني فان النمو حين اذن يكون مصجوبا بتراجع اقتصادي[1].

المطلب الثالث : قياس النمو الاقتصادي [2]

تستخدم معدلات النمو في جميع مجالات الاقتصاد ، العلوم ، المالية ... ففي الاقتصاد ، من الامثلة على معدلات النمو نذكر معدل التضخم اذا كان معدل التضخم 3% سنويا هذا يعني ان المستوى العام للاسعار يرتفع 3% سنويا ، معدل النمو السكاني هو مثال اخر يتزايد عدد السكان بنسبة 1% في الاقتصاديات المتقدمة في العالم ، في هذه المذكرة نهتم بقياس معدلات نمو نصيب الفرد من GDP كمقياس للاداء الاقتصادي للبلدان .

يعطى معدل نمو نصيب الفرد من GDP (او غيره) ليكن y على انه نسبة التغير في y بين فترة البداية t و الفترة t+1 مع اعتبار معدل النمو gy في الزمن المتصل (مجال بطول محدود كشهر او سنة) او في الزمن المتصل (مجال بطول لا نهائي)

يتم استخدام بيانات لمسار نصيب الفرد من GDPبلد ما (الولايات المتحدة) لتسهيل استيعاب حسابات معدلات النمو المختلفة ببساطة ، اتقان هذه التقنيات البسيطة ضروري للتعامل مع نماذج النمو (التي سنتطرق اليها لاحقا) و ايضا عند دراسة اي بيانات لسلاسل زمنية اقتصادية .

[1] - محمد صالح القرشي , مرجع سبق ذكره , ص 50 .

[2]- امين حواس. ، محاضرات في النمو الاقتصادي ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة LMD تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2016 ، ص -ص 106-111.

يبين الجدول نصيب الفرد من GDPالحقيقي في الولايات المتحدة لسنوات مختارة بين عامي 1950 و 2011.

الجدول (2 – 2) : نصيب الفرد من GDPفي الولايات المتحدة 1950-2011

السنوات	نصيب الفرد من GDP الحقيقي (الدولار بأسعار عام 2005)	لوغاريتم نصيب الفرد من GDP
1950	12802	9457
2010	42287	10652
2011	42646	10661

المصدر: امين حواس مرجع سبق ذكره ص 106 .

معدلات النمو السنوية :

في الزمن المنفصل يحسب معدل النمو السنوي باستخدام الصيغة التالية :

$$g_y = \frac{y_{t+1} - y_t}{y_t}$$

يمكننا الان حساب معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من GDPما بين عامي 2010 و 2011 عن طريق ادراج الارقام الواردة في الجدول في هذه الصيغة :

$$\frac{y_{t+1} - y_t}{y_t} = \frac{42646 - 42257}{42257} = \frac{359}{42257} = 0.0085 = 0.85$$

من المفيد ملاحظة انه عندما تقوم وكالات الاحصاء الدولية او الوطنية (البنك العالمي مثلا) باصدار بيانات الحسابات الوطنية حول GDPاو نصيب الفرد من GDPو يشير عنوانه الرئيسي الى النمو السنوي ، فانه بهذه الطريقة تقوم بحسابه ، فعلى سبيل المثال ، بلغ معدل نمو نصيب الفرد من GDPالحقيقي في الولايات المتحدة عام 2011 نسبة 0,85 %.

طريقة فروق اللوغاريتم لحساب معدلات النمو السنوية :

يمكن في غالب الاحيان التعامل بشكل اسهل مع الاحصائيات الاقتصادية و ذلك بتحويل السلاسل الزمنية الى لوغاريتمات طبيعية ، في الوهلة الاولى تبدو خطوة غير مهمة او معقدة غير ضرورية ، لكن بمجرد التحكم بالخصائص الرياضية الاساسية للوغاريتم فانها تفتح الابواب امام مجموعة مفيدة من الادوات ، و من الامثلة

على ذلك استخدام طريقة فروق اللوغاريتم لتقريب معدلات النمو السنوية ،كما هو مبين في الصيغة التالية :

$$g_y \approx Log(y_{t+1}) - Log(y_t) \approx \Delta Log(y_{t+1})$$

يمكننا الان مرة اخرى استخدام بيانات الجدول لحساب معدلات النمو السنوي :

$$g_y \approx Log(42646) - Log(42257) = 10.661 - 10.656 = 0.0085 = 0.85\,\%$$

يتطابق معدل النمو المتحصل عليه تماما مع المعدل المحسوب بطريقة النسبة المئوية ،على هذا تعطى طريقة فروق اللوغاريتم تقريبا جيدا لمعدل النمو السنوي خصوصا عندما تكون معدلات النمو الصغيرة نسبيا.

معدل النمو المركب :

يسمح معدل النمو السنوي المركب باظهار اتجاه معدل النمو على مدى فترات زمنية متعددة ، فمن الضروري ان توجد صيغة تاخذ بعين الاعتبار حقيقة ان y0 (اي مستوى نصيب الفرد من GDPفي سنة الاساس لحساب معدل النمو على السنوي) يرتفع في كل فترة فاذا ما تجاهلنا تعديل الاثر المركب و قمنا بحساب النسبة المئوية للنمو للفترة باكملها و قسمناها على عدد سنوات العينة ، فان هذا سيبالغ في قيمة معدل النمو السنوي سنقدم مثالا على ذلك :

لدينا :

$$y_{t+1} = y_t(1+\bar{g}_y), t = 0,1,2,....$$

من أجل $t=0$: $y_1 = y_0(1+\bar{g}_y)$

من أجل $t=1$: $y_2 = y_1(1+\bar{g}_y) = y_0(1+\bar{g}_y)(1+\bar{g}_y) = y_0(1+\bar{g}_y)^2$

من أجل $t=2$: $y_3 = y_0(1+\bar{g}_y)^3$

من أجل $t=T-1$: $y_T = y_y(1+\bar{g}_y)^T$

تعطى صيغة معدل النمو السنوي المركب (او متوسط معدل النمو خلال فترة زمنية) وفقا للاتي :

$$\bar{g}_y = \left(\frac{y_t}{y_0}\right)^{\frac{1}{t}} - 1$$

حيث yt يمثل قيمة نصيب الفرد من GDP في الفترة t او السنة النهائية للسلاسل الزمنية و y0 يمثل قيمة نصيب الفرد من GDPفي الفترة الابتدائية او السنة الاولى للسلاسل الزمنية ، و tعدد السنوات (الفترات) في السلاسل الزمنية .

يمكننا الان استخدام البيانات الموجودة في الجدول لحساب اتجاه معدل نمو نصيب الفرد الامريكي من GDPما بين 1950 – 2011 :

$$\%\, g_y = \left(\frac{42646}{12802}\right)^{\frac{1}{51}} - 1 = (3.33)^{\frac{1}{51}} - 1 = 2.4$$

في المتوسط ما بين عامي 1950 و 2011 شهد نصيب الفرد الامريكي من GDPنموا بنسبة 2,4%، مما يعني ان النمو المحقق في عام 2011 بنسبة 0,85 % كان اقل بكثير من معدل الاتجاه العام ما بعد الحرب ، و يمكن ارجاع هذا المعدل المنخفض المحقق عام 2011 الى ان الاقتصاد الامريكي كان لا يزال في طور التعافي من الازمة المالية العالمية خلال الفترة 2008-2009 في هذه المرحلة ما بعد الركود ، و على نحو غير عادي كان ، كان النمو ابطأ من معدل الاتجاه العام .

من السهل استخدام بيانات الولايات المتحدة لتوضيح عدم دقة حساب معدل الاتجاه العام للنمو دون ان يؤخذ المركب بعين الاعتبار ، لاحظ ان التغير المئوي في نصيب الفرد من GDPبين عامي 1950 و 2011 هو (42646/12802)-1=233% فاذا قمنا بتقسيم هذا العدد على عدد فترات العينة ، نحصل على معدل الاتجاه العام للنمو 233/51 % = 4,6 % ، تعطي هذه الطريقة الساذجة لحساب معدل اتجاه النمو جوابا ما يقارب ضعف الاجابة الصحيحة ، مما يدل على المخاطر المرتبطة باستخدام صيغة خاطئة تتجاهل اثر المركب .

الطريقة الاسية لحساب معدلات النمو المركب :

هناك طريقة اخرى لحساب معدلات النمو المركب التي تنطوي على استخدام الاسي و اللو غاريتم ، هذا الاسلوب مفيد بشكل خاص عندما نتعامل مع الزمن المتصل (المستمر) و ليس الزمن المنفصل كما هوا الحال في القسم السابق .

اذا اصبح طول كل فترة قصيرة فان $\Delta t \to 0$ ، فاننا نصل الى الزمن المتصل لدينا معدل نمو في الزمن يعطى وفقا للاتي :

$$\bar{g}_y = \frac{\frac{y_{t+1} + \Delta t - y_t}{(t+\Delta t) - t}}{y_t}$$

و مع اخذ نهاية بدلالة Δt نحصل على :

$$\lim_{\Delta t \to 0} \bar{g}_y = \lim_{\Delta t \to 0} \frac{\frac{y_{t+1} + \Delta t - y_t}{(t+\Delta t) - t}}{y_t}$$

$$= \lim_{\Delta t \to 0} \frac{\frac{\Delta y_t}{\Delta t}}{y_t} = \frac{1}{y_t} \frac{dy_t}{dt}$$

اذن معدل النمو في الزمن المتصل يساوي :

$$\bar{g}_y = \frac{1}{y_t}\frac{dy_t}{dt}$$

لا حظ أن:

$$\frac{dLog(y_t)}{dt} = \frac{1}{y_t}\frac{dy_t}{dt}$$

و عليه:

$$\bar{g}_y = \frac{dLog(y_t)}{dt}$$

إذا كان معدل النمو $\bar{g}_y$ مستقرا عبر الزمن،فإن:

$$\lim_{\Delta t \to +\infty}(1+\bar{g}_y)^t = \ell^{\bar{g}_y t}$$

يمكن برهنة ذلك كالآتي :

$$\bar{g}_y = \frac{dLog(y_t)}{dt} = \frac{Log(y_t) - Log(y_0)}{t-0}$$

$$= \frac{1}{t}.Log\left(\frac{y_t}{y_0}\right)$$

$$\bar{g}_y.t = Log\left(\frac{y_t}{y_0}\right)$$

رياضيا $\ell^{\ln y} = y$ و عليه:

$$\ell^{\bar{g}_y t} = \ell^{\ln\frac{y_t}{y_0}}$$

$$\ell^{\bar{g}_y t} = \frac{y_t}{y_0}$$

يمكن اشتقاق صيغة حساب معدل النمو المركب في الزمن المتصل $\bar{g}_y$ من العلاقة التالية :

$$y_t = y_0 \ell^{\bar{g}_y t}$$

او $y_t = y_0 \exp(\bar{g}_y t)$

يمكننا استخدام الارقام الواردة في الجدول لاظهار ان من خلال هذه الصيغة يمكن الحصول على نفس معدل الاتجاه النمو الاقتصاد الامريكي المتحصل عليه في القسم السابق ، نحتاج اولا الى اخذ اللوغاريتم في المعادلة ثم اعادة ترتيب عناصرها للحصول على $\bar{g}_y$ بدلالة المتغيرات الاخرى :

$$Log(y_t) = Log(y_0 \exp(\bar{g}_y t))$$
$$Log(y_t) = Log(y_0) + \bar{g}_y t$$

$$\bar{g}_y = \frac{Log\left(y_t / y_0\right)}{t}$$

$$\bar{g}_y = \frac{Log\left(42646 / 12802\right)}{51} = 2.4\,\%$$

المبحث الثاني : عوامل و نظريات النمو الاقتصادي

المطلب الاول : العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي[1]

يرتبط مستوى الحياة في اي اقتصاد بالمقدرة الانتاجية للاقتصاد من السلع و الخدمات ، و هذه الانتاجية مرتيطة بكمية راسمال المادي و راسمال البشري و مجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال.

1. عوامل الانتاج :

ان زيادة الحجم المتاح من عوامل الانتاج يساهم في زيادة الانتاج ، و مع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الانتاج بالعلاقة التالية :

$$Y = F(K ; L)$$

حيث :

y : الانتاج

[1] - عبد المطلب عبد المجيد , الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات , الدار الجامعية الاسكندرية , الطبعة الاولى , الاسكندية , 2010 , ص 272 .

K : راسمال

L : العمل

في هذه الحالة فان حجم الانتاج لا يتغير الا بتاثير تغير حجم راسمال و العمل.

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي و التي تعمل على احداث النمو من اهمها :

أ- **عنصر راس المال :** يكون العمال اكثر انتاجية اذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل و الانتاج و التي تتمثل في راسمال المادي ، و ينطوي راس مال المادي على كل اصل منتج ، و ينتج سلعا اخرى كالالات و المعدات بالاضافة الى التجهيزات و البنية الاساسية الازمة لقيام المشروعات الانتاجية سواء زراعية ام صناعية ام خدماتية ، و يتخذ راس المال الصورة العينية في الاساس ، و عند اعطاء قيمة فيتحول الى شكل نقدي.

و راس المال لاي دولة او اي اقتصاد ، هو عبارة عن كمية راس المال في تلك الدول او الاقتصاد في لحظة معينة ، اي يعبر عن ما تملكه تلك الدولة من مباني و معدات و الات في تلك اللحظة ، و هذا الموجود من راس المال لا يثبت عبر الزمن.

و من جانب اخر نجد ان عملية الاضافة على الموجود من راس المال يطلق عليها ايضا (التكوين الراسمالي) ، و بالتالي يشكل التكوين الراسمالي عملية تراكمية ، تضاف من سنة لاخرى و هي تشكل الاستثمار ، فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الراسمالي ، و الذي يبين الزيادة في راس مال المجتمع ، و الذي يعبر عن الفرق بين الموجودات من راس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام .

ΔK : التغير في مخزون راسمالي

PMK : الانتاجية الحدية لراسمال

تساهم الانتاجية الحدية لراسمال في قياس نسبة الزيادة في الانتاج اذا ارتفع عامل راسمال بوحدة واحدة ، حيث ان زيادة مخزون راسمال بالمقدار ΔK يؤدي الى زيادة حجم الناتج بمقدار (ΔK).PMK .

$$F(k+1, L) - F(K+L) = PMK$$

على سبيل المثال نفترض ان الانتاجية الحدية لراسمال 5/1 معناه كل وحدة اضافية من راسمال تسمح بزيادة الكمية المنتجة ب 5/1 وحدة ، اذا زاد عامل راسمال ب 10 وحدات فان الكمية الاضافية المنتجة تحسب كالاتي :

$\Delta P = \gamma MK . \Delta K$

= 1/5 * (unités de production / unités de capital) * 10 unités de capital

= 02 unités de production

اذن زيادة 10 وحدات من عامل راسمال تؤدي الى زيادة الانتاج بوحدتين .

ب - **عنصر العمل :** الى جانب الراس المال المادي يوجد نوع اخر من راسمال و الذي يعتبر ضروري في عملية الانتاج و الذي يكون ملموس بنسبة اقل من راسمال المادي و هو راسمال البشري ، حيث يعتبر عنصر العمل من اهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كما ان اهم عنصر في تكوينه هو السكان و نوعية هؤلاء السكان ، و الهرم السكاني ، و زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل ، مع الاخذ بعين لاعتبار اثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ، حبث يعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي و من هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري ، و تنمية المهارات الفنية الاساسية لان مجموع هذه المهارات تؤدي الى زيادة الانتاجية و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

و تظهر اهمية عنصر العمل في عملية الانتاج من خلال مايلي :

PML : الانتاجية الحدية للعمل

$$PML = F(K, L+1) - F(K, L)$$

ان ارتفاع عنصر العمل بالنسبة ΔL يؤدي الى زيادة حجم الناتج بالمقدار $PML*\Delta L$ على سبيل المثال نفترض ان الانتاجية الحدية للعمل تساوي 02 معناه كل وحدة اضافية من العمل تسمح بزيادة الكمية المنتجة ب 02 وحدة ، اذا زاد عامل العمل ب 10 وحدات فان الكمية الاضافية المنتجة تحسب كالاتي :

$\Delta Y = PML * \Delta L$

= 2 * (unités de production / unités de capital) *10 unités de travail

= 20 unités de production

اذن زيادة 10 وحدات من عامل العمل تؤدي الى زيادة الانتاج 20 وحدة.

في حالة تغير عاملين من عوامل الانتاج العمل و راس المال ، في هذه الحالة فان لدينا مصدرين لارتفاع الناتج و هما العمل و راسمال ، و من الممكن تقسيم هذا الارتفاع في الناتج بين العمل و راسمال باستخدام الانتاجية الحدية للعمل و راسمال على التوالي :

$$\Delta Y = (PMK*\Delta K)+(PML+\Delta L)$$

اي ان التغير في حجم الناتج هو مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل و مساهمة عنصر راسمال .

$\frac{PMK*K}{Y}$: تشير الى نسبة انتاجية راسمال الى حجم الناتج

$\frac{PML*L}{Y}$: تشير الى نسبة انتاجية العمل الى حجم الناتج

$\frac{\Delta Y}{Y}$: تشير الى معدل التغير في الناتج

$\frac{\Delta K}{K}$: تشير الى معدل التغير في راسمال

$\frac{\Delta L}{L}$: تشير الى معدل التغير في العمل

$$\Delta Y/Y = \alpha\frac{\Delta K}{K} + (1-\alpha)\frac{\Delta L}{L}$$

حبث α : نسبة انتاجية عنصر راسمال الى الناتج

$(1-\alpha)$: نسبة انتاجية عنصر العمل الى الناتج

ج- عنصر التكنولوجيا : حتى الان في حليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض ان دالة الانتاج لا تتغير مع مرور الوقت ، و لكنفي الواقع و مع اعتبار عتصر التقدم التكنولوجي فان دالة الانتاج تتغير و بالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الانتاج ، و اصبح من الممكن ان ننتج اكثر من الامس ، حيث يظهر تاثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الانتاج التالية :

$$Y = AF(K, L)$$

A : يمثل مستوى التكنولوجيا

حيث ان الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل و عنصر راسمال فقط و لكن نتيجة لتحسن " الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ".

و بشمل عامل التقدم التكنولوجي يصبح معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha\frac{\Delta K}{K} + (1-\alpha)\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$$

ان معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الانتاج ، مساهمة عامل راسمال ($\Delta K/K$) α ، مساهمة العمل ($\Delta L/L$)*(1-α) ، و مساهمة عامل التكنولوجيا ($\Delta A/A$) و هو ما يعرف بالانتاجية الكلية لعوامل الانتاج .

جدول (2 – 3) : يبين مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية 1950-1999.

السنوات	نمو الإنتاج $\frac{\Delta Y}{Y}$	مساهمة عنصر العمل	مساهمة عنصر راس المال $\beta \cdot \frac{\Delta L}{L}$	الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج
1960-1950	3.3	1.0	1.0	1.3
1970-1960	4.4	1.4	1.2	1.8
1980-1970	3.6	1.4	1.2	1.0
1990-1980	3.4	1.2	1.6	0.6
1999-1990	3.7	1.2	1.6	0.9
1999-1980	3.6	1.2	1.3	1.1

المصدر : طاوش قندوسي . تاثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراة ، تلمسان ، جامعة ابي بكر بلقايد ، 2014-2013 ، ص 94 .

من خلال الجدول اعلاه يمكن ابراز ملاحظتين اساسيتين :

الملاحظة الاولى :

تشير الى وجود حالة توازن عامة في مساهمة عوامل الانتاج ، العمل ، و راس المال و التكونولوجيا في حجم الناتج ، اذ انه خلال الفترة 1950 – 1999 نجد تقارب بين مساهمة كل عامل حيث يبلغ متوسط مساهمة عنصر العمل 1,3 % ، مساهمة عنصر راس المال 1,2 % و مساهمة العامل التكنولوجي 1,1 % .

الملاحظة الثانية :

تبرز الانخفاض في مساهمة العامل التكنولوجي في حجم الناتج ، من خلال انخفاض قيمة " الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج " ابتداء من سنة 1970 و ذلك للاسباب التالية :

~ مشكلة القياس : اذ يؤكد العديد من الاقتصاديين ان " الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج " لم تنخفض في الحقيقة عكس ما تدل عليه الارقام اذ شهدت العملية الانتاجية تطورا كبيرا بتطور اجهزة الحاسوب مقارنة بما كانت عليه من قبل و لكن هذا لم يعبر عنه لصعوبة القياس ، اذ انه رغم انخفاض الكمية الا انهم يرون ان الجودة ارتفعت و هو امر ضروري و هام .

~ ارتفاع اسعار البترول : ابتداءا من سنة 1973 و هو الامر الذي اثر على تكاليف المؤسسات و زاد من ارتفاعها و انخفاض نفقات البحث العلمي و التطور التكنولوجي في المخابر و ذلك تاكد بعد سنة 1986 لما انخفضت اسعار البترول عاودت " الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج " الارتفاع مجددا لانها ادت الى انخفاض التكاليف .

يؤكد العديد من الاقتصادين ان تراجع الافكار الانتاجية الجديدة من الناحية التكنولوجية ساهم في الحد من قيمة " الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج " اذ انها استقرت بعد الحرب العالمية الثانية و هو الامر الذي تطلب زيادة التوجه نحو البحث العلمي قصد ابتكار اساليب انتاجية و تقنيات تكولوجية متطورة .

المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

الفرع الاول : النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

يعتبر الفكر التقليدي بشقيه : الكلاسيكي و النيوكلاسيكي من اهم اوائل اتجاهات الفكر الاقتصادي تطرقا للنمو الاقتصادي ، اذ ابرز المعالم الاولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي و تطورها ، وفتح مجالا واسعا امام بروز اتجاهات جديدة لنظرية النمو الاقتصادي.

1 _ النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك :

ترجع اسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي الى كل من " ادم سميث " سنة 1776، " دافيد ريكاردو " سنة 1817 ، " طوماس مالتوس " سنة 1798 وصولا الى كل من " فرانك رامزي " سنة 1928 و " فرانك نايت " سنة 1944 ، و الذي يرجع لهم الفضل في ابراز المفاهيم الاساسية لنظريات النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الحديث : كقانون تناقص غلة الحجم و اثر ذلك على عملية تراكم راس المال المادي و البشري ، دور العامل التكنولوجي في عملية الانتاج ، فعالية الاحتكار في تطوير العامل التكنولوجي و غيرها من المفاهيم و المبادئ التي اعتبرت نقطة انطلاق لمدارس فكرية اخرى في تطوير نظرية النمو الاقتصادي[1].

1- نظرية " ادم سميث " : يرى ان اساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز اهميتة الاساسية في انه يحد من تناقص الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج ، كما ان تقسيم العمل يعد شكلا من اشكال الادارة و التنظيم في قيام عملية الانتاج و هو ما يعتبر عاملا ايجابيا ، حيث يعتبر ادم سميث ان مسالة النمو الاقتصادي هي مسالة تراكمية ، و هو بذلك يستند الى التحليل الديناميكي في عملية التوازن ، اذ ان تراكم رؤوس الاموال المنتجة و الذي يعنبر كفائض في الانتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة ، و هو بذلك يعتبر ان سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك و الكلاسيك بذلك يدعون الى ترشيد الاستهلاك قصد الابقاء على مستوى متقدم من الادخار يساهم في الدفع من الاستثمار[2].

[1] - ماصبي اسماء , اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي , مذكرة لنيل شهادة ماجستير, تخصص اقتصاد كمي , جامعة تلمسان , 2013 – 2014 , ص – ص 99 -100 .

[2] - فتح الله و لعلو , الاقتصاد السياسي , مدخل للدراسات الاقتصادية , دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع , لبنان , 1981 , ص 108 .

و يرى ادم سميث انه و قصد اعطاء الفعالية الكافية لخاصية " تقسيم العمل " وجب تسويق فائض الانتاج الى الخارج و من ثم بعث حافز اضافي على الرفع من الانتاجية التي تؤدي بشكل مباشر الى زيادة الدخل الوطني و من ثم زيادة عدد السكان ، و هذا الاخير مرهون بزيادة الدخل ، و هو يعتبر امرا ايجابيا و بحكم انه يساعد على توسيع الاسواق و انخفاض معدل تكلفة عوامل الانتاج.

و حسب " ادم سميث " فان العمل هو المعيار الوحيد للقيمة ، في حين ان عملية الانتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية : الارض ، العمل و راس المال ، و لذلك تكون دالة الانتاج حسبه كما يلي :

$$Y = f(K, L, N) \quad \ldots\ldots(01)$$

حيث :

Y : الانتاج

K : راس المال

L : العمل

N : الارض

و يرى "ادم سميث" ان معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع النتاجية الحدية لجميع عوامل الانتاج و يمكن الوصول اليه باجراء عملية تفاصيل للمعادلة (01) بالنسبة للزمن (t) كمايلي :

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dL} * \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} * \frac{dK}{dt} + \frac{df}{dN} * \frac{dN}{dt} \quad \ldots\ldots\ldots(02)$$

حيث :

$\frac{dY}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي

$\frac{df}{dL}$: الانتاجية الحدية للعمل

$\frac{df}{dK}$: الانتاجية الحدية لراس المال

$\frac{df}{dN}$: الانتاجية الحدية للارض

و يشير ادم سميث الى مسالة تراكم النمو الاقتصادي بانه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع الانتاجية لجميع عوامل الانتاج ، لا سيما عند توافر قدر كاف من الطلب و الحجم المناسب من راس المال ، و ارتفاع الناتج يزيد من الدخل و يرفع من المعدلات السكانية للنمو ، مما يزيد من الطلب الاجمالي في السوق الذي اتساعه ، و نلخص تصورات و افكار ادم سميث في الشكل التالي :

الشكل (2– 1) : تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي

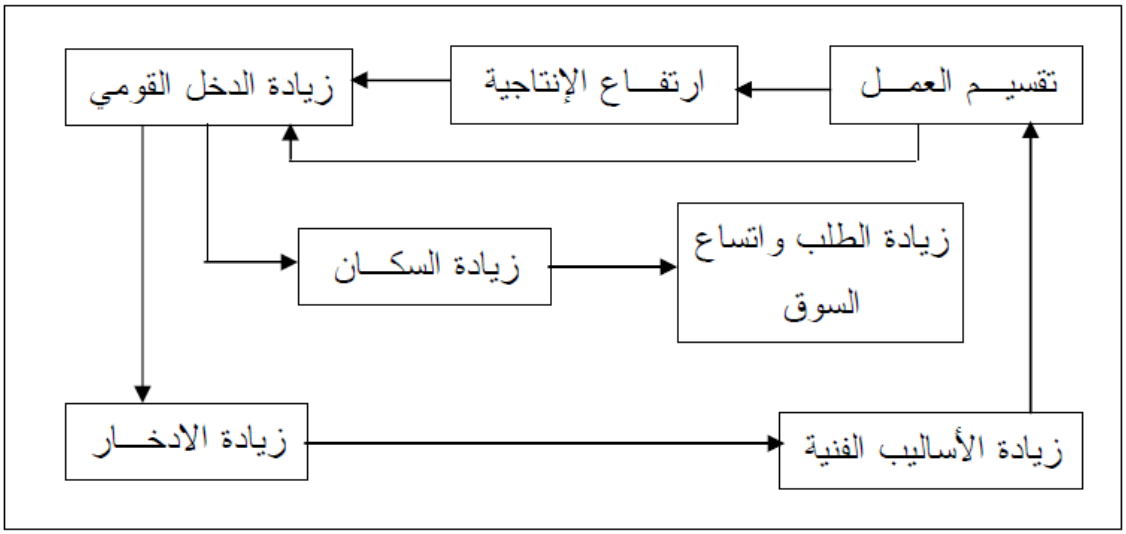

المصدر: سالم النجفي و محمد القريشي , ص 61 .

2- نظرية " طوماس مالتوس "[1] : لا يعتبر افكار " طوماس مالتوس " حول النمو الاقتصادي اقل شانا منها لدي " ادم سميث " ، اذ ابرز اثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي و بين انه وجب ان يزيد نمو الناتج في الاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو ايجابي حقيقي و ليس مجرد نمو ظاهري لو زاد معدل نمو السكان على معدل نمو الناتج في الاقتصاد المحلي.

و يعتبر " طوماس مالتوس " اول من ادرج النواحي الاخلاقية و العوامل الدينية ضمن عوامل النمو ، حيث ان التمسك بتعاليم الدين يؤثر على الافراد و يدفعهم الى العمل و الجد و بالتالي ارتفاع انتاجية عنصر العمل ، كما يؤكد على اهمية عامل الاستقرار السياسي في الدولة ، و بحكم انه يخلق الامان و الاطمئنان لدى الافراد و ينصب تركيزهم على العمل فقط.

و يؤكد ان النمو السكاني يكون تاثيره ايجابيا على النمو الاقتصادي اذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال ، و للوصول الى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يبرز " مالتوس " انه يوجد معدل للادخار الذي لا يؤثر سلبا على الاستهلاك من جهة ، و يعتبر مقابل اقصى مستوى للاستثمار من جهة اخرى و هو " المعدل الامثل للادخار " لكن زيادة معدل الادخار عن هذا المستوى تؤدي الى الحد من الانفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض و بالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار.

كما انه يشير انه بحكم ان عامل الارض ثابت ، فان الزيادة السكانية تؤدي الى انخفاض الانتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد العاملة في الاراضي الزراعية و بالتالي انخفاض الانتاج الزراعي ، و على هذا

[1] - عائشة مسلم , اتجاهات النمو الاقتصادي , رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, 2007 , ص 29 .

الاساس فهو يدعو الى استغلال العامل التكنولوجي الذي من شانه تحسين و رفع انتاجية عنصر العمل ، و بالتالي تواصل عملية الانتاج رغم ارتفاع عدد السكان.

و يعتبر " مالتوس " بافكاره السابقة الذكر من ابرز مساهمي الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي ، اذ اضاف ان زيادة عدد السكان ترفع من عرض العمل الذي يؤدي الى خفض الاجور الى مستوى الكفاف ، هذا الاخير الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم انه يعتبر تخفيضا لتكلفة عنصر العمل ، و يلخص نموذج " مالتوس " في الشكل التالي :

الشكل (2 – 2) : نموذج "طوماس مالتوس " حول النمو الاقتصادي

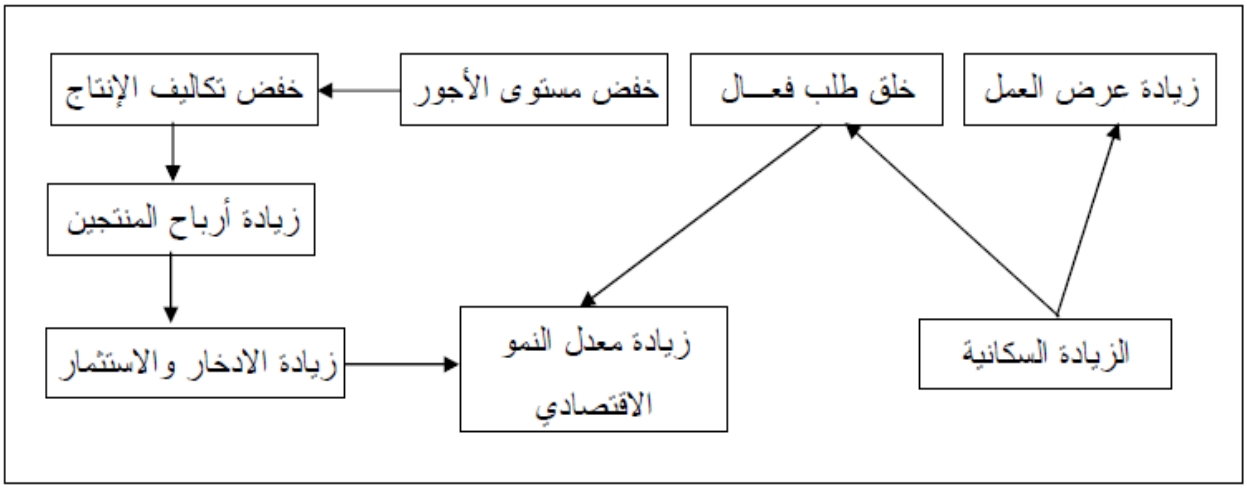

المصدر: سالم النجفي و محمد القريشي , مرجع سبق ذكره , ص 63 .

3- نظرية " دافيد ريكاردو "[1] : يعتبر " دافيد ريكاردو " ان الارض هي الاساس اي نمو اقتصادي ، و انطلاقا من ذلك يرى ان القطاع الزراعي هو مكمن اهم نشاط اقصادي و هو الزراعة ، لانه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان.

و اهتم ركاردو بمبدا تناقص الغلة في القطاع الزراعي ، و راى بان الانسان قادر على تعويض تناقص الغلة ، و من هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الانتاج ، لكنه راى ان ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي اكثر منه القطاع الفلاحي.

و قسم ريكاردو المجتمع الى ثلاث (03) طبقات رئيسية و هي :

- الراسماليون .

- العمال .

- ملاك الاراضي .

[1] - شعباني اسماعيل , مقدمة في اقتصاد التنمية , دار هومة , الجزائر, 1997 , ص 64 .

فحسب ريكاردو فان الراسماليين يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة ، اذ انه يتولون البحث عن اسواق واسعة و زيادة الالارباح ، مما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي من خلال اعادة استثمار هذه الارباح في مشاريع جديدة ، اما العمال فهم الاداة و الوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الانتاج لكنهم حسب ريكاردو اقل اهمية من الراسماليين، اما ملاك الاراضي فتكمن اهميتهم في كونهم يوفرون اساس عملية الانتاج و هي الارض.

و قسم ريكاردو الدخل الوطني الى ثلاث 03 اقسام و هي [1]:

- ارباح الراسماليين .

- اجور العمال .

- ريوع ملاك الاراضي .

و بما ان الارباح هي اعظم هذه الدخول فقد ركز ريكاردو على الراسماليين كون ان تحقيق الارباح يسمح باعادة استخدامها في العملية الانتاجية و هكذا يستمر التوسع الانتاجي و يزيد التراكم الراسمالي.

و طور ريكاردو نظرية الريع و التي تنص على ان تزايد النمو السكاني بشكل اكبر يؤدي ال استعمال الاراضي الاقل خصوبة في عملية الانتاج ، و هذا ما يؤدي الى تناقص الدخل المكون من ارباح ، اجور و ريع و هذا ما يؤثر سلبا على عملية الانتاج و بالتالي النمو الاقتصادي هو ما يؤثر التاثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.

❷ _ النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك :

على غرار الكلاسيك لم يتولن الاقتصاديون النيوكلاسيك في محاولة تفسير كيفية سير الية النمو الاقتصادي ، فانطلاقا مما جاء به سابقوهم من الكلاسيك ، طور النيوكلاسيك اليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود و النطاق الضعيف الذي كانت تدور فيه افكار الكلاسيك ، حيث ادخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي و الابتكارات في سير العملية الانتاجية.

- جوزيف شومبيتر 1912 : يصنف شومبيتر حول النمو الاقتصادي من ضمن المساهمات النيوكلاسيكية ، اذ يرى ان المنظم له دور كبير و هام جدا في عملية النمو الاقتصادي من خلال عملية الانتاج ، و ذلك انطلاقا من التجديد الذي يقوم به للحصول على افضل النتائج[2].

[1] - شعباني اسماعيل , مرجع سبق ذكره , ص 64 .

[2] - بودخدخ كريم .اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009 ، مذكرة ماجستير في النقود و المالية ، جامعة دالي ابراهيم الجزائر،2010 , ص 112 .

و يتلخص تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية :

أ-الابتكارت و التجديدات : و تاخذ هذه التجديدات و الابتكارات التي يقوم بها المنظم عديد من الاشكال مثل :

- ادخال و انتاج بضائع جديدة لم يتعود عليها المستهلكون.

- ادخال طرق و تقنيات انتاج جديدة.

- البحث عن اسواق جديدة لتصريف الانتاج و بالتالي توفير حافز اضافي لعملية الانتاج.

- اعادة تنظيم و هيكلة الجهاز الاداري بشكل يزيد من فعالية العملية الانتاجية.

ب – الارباح : ان الدافع الرئيسي لاي نشاط اقتصادي هو تحقيق الارباح ، و بالتالي فان هدف المنظم لا يخرج عن هذا النطاق ، لذا يرى شومبيتر انه في ظل المنافسة الكاملة فان الوسيلة الوحيدة لتحقيق الارباح هي في الابتكارات ، و التي تؤدي الى تغييرات ديناميكية تعطي الافضلية لذلك المشروع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع.

ج – كسر التدفق الدائري : يرى شومبيتر ان الابتكار الجديد لمشروع ما لا يلبث ان يصبح في حوزة باقي المشاريع ، و هذا ما يؤدي الى انخفاض مردودية المشروع محل الابتكار ، لهذا تظهر ضرورة تجديد و ابتكار منتوج اخر لاخذ الافضلية عن باقي المشاريع و بالتالي كسر ذلك الترابط الحاصل بين المشاريع و الذي يتجلى من خلال انتاج نفس المنتوج.

و يشرح شومبيتر تحليله من خلال الربط بين هذه الافكار ، حيث ان لجوء المنظم الى الائتمان المصرفي لدعم عملية الابتكار و التجديد يزيد من حجم ارباحه نتيجة ظهور المنتجات الجديدة التي يزيد الطلب عليها في مقابل انخفاض الطلب على المنتجات القديمة ، و عند بداية تسديد القروض تنخفض الارباح و التي يواكبها تحول المنتوج الجديد الى منتوج قديم.

الفرع الثاني : النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة ، ساهمت الى حد كبير في مسايرة الواقع الاقتصادي و تفسير عملية النمو الاقتصادي ، لكن ذلك لم يمنع من اقتباس بعض الافكار التقليدية بحكم اهميتها في ارسال تصور سليم لعملية النمو الاقتصادي[1].

1 _ النمو الاقتصادي لدى الكينزيين :

شكلت النطرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و ادوات التحليل استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي ، و يعتبر التحليل على المستوى الكلي من اهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما كان عليه التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي.

[1]- بودخدخ كريم , مرجع سبق ذكره , ص – ص 113 -116 .

- **جون مانيار كينز 1936:** اعتمد كينز بشكل كبير على دراسة افكار التقليديين و معرفة مكمن الخلل فيها مقارنة بالواقع الاقتصادي ، اذ توصل الى ان الاقتصاد يقوم على مبدا " الطلب يخلق العرض " و بالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب و ليس العرض.

و في هذا الاطار اكد كينز على ان " الطلب الفعلي " هو اساس عملية النمو الاقتصادي ، اذ انه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا افراد ، مؤسسات او حكومات ، و هو بذلك يشير الى امكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في اطار سياستها المالية بحكم عجز الية السوق عن الادارة التلقائية للاقتصاد ، اذ يؤكد كينز على اهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي ، و هو بذلك يبرز تحولا كبيرا في الفكر الراسمالي الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

2 _ النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر[1]:

استفاد الاقتصاديون في الفكر المعاصر بشكل كبير من افكار التقليديين حول النمو الاقتصادي و كذا اغكار الكينزيين ، اذ كانت بمثابة القاعدة الصلبة التي انطلقت منها نظريات و ابحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر ، و كان القاسم المشترك فيها هو عدم الفصل بين المفاهيم و الاسس السابقة حول النمو الاقتصادي التي تعد كمنطلق في بناء نظريات جديدة ، و بين الواقع الاقتصادي المعاش و ذلك قصد اعطاء قيمة اكبر و دلالة اوضح لهذه النظريات و الابحاث.

1 – نظرية مراحل النمو لوالت روستو : ان اهمية ما جاء به " والت روستو " حول النمو الاقتصادي و ذل في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " سنة 1960 ، و هو تقسيم عملية النمو الاقتصادي الو خمس مراحل اساسية و ذلك كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل (2 – 3) : المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن

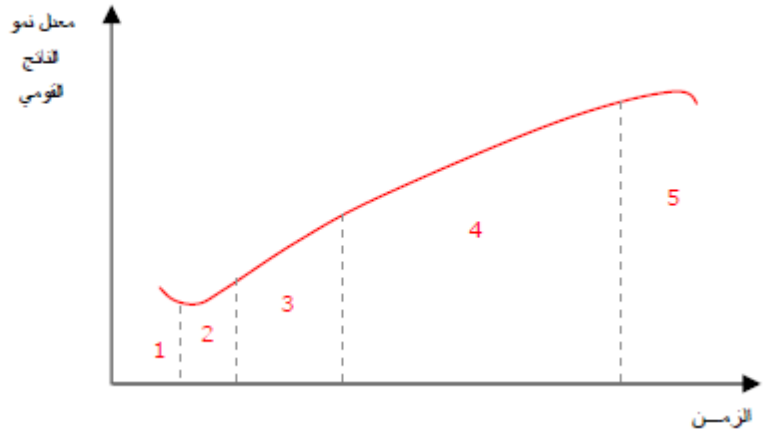

المصدر: بودخدخ كريم , مرجع سبق ذكره , ص 117 .

[1] - بودخدخ كريم , مرجع سبق ذكره , ص –ص 117 – 122 .

و جاءت ابحاث روستو على هذا الشكل حول النمو الاقتصادي لتقدم على حد سواء الى الدول المتقدمة و الدول النامية ، و جاءت لتفسر الى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي و التي ترجع بالاساس الى وضعية كل دولة بالنسبة لهذه المراحل الخمسة.

أ _ مرحلة المجتمع التقليدي : و تتميز هذه المرحلة اساسا بمايلي :

- محدودية الانتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية.
- الاعتماد بشكل كلي على الناتج الزراعي و الذي يوجه جزء كبير منه للاستهلاك العائلي .
- تركز القوة في يد الاقطاعيين المدعمين من السلطة المركزية .
- كثرة الحروب و الصراعات القبلية .

ب _ مرحلة التهيؤ للانطلاق : و هي مرحلة انتقالية تتميز بمايلي :

- ظهور تحولات هيكلية في القطاعات الغير الزراعية كقطاع التجارة و قطاع النقل .
- تطور المعرفة العلمية التي تسمح بادخال تقنيات حديثة في عملية الانتاج تسمح بتطور القطاع الصناعي .
- بداية التوسع نحو اسواق خارجية مما يشكل حافزا لعملية الانتاج .
- ظهور السلطة الفعالة للدولة .

كما ان اهم ما يميز هذه المرحلة هو ظهور و تنامي عمليات الادخار و التي تسمح بتزايد الاستثمارات نتيجة ظهور البنوك و المؤسسات المالية.

ج _ مرحلة الانطلاق : تعتبر مرحلة الانطلاق ذات اهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي ، بحكم انها تعتبر تحولا من حالة تاخر اقتصادي نحو حالة تقدم اقتصادي ، و تعتبر مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة بالمراحل الاخرى و تتميز بما يلي :

- ظهور روح الابتكار و التجديد و التي تتجلى في بداية ظهور منتوجات جديدة و متطورة .
- ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.
- حدوث تغيرات كبيرة في تقنيات الانتاج.
- ازدهار القطاع الصناعي بشكل يصبح ركيزة الاقتصاد المحلي .

د_ مرحلة السر نحو النضوج : و تظهر هذه المرحلة تقريبا بعد 60 سنة الانطلاق و تتميز بمايلي :

- ظهور تكنولوجيات حديثة تسمح باقامة صناعات اكثر تطورا.
- ارتفاع حجم الناتج بشكل اكبر من نمو السكان .

- تنوع الانتاج بين سلع استهلاكية و سلع راسمالية تسمح بتجديد الطاقة الانتاجية و تراكم راس المال.

- ارتفاع معدلات الاستثمار سواءا في راس المال البشري او المادي.

و يعتبر النضوج بانه قدرة الاقتصاد على الثبات في المستويات المرتفعة من التقدم في القطاعات المتعددة و خاصة الصناعية منها و ذلك حسب " روستو " .

هـ _ مرحلة الاستهلاك العالي : و تتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير ، اذ تتحول قطاعات الاقتصاد الى انتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي الحضري المتمدن ، اضافة الى اهتمام المجتمعات بالرفاهية و هذا ما زاد في التوجه نحو الاستهلاك ، و يرى روستو ان كل من الو.م.أ ، اليابان و اوروبا الغربية قد دخلت هذه المرحلة ، اما بلدان العالم الثالث فقسم منها يتواجد في المرحلة الثالثة كالصين ، البرازيل و الهند ، و قسم اخر يتواجد في المرحلة الرابعة كالنمور الاسيوية الاربعة : اندونيسيا ، سنغافورة ، تايلندا و ماليزيا ، و قسم اخر يشكل كل الاغلبية مازال يتراوح في المرحلة الثانية ، كما انه تجدر الاشارة الى ان عديد دول العالم الثالث تتميز بالازدواجية في المراحل ، اذ انها تتواجد في المرحلة الرابعة مثلا بحكم تقدمها التقني في القطاع الصناعي بشكل كبير ، و لها من خصائص المرحلة الاولى واو الثانية بحكم تخلف و بدائية القطاع الزراعي و غياب سلطة الدولة و تحكمها في الاوضاع.

المطلب الثالث : نماذج النمو الاقتصادي

لقد اهتمت النظرية الكلاسيكية في تحليلها على المدى الطويل اما النظرية الكينزية فقد اهتمت في تحليلها للظواهر الاقتصادية من منظور المدى القصير الى انها وسعت مجال اهتمامها بقضية النمو الاقتصادي من المدى القصير الى المدى الطويل بسبب مايلي[1] :

- الازمات الاقتصادية في البلدام الصناعية الراسمالية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

- تعاظم نمو النظام الاشتراكي عالميا ، و مقدرته على حل المشكلات الاقتصادية .

- طرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الاستقلال .

نتيجة لهذه العوامل بدات مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو التي اعطت للبعد الزمني اهمية في تحليل الظاهرة الاقتصادية و يمكن ان نقسم هذه النماذج الى ثلاثة اقسام :

~ نماذج النمو الكينزية بحث عرفت الادبيات الكينزية عدة نماذج نذكر منها نموذجين هما :

- نموذج هارود و دومار

- نموذج كالدور

[1]- رمزي زكي . الاقتصاد السياسي و البطالة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1997 ، ص 78 .

~ نماذج النمو النيوكلاسيكية و تتكون من عدة نماذج نذكر منها اربعة نماذج و هي :

- نموذج AK
- نموذج رومر
- نموذج لوكس
- نموذج بارو

~ نماذج النمو الامثل لكاس و كوبمنس 1965

- نماذج النمو الامثل بدون تقدم تقني
- نماذج النمو الامثل بوجود تقدم تقني

~ نموذج النمو مع النفقات العمومية

1_ نموذج هارود و دومار[1]:

ينتمي هذا النموذج الى كل من الاقتصادي البريطاني و الاقتصادي الامريكي ، بحيث عمل كل منهما بمفرده و بالتزامن على تطوير الفكر الكينزي في مجال النمو الاقتصادي ، و بعد الحرب العالمية الثانية قام بنقل نموذج كينز من التحليل القصير الاجل الى التحليل الطويل الاجل بحيث كان هدفهما تطوير نظرية النمو الاقتصادي من خلال ايجاد نمو اقتصادي متوازن بين التشغيل الكامل و الاستقرار الاقتصادي ، كانت المشكلة الاساسية لهاورد البحث في ذلك المعدل الذي يتعين ان ينمو به الدخل المحلي على المدى الطويل حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل و تجنب حدوث البطالة و الكساد و قد انطلق من الفرضيات الّتالية :

- الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل المحلي

- الاستثمار هو التغير في مستوى الدخل و ان التغير في الدخل يعتمد على المعجل الذي يوضح تلك العملية التي يموجبها يتغير الطلب على السلع الاستهلاكية الى تغيرات بنسبة اكبر في الطلب على المعدلات الانتاجية .

- هناك تطابق بين الاستثمار المحقق و الادخار المحقق باعتباره شرطا للتوازن ، و اذا اختل هذا التطابق يختل التوازن الاقتصادي حيث تضخم اذا زاد الاستثمار على الادخار و تحدث البطالة و الركود اذا زاد الادخار على الاستثمار.

[1]- عماد الدين احمد المصبح . محددات النمو الاقتصادي في سوريا ، اطروحة دكتوراة في فلسفة العلوم الاقتصادية ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2008 ، ص ص 98 – 102 .

- النمو في الدخل يساوي الادخار مقسوم على المعجل .

- عرض العمل من المفروض ان يزيد بمعدل ثابت n و الذي يسمى بمعدل النمو الطبيعي او معدل النمو الديمغرافي ولا يوجد تفرقة بين الزيادة العاملة للسكان و زيادة اليد العاملة .

حدد كل من هاورد و دومار ثلاثة انواع من النمو الاقتصادي و هي :

- النمو الفعلي او الحقيقي و المحقق في الاقتصاد

- النمو المرغوب فيه او معدل النمو التوازني

- معدل النمو الطبيعي الذي يحقق التشغيل الكامل

حيث توصل هاورد الى نموذج انطلاقا من اقتصاد ينتج ناتج حقيقي y باستخدام راس المال K و العمل L

$$Y = min\left(\frac{K_t}{v}; \frac{L_t}{u}\right) \dots\dots\dots\dots (1)$$

بحيث :

u و v ثوابت موجبة

من المعادلة الاولى يمكن استخراج معدلة الطلب لعوامل الانتاج :

$$K_t = vY_t \dots\dots (2) \qquad L_t = uY_t \dots\dots (3)$$

يكمن اختصار شروط النمو المتوازن كالاتي :

- التغير في السلع الراسمالية ما هو الى استثمار الذي سيتعادل مع الادخار و ذلك لتحقيق التوازن في سوق راس المال .

$$\delta K_t = I_t = S_t \dots\dots\dots\dots (4)$$

بما ان الادخار جزء من الدخل المحلي فان :

$$S_t = sY_t \dots\dots\dots\dots (5)$$

بتعويض المعادلة (4) في (2) و من تم في (5) نجد :

$$K_t = vY_t \Rightarrow \delta K_t = v\delta Y_t$$

$$\Rightarrow S_t = v\delta Y_t$$

$$\Rightarrow sY_t = v\delta Y_t$$

بالتالي يمكن كتابة معادلة النمو على الشكل التالي :

$$g = \frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{s}{v}$$

بحيث :

$g = \frac{\delta Y_t}{Y_t}$: معدل النمو الاقتصادي (المرغوب فيه

s : الميل الحدي للادخار

v : متوسط راس المال الى الانتاج (المعجل)

- تساوي عرض العمل اعتماد على ثابت المعامل $(u = \frac{L_t}{Y_t})$ في جميع الفترات و ذلك لتحقيق التوازن في سوق العمل .

من المعادلة (1) يمكن استخلاص دالة الطلب على العمل .

$$L_t = uY_t$$

بما ان الارتفاع في عرض العمل هو n و الارتفاع في الناتج yt هو g و في حالة اقتصاد يتسم بالنمو المستمر فان التوازن في سوق العمل يكون كالاتي :

$$g = \mathrm{n} = \frac{s}{v}$$

اي ان معدل النمو الطبيعي يساوي معدل النمو المرغوب فيه ولا يوجد اي سبب فعلي لتحقيق هذه المساواة الا اذا كانت هناك مصادفة و عليه فان الاقتصاد يكون في حالتين :

~ الحالة الاولى : عندما يكون ($g > n$) فان سرعة نمو الناتج و راس المال تكون اكبر من سرعة عرض العمل و بالتالي فان الاستثمارت ستقضي على البطالة .

~ الحالة الثانية : عندما تكون ($g < n$) فان سرعة نمو عرض العمل تكون اكبر من سرعة نمو الناتج و راس المال و بالتالي فان الاستثمارات تكون غير كافية لتجهيز العمال الجدد و عليه تزيد البطالة .

يطلق على هذه الحالات بمجوعة الاسلاك المشتركة fil de rasoir لان التغير في قيمة g و n يقودنا الى اما للبطالة او التشغيل الكامل .

يتحقق الاستقرار عندما تتساوى المعدلات الثلاثة و في المدى القصير هناك نوعان من عدم التوازن اين يتفاعل تاثير المعجل و المضاعف معا :

الاول عندما يكون معدل النمو يكون معدل النمو الحقيقي اكبر من معدل النمو المرغوب فيه ، في هذه الحالة نحن في اقتصاد موسع و هناك تحفيز للاستثمارت (اثر المعجل) و هذا ما يؤدي على انعاش و زيادة الطلب (تاثير المضاعف) .

اما الثاني عندما يكون معدل النمو الحقيقي اقل من معدل النمو المرغوب فيه ، في هذه الحالة يكون الطلب اقل من المتوقع و بالتالي الاستثمارات تقل بسبب كساد العرض و تفاعل المضاعف مع المعجل يؤدي الى تخفيض معدل النمو الحقيقي و بالتالي يزيد الفارق بينه و بين النمو المرغوب فيه ، و عليه فانه من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن بالتشغيل الكامل و اذا تحققت لن يكون مستمر .

لقد وجهت لنموذج هارود و دومار عدة انتقادات نذكر منها :

_ افتراض ثابت نسبة الادخار من الناتج المحلي غير واقعية و ذلك لامكانية تغيره خاصة في الاجل الطويل مع تغير الفن الانتاجي و طرقه و زيادة او نقصان دخول الافراد .

_ عدم اهتمام النموذج بتغير اسعار السلع و الفائدة .

فرضية ثابت نسبة استخدام العمل و راس المال غير واقعية بسبب امكانية الاحلال بين راس المال و العمل بالاضافة لتاثير التقدم التكنولوجي .

2_ **نموذج كالدور**[1] :

شكلت افكار كالدور ما اصطلح عليه نظرية النمو و التوزيع لما بعد الكينزية post keynesien بحث كانت تتميز نظريته من خلوها من افكار النيوكلاسيك التي كانت تشير الى ان النمو يتحدد بمجرد و فرة الموارد و سرعة التقدم التكنولوجي ، بحيث اعطت نظريته اهمية كبيرة لتراكم راس المال و الميل الحدي و علاقة ذلك يتوزيع الدخل لتفسير النمو الاقتصادي ، حيث امطلق كالدور من مقولة اساسية تقول ان معدل النمو يتراكم على معدل التراكم و هذا الاخير يتوقف على الادخار الذي يتحدد بدوره بناء على ميل طبقات المجتمع للادخار بحيث اعتبر كالدور ان الدخل يمكن ان نقسمه الى قسمين الاجور w و الارباح p بحيث :

$$Y = W + P$$

[1]- عماد الدين احمد المصبح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 114 – 120 .

و فرض كالدور ان المجتمع يتكون من طبقتين اجتماعيتين هما العمال (الاجور) و الراسماليين (الارباح) بحيث الميل الحدي للادخار الراسماليين اكبر من الميل الحدي للعمال :

$$0 < s_W < s_P$$

تكون دوال الادخار على الشكل التالي :

$$S_W = s_W W \qquad \text{و} \quad S_P = s_P P$$

يحصل التوازن عن طريق تساوي الادخار الكلي s و الاستثمار I

$$I = S = s_W W + s_P P$$

$$I = s_W (Y - P) + s_P P$$

$$I = P(s_P - s_W) + s_W Y$$

$$\Rightarrow \frac{I}{Y} = \frac{P}{Y}(s_P - s_W) + s_W \dots\dots\dots\dots (1)$$

$$\Rightarrow \frac{P}{Y} = \frac{I}{Y} - s_W \left(\frac{1}{s_P - s_W}\right) \dots\dots\dots.. (2)$$

من المعادلة الاخيرة نستنتج ان حصة الاجور من الدخل ليست مرتبطة فقط بنسبة الاستثمار من الدخل بحيث تعتبر متغير مستقل ، و لقد استعمل كالدور دالة الانتاج هاورد و دومار:

$$g = \frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{\delta K_t}{K_t} = \frac{s}{v} - \theta \dots\dots\dots\dots (3)$$

θ : تمثل معدل اهتلاك راس المال

يمكن كتابة نسبة الاستثمار من الانتاج عن طريق النمو الاقتصادي بالشكل التالي :

$$\frac{I}{Y} = gv \dots\dots\dots\dots (4)$$

بتعويض المعادلة (1) في المعادلة (4) نجد:

$$gv = \frac{P}{Y}(s_P - s_W) + s_W$$

$$g = \frac{1}{v}\left[\frac{P}{Y}(s_P - s_W) + s_W\right] \dots\dots\dots\dots (5)$$

بتعويض المعادلة (5) في المعادلة (3) نجد معادلة النمو الاقتصادي التي تحقق التشغيل الكامل :

$$\frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{\delta K_t}{K_t} = \frac{1}{v}\left[\frac{P}{Y}(s_P - s_W) + s_W\right] - \theta$$

3

_نموذج سولو[1]:

من الانتقادات التي وجهت الى نموذج هاورد – دومار هو عدم استقرار النمو المتوازن بمعنى ان اي انحراف عن مسار معدل النمو المحدد سيؤدي الى انحرافات طويلة الاجل عن المسار الصحيح و قد اخذ هذه النتيجة كل من روبرت سولو و تريفور سوان بعدهما جيمس ميد ، حيث افترضوا ان معدل راس المال – الناتج ليس متغير خارجيا وفي الحقيقة فانهم اقتحروا نموذجا يعتبر ان معدل راس المال – الناتج ما هو الا عن معدل التعديل الهيكلي للعودة الى معدل النمو الطبيعي ولقد اصبح هذا النموذج الجديد يعرف بنموذج سولو – سوان وذلك بعد ابحاثهما التي نشرت في سنة 1956،وكان هدف سولو تقديم حلا للمشكلة التي واجهت هاورد – دومار، اذ يقول سولو ":في الخمسينات سعيت الى تتبع الخط فقد بدا مسالة النمو بواسطة كل من هاورد ودومار انهما يجيبان عن سؤال مباشر " متى يكون الاقتصاد القومي قادرا على تحقيق النمو المتواصل عند معدل ثابت ؟ "حيث وصلا بطرق مختلفة الى اجابة تقليدية بسيطة مؤداها ان: معدل الادخار القومي = معامل راس المال الناتج *معدل نمو القوى العاملة.

[1]- روبرت سولو. نظرية النمو ، ترجمة ليلى عبود ، مراجعة محمد دويدار، الطبعة الثانية ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2003 ، ص 67 -88

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات :

_ الاقتصاد مغلق و ينتج سلعة واحدة و بالتالي فالدخل يساوي الناتج و الاستثمار يساوي الادخار ، ولا وجود للتجارة الدولية .

_ الاقتصاد متكون من قطاعين : قطاع العائلات و قطاع المؤسسات و تسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين .

_ ثبات عوائد الانتاج .

_ ثبات معدل نمو السكان ، و اعتبار معدل الادخار ثابت .

_ تكنولوجيا الانتاج متغير خارجي ولا تستطيع المؤسسات تغييره بنفقاتها للبحث و التطوير حيث ادخل سولو نمط انتاجي اضافي و هو متغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي لمعادلة النمو ، و حاول سولو تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الراسمالية المتقدمة حيث قام باختبار الفرضية التي اعتقد بها معظم الاقتصاديين بان تراكم راس المال هو السبب الرئيسي لزيادة انتاجية ساعة العمل ، و انه مع تراكم راس المال ترتفع حصة كل عامل من راس المال مع مرور الوقت .

قد قام سولو باختبار هذه الفرضية بناء على التغيرات السنوية في الانتاج الاجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة ما بين اعوام (1909 – 1949) و جاءت النتائج كالاتي :

12,5% في تغير الانتاجية على المدى الطويل يعود لتغير راس مال العامل اما التغير الباقي فارجعه سولو الى متغير التقدم التقني و بالتالي فان التغير في النمو الاقتصادي لا يعزى فقط لمتغير راس المال و العمل فقط و انما يعزى كذلك للتقدم التكنولوجي .

عليه فان الزيادة في النمو الاقتصادي ترجع الى ثلاث عوامل هي :

~ الزيادة في الكمية و النوعية للعمل

~ الزيادة في راس المال عن طريق تحفيز الاستثمار

~ الابتكارت التكنولوجية

من هذه العوامل يمكن كتابة معادلة الانتاج لنموذج سولو :

$$\frac{\delta Y}{Y} = (1-\alpha)\frac{\delta L}{L} + \alpha\frac{\delta K}{K} + \frac{\delta A}{A} \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث :

$\frac{\delta Y}{Y}$: معدل نمو الناتج المحلي

$\frac{\delta L}{L}$: معدل نمو العمل $(1-\alpha)$: مرونة العمل أو حصة العمل من الناتج المحلي

$\frac{\delta K}{K}$: معدل نمو رأس المال α: مرونة رأس المال أو حصة رأس المال من الناتج المحلي

$\frac{\delta A}{A}$: معدل التغير التكنولوجي أو معدل تغير الإنتاجية الكلية.

هي تتميز بالخصائص التالية :

_ تعتبر دالة مستمرة متزايدة بمعدل متناقص اي ان المشتقة الاول موجبة والمشتقة الثانية سالبة

$$f'(.) > 0 \text{ و } f'' < 0$$

_تتميز بثبات الغلة اي في حالة تغير عوامل الانتاج في ان واحد بمقدار فان الناتج يتغير بنفس المقدار.

$$mY = f(mK، mAL)$$

نظرا لصعوبة قياس التقدم التكنولوجي يمكن الاستدلال بمساهمة التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي في النمو الاقتصادي من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد مساهمة العمل و راس المال في نمو الناتج و عليه يمكن ترتيب المعادلة (1) كالاتي :

$$\frac{\delta A}{A} = \frac{\delta Y}{Y} - (1-\alpha)\frac{\delta L}{L} - \alpha\frac{\delta K}{K} \dots\dots\dots\dots (2)$$

من المعادلة (2) يتضح انه يمكن الوصول الى المساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي في الناتج المحلي من خلال ايجاد باقي طرح معدل نمو المخرجات من معدل المدخلات و لذلك يطلق عليها ايضا بواقي سولو و يتضح ايضا ان التقدم التكنولوجي هو متغير خارجي يتحدد من خلال عناصر اخرى مثل البحث و التطوير و العليم و التدريب ،.....

4_ نموذج ريبيلو AK[1]:

يعتبر هذا النموذج من ابسط نماذج النمو الداخلي ، في بداية تحليله بين ريبيلو كيف ان القضاء على تناقص الغلة من شانه ان يقودنا الى النمو الداخلي حتى في غياب التقدم التقني ، و اشتق هذ النموذج من نموذج سولو بدون تقدم تقني $\alpha=1$ و لهذا افترض هذا النموذج عدة فرضيات نذكر منها :

~ معدل الادخار ثابت و هو متغير خارجي

~ مردود سلمي ثابت

انطلق من دالة الانتاج y خطية لعنصر واحد من عناصر الانتاج هو راس المال k :

$$Y = AK$$

بحيث A : معدل ثابت يمثل مستوى التقدم التكنولوجي

انتاج الفرد يكون مساوي للمعادلة التالية :

$$Y = AK$$

بالتالي فان الانتاجية الحدية لراس المال تكون تساوي A ، و يرجع ريبيلو اختياره لهذه المعادلة (عامل واحد فقط هو راس المال) لان تعتبر ان استثمار راس المال يكون في الجانب المادي و البشري ، في نموذج سولو بدون تقدم تقني تكون معادلة تغيير مخزون راس المال كالاتي :

$$\dot{k} = sf(k) - (n + \theta)k$$

نعوض $f(k)$ بـ Ak فنجد المعادلة التالية:

$$\dot{k} = sAk - (n + \theta)k$$

عليه تكون معادلة نمو تغير مخزون رأس مال الفرد كالآتي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = sA - (n + \theta)$$

[1]- طاوش قندوسي . تاثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراة ، تلمسان ، جامعة ابي بكر بلقايد ، 2013-2014 ، ص ص 120 – 122 .

الرسم التالي يبين الحالات التي يكون فيها الاقتصاد وفق نموذج Ak :

الشكل (2– 4) : يبين نموذج Ak

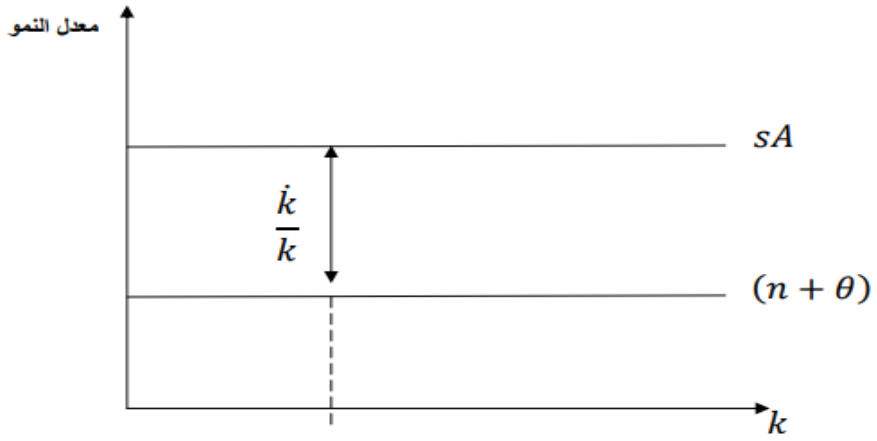

المصدر: طاوش قندوسي . مرجع سبق ذكره ، ص 121 .

من الرسم نستنتج انه كلما كان (sA > (θ+n)) فان الاقتصاد يحقق نمو مرتفع بعبارة اخرى انه كلما كان الميل الحدي كبير كلما كان راس مال الفرد اكبر و بالتالي يرتفع انتاج الفرد و ذلك بغض النظر ما اذا كان العامل التقني خارجي او داخلي ، و عليه فان نمو راس مال الفرد يعتمد على معدل الادخار بالايجاب و على معدل النمو السكاني بالسلب اضافة الى ذلك يجب تبني سياسة اقتصادية تسمح برفع معدل الادخار و ذلك لاستمرار النمو في التحسن .

يمكن القول ان هذا النموذج قد حقق اهمية في نقطة لم يحققها نموذج سولو و هي يمكن لهذا النموذج تحقيق راس مال للفرد موجب على المدى الطويل مستقل عن التقدم التقني يعتمد على معدل الادخار.

لقد وجهت لهذا النموذج عدة انتقادات اهمها ان النموذج ليس قوي بما فيه الكفاية و انه اعتمد على عامل واحد و هو راس المال الا انه هناك عوامل اخرى لا تدخل في استثمار راس المال .

5_ نموذج رومر[1] :

بالنسبة لرومر الاستثمار في الراس المال المادي هو احد عوامل النمو الداخلي لانه يمارس تاثيرا مباشرو غير مباشر على الاقتصاد من خلال التاثيرات الخارجية للتقدم التكنولوجي ، و يعتبر هذا النموذج نقطة البداية لنظرية النمو الداخلي ، و تحديد من هذا المفهوم تميز نموذج رومر بالتاثيرات الخارجية للتكنولوجيا (المعرفة) الناجمة عن تراكم راس المال بمفهومه الواسع .

[1]- طاوش قندوسي . مرجع سبق ذكره ، ص ص 122 – 125 .

كام هدف رومر هو عملية تراكم المعرفة الا انه ادرك انه سيكون من الصعب تحقيقه في سياق اقتصاد تنافسي ، و لقد قام بتحديث عمله سنة 1990 ليهتم بالاستثمار التكنولوجي و جعل التراكم المعرفي منتجا ثانويا لتراكم راس المال .

لقد اعتمد رومر في عمله على العمل الذي قام به كل من كينت و آرو (1962) حول التدريب عن طريق التمرن ، بحيث فرض رومر مايلي :

~ ان المؤسسة التي تستثمر في راس المال العادي مع مرور الزمن تتعلم كيف تنتج بكفاءة وجودة عالية ، هذا التاثير الموجب للخبرة اكتسبته المؤسسة مع مرور الوقت و بالتمرن و هذا ما اسماه رومر بالتدريب عن طريق الاستثمار.

~ ان اي معرفة تكسبها المؤسسة تعد سلعة عامة من حق اي مؤسسة الاستفادة منها بدون اي تكلفة ، بمعنى ان اي ابتكار يجب ان ينتشر و يوزع في السوق .

~ وجود اقتصاد تسوده المناقسة بين عدد من المؤسسات n التي تنتج سلع متجانسة و كانت دالة الانتاج كالاتي :

$$y_{it} = k_{it}^{(1-\alpha)}(A_t l_{it})^{\alpha} \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث ان:

y_{it}: تمثل إنتاج المؤسسة i في الزمن t.

k_{it}: تمثل رأس مال المؤسسة i في الزمن t .

l_{it}: تمثل العمل المؤسسة i في الزمن t .

A_t: يمثل الرأس المال البشري أو المعرفة المتاحة لكل المؤسسات، بحيث فرض رومر أن التراكم المعرفي يتأثر بتغير رأس المال أي أن متغير المعرفة تابع لمتغير رأس المال:

$$A_t = f(k_t)$$

قد فرض رومر بان دالة المعرفة تاخذ الصيغة التالية :

$$A_t = A^{\frac{1}{\alpha}}\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{\beta} \dots\dots\dots\dots (2)$$

A : مخزون المعرفة الذي يفترض ان يكون متناسب مع راس مال الاقتصاد ككل بقيمة β كما يمكن ان يعبر عنه بقدرة المؤسسة بجلب المعارف الجديدة .

بتعويض المعادلة (1) في المعادلة (2) نجد :

$$y_{it} = k_{it}^{(1-\alpha)}\left(A^{\frac{1}{\alpha}}\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{\beta} l_{it}\right)^{\alpha}$$

على مستوى الاقتصاد الكلي نعلم ان :

$$K_t = nk_{it} \quad \text{و} \quad L_t = nl_{it}$$

دالة الانتاج الكلية تساوي :

$$Y_t = \sum_{i=1}^{n} y_{it} \Rightarrow Y_t = \sum_{i=1}^{n}\left[k_{it}^{(1-\alpha)}\left(A^{\frac{1}{\alpha}}\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{\beta} l_{it}\right)^{\alpha}\right]$$

$$\Rightarrow Y_t = \sum_{i=1}^{n} k_{it}^{(1-\alpha)} + A\left[\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{\beta} \times \sum_{i=1}^{n} l_{it}\right]^{\alpha}$$

$$\Rightarrow Y_t = Ank_{it}^{(1-\alpha+\alpha\beta)} nl_{it}^{\alpha}$$

$$\Rightarrow Y_t = AK_t^{(1-\alpha+\alpha\beta)} L_t^{\alpha} \dots\dots\dots\dots (3)$$

من اشتقاق المعادلة (1) بالنسبة لراس المال نجد العائد الحدي الخاص لراس المال :

$$r_{it} = \frac{\delta y_{it}}{\delta k_{it}} \Rightarrow (1-\alpha)(k_{it})^{-\alpha}\,(A_t l_{it})^{\alpha}$$

بتعويض At بقيمتها في المعادلة (2) نجد مجموع العوائد الحدية الخاصة :

$$r_{it} = (1-\alpha)(k_{it})^{-\alpha}\left(A^{\frac{1}{\alpha}}\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{\beta} l_{it}\right)^{\alpha}$$

$$r_t = \sum_{i=1}^{n} r_{it} = AL_t^{\alpha}(1-\alpha)(K_t)^{\alpha(\beta-1)} \dots\dots\dots\dots (4)$$

من اشتقاق المعادلة (3) بالنسبة لراس المال نجد العائد الاجتماعي لراس المال :

$$rs_t = \frac{\delta Y_t}{\delta K_t} \Rightarrow AL_t^{\alpha}(1 - \alpha + \alpha\beta)\, K_t^{\alpha(\beta-1)} \dots\dots\dots\dots (5)$$

بمقارنة المعادلة (5) و (4) نستنتج ان العائد الاجتماعي لراس المال اكبر من العوائد الحدية الخاصة و هذا ما يبين وجود تاثيرات خارجية موجبة اخرى ، و تكمن حدود هذا النموذج في ما يعرف بمشكل الشروط المعيارية ، بحيث يكون موجب و بمعدل ثابت عندما تكون قيمة β=11 و يكون النمو غائب (لا يوجد نمو او نمو ضعيف جدا) عندما تكون قيمة β>1 ، اما عندما تكون قيمة β<1 في هذه الحالة يحدث تفجر في معدلات النمو ، و هذا ما يعرف بمشكلة الاسلاك الشائكة لهاورد بحيث اي تغير لقيمة β تقودنا اما للسكون او الانفجار .

بافتراض β=1 وان المستهلك عقلاني فاننا نحصل على معدل النمو الاقتصادي التوازني في اقتصاد لامركزي :

$$g = (1 - \alpha)AL^{\alpha} - \rho$$

بحيث ρ : تمثل معدل التفضيل او المنفعة الحالية و يكون ثابت و موجب .

في الاخير يمكن القول ان نموذج رومر الاول بين ان المعرفة تنتج بالتزامن مع النشاط الانتاجي للمؤسسة بواسطة التعلم بالتمرن (الذاتي) ، بحيث بين الاثار الخارجية لتكنولوجيا مؤسسة معينة على باقي المؤسسات ، و هذا ما يضمن الاستمرارية على المدى الطويل كما بين ان الدول التي تحقق وتيرة سريعة للنمو على المدى الطويل هي التي اكتسبت معرفة و استفادت منها .

6_ نموذج لوكس (1988)[1] :

المصدر الثاني لنظرية النمو الداخلي قدمت من طرف لوكس في نموذجه الذي عالج الاستثمار في الراس المال البشري ، حيث اعتمد في دراسته على اعمال اقتصاديين سبقوه ، و ما يميز نموذج لوكس عنهم هو انه جعل متغير راس المال البشري متغير داخلي ياتي من التراكم ، كما رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم الراس المال البشري و اعتبره على الاقل ثابت مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي ، و بين انه يمكن لانتاجية الافراد ان تزيد اذا زاد عدد الافراد الاكفاء في الاقتصاد و بالتالي فان اي فرد مهما كان راسه ماله الخاص ستزيد فعاليته اذا احيط بافراد فعالين يتميزون بكفاءة.

[1]- طاوش قندوسي .مرجع سبق ذكره ، ص ص 125 – 126 .

عرف لوكس الاستثمار في الراس المال البشري بمجموعة القدرات و المهارات التي لها تاثير ذو كفاءة انتاجية على الافراد ، و يمكن التعبير على هذا المتغير بالوسائل المتوفرة لنشاط التعليم و التكوين و التطوير و بالتالي يمكن القول ان هذا التغير يتنج من تلقاء نفسه .

يعتمد هذا النموذج على فرضيتي هما :

~ يتركب الاقتصاد من قطاعين ،الاول هو قطاع انتاج السلع و الخدمات و تكون دالته ممثلة في دالة كوب دو غلاس بالصيغة التالية :

$$y_i = Ak_i^{\beta}(uh)^{1-\beta}h_a^{\gamma}$$

بحيث:

y_i: إنتاج الفرد(المؤسسة) i

k_i :رأس مال الفرد(المؤسسة)i

u: الوقت الذي يأخذه الفرد لإنتاج السلعة

h: مخزون رأس مال البشري للفرد

h_a:متوسط مخزون رأس المال البشري لبقية أفراد الاقتصاد.

β: نسبة مساهمة رأس المال في الناتج

γ: مقدار تاثير المعرفة الخارجية على دالة الإنتاج الناتج عن تاثير مستوى الراس المال البشري على النشاط الإنتاجي.

أما القطاع الثاني فهو قطاع يهتم بتكون رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول ويكون بالصيغة التالي:

$$\dot{h}_i = \varphi(1-u)h$$

حيث:

$\dot{h}_i$: مقدار التغير في رأس المال البشري.

φ: معلمة تعبر عن فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري

$(1-u)$: تمثل الوقت المخصصة للتكوين والتدريب المتعلق بتراكم الرأس المال البشري

تتميز هذه الدالة بثبات غلة الحجم بالنسبة لمقدار تغير راس المال البشري و هي خاصية مميز لضمان تحقيق النمو الداخلي ، و ان العائد الحدي لراس المال ثابت .

~ وجود تاثيرين خارجيين موجبين مرتبطين بالراس المال البشري ، الاول خاص بقطاع تراكم راس المال البشري و هو ضروري للنمو الاقتصادي اما الثاني خاص بقطاع انتاج السلع والخدمات و هو ليس ضروري بدرجة التاثير الاول لكنه مهم.

8_ نموذج بارو (1990) [1]:

في هذا النموذج اهتم بارو بدور النفقات العمومية (نشاط الدولة) كعامل للنمو الاقتصادي الداخلي من خلال الاستثمار في راس المال العام في البنية التحتية ، و اعتمد بارو في دراسته على دراسة كل من اشوي في اواخر الثمانينات و كذا مينل في اوائل التسعينات التي تضمنت تاثيرات راس المال العام (البنية التحتية) على اداء الاداء الخاص الامريكي ، حيث وجد انخفاض في الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج وذلك بسبب انخفاض الاستثمار العام ، ويعتبر بارو من الاوائل الذين عالجوا الاستثمار العام للبنية التحتية و التاثيرات الخارجية ، و انطلق بارو من فكرة بسيطة مفاده ان النفقات الموجهة للبنية التحتية مثل بناء طريق سريع او خلق طريق للسكة الحديدة او شبكة للاتصالات تجعل النشاط الانتاجي اكثر فاعلية .

في نموذجه يعتمد بارو ان السلع العامة تتميز بخاصية عدم التنافس انها قابلة للاستعمال من طرف جميع افراد المجتمع ، و هذا يثير مشكلة التمويل من قبل القطاع الخاص فالنشاط الخاص ليست بديلا لتمويل الدولة ، لهذا تفرض الدولة ضريبة من اجل انتاج هذا النوع من السلع ، المؤسسات الخاصة تستعمل نوعان من عوامل الانتاج : راس المال الخاص و راس المال العام .

راس المال الخاص لديه خصائه المعتادة : انه يعاني من تناقص الغلة ، مع وجود انفاق عام ثابت و انتاجية حدية متناقصة ، اما راس المال العام هو في ممول من طرف الدولة ، و النفقات تمول بالكامل من الضرائب .

بالنسبة لبارو فان النفقات العمومية تفرض تاثيرين متعاكسين ، الاول هو ان راس المال العام يجعل راس المال الخاص اكثر انتاجية ، و يحد من تناقص انتاجية الحدية تدريجيا عندما يزيد الدخل ، اما الثاني فهو تاثير مصدر تمويل النفقات العمومية و هي الضريبة بحيث لها تاثير سلبي على انتاجية راس المال الخاص ، لانها تقلل من عائدها الخاص و تقتطع جزءا من دخلها .

[1]- طاوش قندوسي . تاثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراة ، تلمسان ، جامعة ابي بكر بلقايد ، 2013-2014 ، ص ص 129 – 131 .

في هذا النموذج دالة الانتاج التقليدية توسعت بادخال متغير ثالث هو النفقات العمومية G المقدمة من طرف الدولة اضافة الى متغير راس المال الخاص k و العمل L و تكون بالصيغة التالية :

$$Y = AK^{\alpha}L^{(1-\alpha)}G^{(1-\alpha)} \dots\dots\dots\dots (1)$$

يكون تدخل الدولة هنا عن طريق النفقات العمومية و الاقتطاعات الجبائية و التوازن في سوق السلع و الخدمات يكون كالاتي :

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G$$

بما أن الضرائب(T) تقتطع من الدخل فإن: $T = \tau Y$

بما أن النفقات ممول من الضرائب فإن: $T = G = \tau Y \dots\dots (1.1)$

عليه فإن الدخل المتاح يساوي: $Y_d = (1-\tau)Y$

لدينا كذلك الاستهلاك يساوي: $C = (1-s)Y_d$

بالتالي تصبح معادلة التوازن على الشكل التالي:

$$Y = (1-s)(1-\tau)Y + \dot{K} + \delta K + \tau Y$$

$$Y = (1-s+s\tau)Y + \dot{K} + \delta K$$

$$s(1-\tau)Y = \dot{K} + \delta K \dots\dots\dots\dots (2)$$

بتعويض المعادلة (1.1) في (1)نجد:

$$Y = AK^{\alpha}L^{(1-\alpha)}\tau Y^{(1-\alpha)}$$

يمكن كتابتها على الشكل التالي :

$$Y = \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}KL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots\dots\dots\dots (3)$$

من معادلة التوازن المطور هذه و تعويضها في المعادلة (2) يمكن استخراج معادلة تطور مخزون راس المال بالطريقة التالية :

$$s(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}KL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = \dot{K} + \delta K$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = s(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta K$$

عليه فان معدل الضريبة المثلى الذي تفرضه الدولة لتمويل النفقات العمومية لتعظيم النمو الاقتصادي يعطى بالصيغة التالية :

$$\frac{\delta\left(\frac{\dot{K}}{K}\right)}{\delta\tau} = 0 \Leftrightarrow \left[-\tau^{\frac{(1-\alpha)}{\alpha}} + \frac{(1-\alpha)}{\alpha(1-\tau)}\tau^{\left(\frac{(1-\alpha)}{\alpha-1}\right)}\right] sA^{\frac{1}{\alpha}}L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\tau = \left[\frac{(1-\alpha)}{\alpha}\right](1-\tau)$$

$$\tau\alpha = (1-\alpha)(1-\tau)$$

$$\tau^* = (1-\alpha)$$

منه يجب على الدولة لتعظم نموه الاقتصادي ان تنفق جزءا من دخلها على البنية التحتية و ذلك بالصيغة التالية :

$$\left(\frac{G}{Y}\right)^* = \tau^* = (1-\alpha)$$

كان هدف هذا النموذج نمذجة العلاقة بين النفقات العمومية المنتجة و النمو الاقتصادي في المدى الطويل بحيث تضمن دور الدولة من خلال السياسة الاقتصادية الموجهة نحو التاثيرات الخارجية لتحقيق النمو الامثل الذي عجز عن تحقيقها القطاع الخاص .

9_ نماذج النمو الامثل بوجود تقدم تقني [1]:

كاس و كوبمنس 1965 حاولو ان يعرفو الطرق التي تساعد المستهلك او الفرد غلى تحسين مستوى معيشية و ذلك من خلال طرق نماذج باخذ بعين الاعتبار تاثير التغيرات الجبائية او النفقات العمومية على معدل الادخار و على النمو الاقتصادي و يحتلف هذا النموذج على نموذج سولو بانه يدرس الاستهلال الامثل .

ينطلق هذا النموذج من المنفعة التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية غير محددة .

$$U(c(t))$$

$$U'(c) > 0 \text{ ، } U''(c) < 0 \text{ ، } \lim_{c\to\infty} U(c) = 0 \text{ ، } \lim_{n\to\infty} U(c) = \infty$$

كل عائلة يتزايد حجمها عبر مرور الزمن بمعدل ثابت مع L(0)=1 ، و في الوقت t نحصل على :

$$L(t) = e^{nt}$$

العائلة المثلى هي التي تامن الاستهلاك لجميع افراد العائلة و بالتالي دالة الهدف للعائلة تكتب على الشكل التالي :

$$W = \int_0^{\infty} e^{-(\beta-n)t}\, U(c(t))dt$$

بحيث:

W: دخل العائلة (الأجر).

$c(t)$: الاستهلاك الفردي مع $c(t) = {C(t)}/{L(t)}$.

$C(t)$: الاستهلاك الكلي.

$L(t)$: حجم العائلة المثلى.

β: الخصم الشخصي.

[1]- طاوش قندوسي .مرجع سبق ذكره ، ص ص 135 – 139 .

$\beta - n$: الخصم الحقيق مع افتراض ان $n<\beta$ لان المسالة تتعلق بالحاضر و المستقبل ، و منه المنفعة الكلية للعائلة تكتب على الشكل التالي :

$$L(t)U(c(t)) = e^{nt}U(c(t))$$

يفترض النموذج ان اسواق السلع و عوامل الانتاج تتميز بالمنافسة و بالتالي دالة الانتاج تكون كالاتي :

$$Y(t) = F(K(t)،L(t))$$

يفترض هذا النموذج نفس فرضيات نموذج سولو مثل ثبات المردود السلمي و بالتالي نستطيع كتابة دالة الانتاج الفردية كالاتي :

$$y(t) = f(k(t)) \quad ، k(t) = K(t)/L(t)$$

بما ان الاسواق في حالة منافسة يجب التاكد من :

$$R(t) = f'(k(t))$$

$$w(t) = f(k(t)) - k(t)f'(k(t))$$

بحيث:

$R(t)$: عائد رأس المال.

$w(t)$: الأجر المقدم لكل عامل.

في الفترة t تملك العائلة المثلى مستوى معين من الاصول A(t) ، و مع مرور الزمن فان اصول العائلة تتغير وفق القاعدة التالية :

$$\dot{A}(t) = r(t)A(t) + w(t)L(t) - c(t)L(t)$$

بحيث:

$r(t)$: معدل الفائدة في السوق.

$w(t)L(t)$: أجور التي يتلقها جميع أفراد العائلة.

$c(t)$: الاستهلاك الفردي.

يمكن كتابة الاصول الفردية على الشكل التالي : a(t)=A(t)/L(t) و منه نجد :

$$\dot{a}(t) = (r(t) - n)a(t) + w(t) - c(t)$$

هنا يجب ان نذكر ان اصول العائلة يمكن ان تتكون من مخزون راس المال k(t) و سندات الخزينة و اذا لم ناخذ هذه السندات بعين الاعتبار نجد :

$$a(t) = k(t)$$

بما ان مخزون راس المال يهتلك مع مرور الزمن بمعدل δ فان معدل الفائدة يكون كالاتي :

$$r(t) = R(t) - \delta$$

في مجال غير محدد يجب تطبيق شرط (condition du jeu de no-ponzi):

$$\lim_{n\to\infty} a(t)e^{-\int_0^t (r(t)-n)dt} \geq 0$$

لا يجب تطبيق هذا الشرط الا في الملا نهاية لانه لا يمكن للفرد ان يحصل على ثروة سالبة .

10_ النمو الامثل بوجود تقدم تقني[1] :

لنفرض انه لدينا دالة الانتاج التالية :

$$Y = F(K, AL)$$

بحيث A يمثل التقدم التقني و يتزايد بمرور الزمن بمعدل g ، و تعتبر دالة الانتاج هذه متجانسة من الدرجة الاولى و بالتالي نستطيع ان نستخرج متوسط انتاج العامل الكفء :

$$\check{y} = \frac{Y}{AL}$$

[1]- - طاوش قندوسي .مرجع سبق ذكره ، ص 139 .

نستطيع ان نستخرج كل من راس مال العامل الكفء و كذا الاستهلاك الفردي على التوالي :

$$k = \frac{K}{AL}$$

$$\check{c} = \frac{C}{L}$$

يمكن تحديد استهلاك العامل الكفء كالاتي :

$$c = \frac{C}{AL} = \frac{\check{c}}{A}$$

منه نقول ان معدل النمو الاستهلاك للعامل الكفء هو الفرق بين معدل النمو الاستهلاك للفرد و معدل نمو التقدم التقني اي :

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{\dot{\check{c}}}{c} - g = \frac{f'(k(t)) - \delta - \beta - \theta g}{\theta}$$

11 _ نماذج النمو مع النفقات العمومية[1] :

ان الدول تشتري سلع و ذلك بتمويل من مصادر ايراداتها كالضرائب مثلا ، لتقدمها كخدمات عمومية مجانية للمجتمع ، مما يحسن انتاجية راس المال و العمل لكل مؤسسة ، ان النفقات الموجهة للبنية التحتية تؤثر تاثير موجبا خارجيا على النمو الاقتصادي لان البنية التحتية تسهل الكثير من العمليات التي تكلف المؤسسات اموال طائلة (النقل ، الشحن .....) ، و يعتمد انتاج كل مؤسسة على مخزون راس المال و كذا العمل المستعمل و ايضا على النفقات العمومية لكي لا يصبح تمويل الاستثمار العمومي عائق للاستثمار الخاص .

في هذا النموذج نفرض ان العائلة المثلى هي التي تعظم منفعتها في مجال غير محدد ، و تكون دالة المنفعة كالاتي :

$$U = \int_0^{\infty} e^{-\beta t}\, U(c(t))dt$$

يكون دخل العائلة من راس المال الخاص و العام (النفقات العمومية المنتجة) و يكتب على الشكل التالي :

$$Y(t) = F(K(t), G(t))$$

[1]- - طاوش قندوسي .مرجع سبق ذكره ، ص ص 139 – 142 .

نستطيع كتابتها في شكل دالة كوب دوغلاس :

$$Y(t) = K(t)^a G(t)^b$$

مع (a+b=1) و في شكلها المكثف يمكن ان تكتب على الشكل التالي :

$$y(t) = f\left(k(t)،g(t)\right) = k(t)^a g(t)^b$$

اذا كان (b=0) نحصل على نموذج للنمو الخارجي (نموذج سولو ، و اذا كان (a-b=1) نحصل على نموذج للنمو الداخلي .

نفترض ان النفقات العمومية g ممولة عن طريق ضريبة نسبية π على دخل العائلة ، و بالتالي معادلة تراكم راس المال الخاص تصبح كالاتي :

$$\dot{k}(t) = (1-\pi)y(t) - \delta k(t) - c(t)$$

δ : اهتلاك راس المال الخاص .

منها نستطيع تعظيم المنفعة الاستهلاكية في الزمن للاقتصاد و ذلك تحت قيد راس المال الخاص :

$$MAX\ U = \int_0^{\infty} e^{-\beta t}\, U\big(c(t)\big)dt$$

تحت قيد :

$$\dot{k}(t) = (1-\pi)y(t) - \delta k(t) - c(t)$$

منه المشكلة الهاملوتونية تكتب على الرسم التالي :

$$H = e^{-\beta t}U(c(t)) + u\left[(1-\pi)f\left(k(t)،g(t)\right) - \delta k(t) - c(t)\right]$$

$$u = e^{-\beta t}q(t)$$

شروط التوازن هي :

$$U'(c(t)) = q(t)$$

$$\frac{\dot{u}}{u} = -\left[(1-\pi)f'\left(k(t)،g(t)\right) - \delta\right]$$

بحل هذه الشروط نستطيع الحصول على معادلة النمو الاتية :

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{(1-\pi)f'\left(k(t)،g(t)\right) - \delta - \beta}{\theta}$$

$$f'\left(k(t)،g(t)\right) = ak^{a-1}g^{b}$$

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{a(1-\pi)k(t)^{a-1}g(t)^{b} - \delta - \beta}{\theta}$$

يظهر في هذه العبارة لمعدل النمو تاثيرين مهمين ، الاول تاثير سلبي و هو الاقتطاع الجبائي المطبق ، اما الثاني فهو تاثير موجب و هو النفقات العمومية المنتجة ، و لاكمال النموذج نفترض ان ميزانية الدولة متوازنة اي : $y\pi=g$.

~ اذا كان (b=0) تصبح دالة الانتاج كالاتي :

$$y(t) = k(t)^{a}$$

في حالة نظام ثابت نحصل على :

$$k^{*} = \left[\frac{a(1-\pi)}{\delta+\beta}\right]^{\frac{1}{1-a}}$$

$$y^{*} = \left[\frac{a(1-\pi)}{\delta+\beta}\right]^{\frac{a}{1-a}}$$

يمكن تحديد حجم الايرادات الجبائية كالاتي:

$$R_{\text{fisc}} = \pi y^{*} = \pi\left[\frac{a(1-\pi)}{\delta+\beta}\right]^{\frac{a}{1-a}}$$

للحصول على معدل الضريبة الذي يعظم الايرادات الجبائية نشتق المعادلة و نسويها بالصفر نجد :

$$\pi^* = 1 - a$$

~ اذا كان (a-b=1) فان دالة الانتاج تصبح كالاتي :

$$y(t) = k(t)^a[\pi y(t)]^{1-a}$$

و بحل هذه المعادلة نسبة ل y(t) نجد :

$$y(t) = k(t)\pi^{\frac{1-a}{a}}$$

باشتقاق المعادلة نحصل على :

$$f'\left(k(t)،g(t)\right) = y'(t) = \pi^{\frac{1-a}{a}}$$

في هذه الحالة نحصل على :

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{a(1-\pi)\pi^{\frac{1-a}{a}} - \delta - \beta}{\theta}$$

لكي تكون النفقات العمومية المنتجة لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي يجب ايجاد الحجم الامثل لتدخل الدولة .

خلاصة

ان لدراسة النمو الاقتصادي اهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لكل بلد على اعتباره مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي ، و بالتالي فهو يمدنا بنظرة عامة حول باقي المتغيرات الاخرى التي تربط به و لو بشكل نسبي .

كما يمكن اعتبار النمو الاقتصادي كنتيجة حتمية لتفاعل جملة من العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية اهمها عوامل الانتاج ، العمل ، راس المال ، التكنولوجيا ، اضافة الى عوامل مالية ، سياسية و حتى بيئية تؤثر على حجم الناتج الوطني و من ثم على النمو.

انطلاقا من تطور نظريات و نماذج النمو الاقتصادي و التي اختلفت في نظرتها و تفسيرها لعملية النمو ، حيث اعزت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي الى عملية التراكم الراسمالي ، و نفس الامر بالنسبو لبعض الكينزيين ممثلين في نموذج " هاورد – دومار " الا آن التحليل الكينزي و من ثم نظريات الفكر المعاصر اكدت على اهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو و ذلك من خلال سياستها المالية في شكل الانفاق العام .

الفصل الثالث

تمهيد

لقد تناولنا في الفصلين السابقين مفاهيم حول الانفاق الحكومي و الية تاثيره على اهم المتغيرات الاقتصادية و تطرقنا الى بعض النظريات و النماذج للنمو الاقتصادي ، و سوف نسعى من خلال هذا الفصل الى تبيان اثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي عن طريق توصيف نموذج قياسي خلال الفترة من 1980 الى غاية 2016 تم تحليل النتائج المستخرجة .

حيث تناول هذا الفصل ثلاث مباحث يتضمن الاول تحديد المتغيرات و دراسة تطوراتها خلال فترة الدراسة ثم تحديد النموذج و قياسه ، و يتضمن المبحث الثاني اجراء بعض الاختبارات الاحصائية و تحليل النتائج . و تضمن اختبارات الكشف عن مشاكل القياس .

المبحث الاول : تحديد النموذج المستخدم و تحليل تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة

سيتم من خلال مايلي تحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في النموذج على مدى الفترة (1980 – 2016) ، ثم صيغة و تقدير النموذج المستخدم .

المطلب الاول : توصيف متغيرات الدراسة القياسية

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 1980 الى غاية 2016 اي ان حجم العينة المستعملة هي 37 مشاهدة و ذلك بالنسبة للاقتصاد الجزائري و فيمايلي التعريف بالمتغيرات .

المتغير التابع :

الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي مقاسا بالمليار دولار و نرمز له بالرمز PIB .

المتغير المستقل :

الانفاق الحكومي مقاسا بالمليار دولار و نرمز له بالرمز G .

و لغرض تحليل هذه العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع ، سنقوم اولا بدراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2016 ، ثم دراسة تطور المتغير المستقل في نفس الفترة ، و الجدول التالي يبين المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج.

الجدول (3 – 1) : جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 1980-2016

السنوات	المتغير التابع : الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	المتغير المستقل : الانفاق الحكومي (مليار دولار)
1980	42.35	44016
1981	44.35	57655
1982	45.21	72445
1983	48.80	84825
1984	53.70	91597
1985	57.94	99841
1986	63.70	101817
1987	66.74	103977
1988	59.09	119700
1989	55.63	124500
1990	62.05	136500
1991	45.72	212100
1992	48	420131
1993	49.95	476627
1994	42.54	566329
1995	41.76	759617
1996	46.94	724609
1997	48.18	845196
1998	48.19	875739

961682	48.64	1999
1178122	54.79	2000
1321028	55.18	2001
1550646	57.05	2002
1639265	68.02	2003
1888930	85.32	2004
2052037	103.20	2005
2453014	117.20	2006
3108669	135.8	2007
4191053	171	2008
4246334	138.10	2009
4466940	162	2010
5731407	200	2011
7058120	209.10	2012
6024100	209.8	2013
6995800	213.80	2014
7656300	165.80	2015
7984100	159	2016

المصدر: البنك الدولي www.albankaldawli.org

الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz

اولا : تمثيل تطور متغيرات الدراسة

_ الناتج المحلي الاجمالي :

الشكل (3– 1) : تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2016)

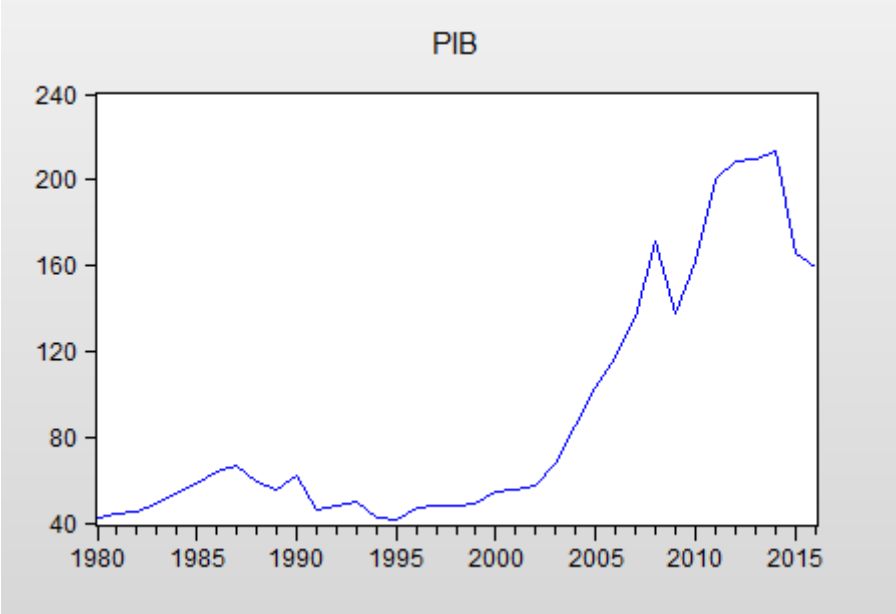

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EViews 8 بالاعتماد على الجدول (3-1)

من خلال الشكل نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي سنة 1980 بلغ 42,35 مليار دولار و هو في تزايد مستمر طيلة الفترة حتى سنة 1987 بلغ 66,74 مليار دولار ، كما شهد انخفاض سنة 1988 بحجم 59,09 مليار دولار لحين سنة 1996 بدا يتزايد الى غاية سنة 2008 وصل الى قيمة 171 مليار دولار ، سنة 2009 حصل انخفاضا ليعاود الارتفاع سنة 2010 الى 162 مليار دولار ليصل سنة 2016 الى 159 مليار دولار ، و هذا التزايد ناتج عن زيادة معدل النمو السكاني الذي ينجم عنه قوة العمل بمعدلات اكبر ، الامر الذي يؤدي بالضرورة الى خلق مناصب عمل جديدة .

_ الانفاق الحكومي :

الشكل (3–2) : تطور معدل الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1980 – 2016)

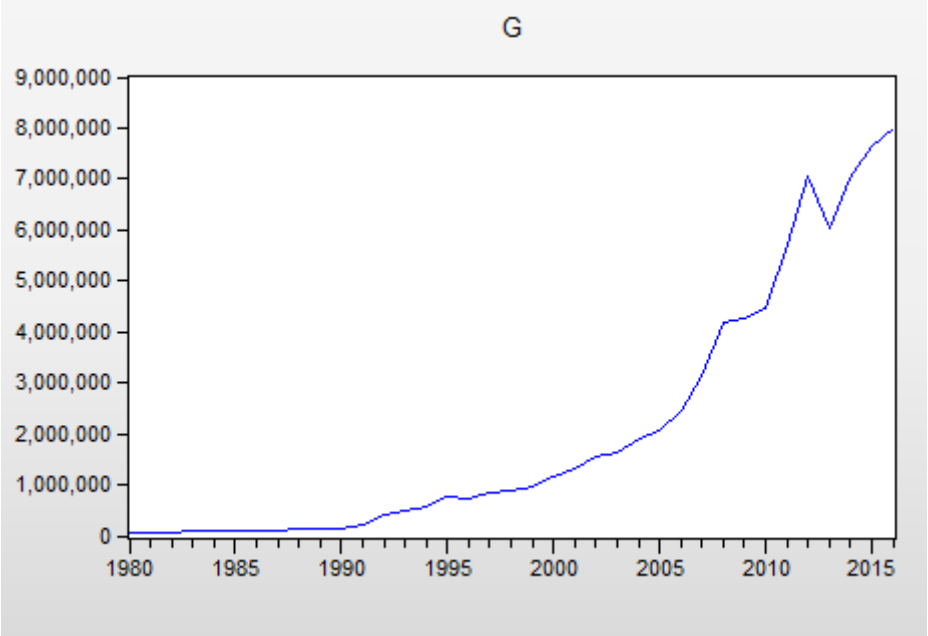

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EViews 8 بالاعتماد على الجدول (3-1)

من خلال الشكل البياني يظهر لنا التزايد المستمر لحجم الانفاق الحكومي من سنة الى اخرى على طول الفترة المدروسة (1980 – 2016) ، غير ان نسبة الزيادة تختلف من سنة الى اخرى فاحيانا ترتفع و احيانا اخرى تنخفض ، و ذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة و السياسية التي تنتجها الدولة

المطلب الثاني : صياغة و تقدير النموذج

من خلال دراسة كيفية تاثير المتغير المستقل على المتغير التابع و لغرض اثبات فرضية البحث الممثلة في وجود اثر ايجابي للانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي استخدمنا اسلوب الانحدار الخطي البسيط بالاعتماد على برنامج EViews 8 و الصيغة الرياضية للنموذج كالتالي :

$$PIB_t = ß0 + ß1G_t + u_t$$

حيث :

$ß1, ß0$: تمثل معلمات النموذج .

u_t : يمثل المتغير العشوائي و حد الخطأ .

تقدير النموذج :

اعتمادا على البيانات الواردة و باستخدام برنامج EViews 8 تم تطبيق نموذج الانحدار البسيط لدراسة المتغيرات في حالة الجزائر ، و قد توصلنا الى النتائج المتمثلة في الجدول التالي :

الجدول (3 – 2) : نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 04/17/19 Time: 21:20
Sample: 1980 2016
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	45.30253	4.426361	10.23471	0.0000
G	2.16E-05	1.38E-06	15.65607	0.0000

R-squared	0.875050	Mean dependent var	89.85784
Adjusted R-squared	0.871480	S.D. dependent var	57.52339
S.E. of regression	20.62194	Akaike info criterion	8.943126
Sum squared resid	14884.25	Schwarz criterion	9.030203
Log likelihood	-163.4478	Hannan-Quinn criter.	8.973825
F-statistic	245.1125	Durbin-Watson stat	0.552664
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EViews 8

من خلال الجدول اعلاه يمكن كتابة النموذج كالتالي :

$$Pi\ß = 45.302 + 2.16\,G$$

$$tc : (10.234) \quad (15.656)$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i} : (4.426) \quad (1.38)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 14884.25 \quad R^2 = 0.875 \quad \overline{R^2} = 0.8714$$

$$DW = 0.552 \quad Fc = 245.11 \quad n = 37$$

حيث :

Ct : هي قيم احصائية ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة ، و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$t_{c\hat{\beta}_i} = \frac{|\hat{\beta}_i - \beta_i|}{\delta_{\hat{\beta}_i}} \qquad , i = 0, 1, 2, \ldots\ldots n$$

$\delta_{\hat{\beta}_i}$: الانحرافات المعيارية للمعالم المقدرة .

$\sum \varepsilon_i^2$: مجموع مربعات الاخطاء .

R^2 : تمثل معامل التحديد و الذي يوضح لنا نسبة تاثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع .

$\overline{R^2}$: يمثل معامل التحديد المصحح .

DW : تمثل احصائية ديرين واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للاخطاء .

Prob: احتمال الخطأ.

SCR : مجموع مربعات الاخطاء.

fc: تمثل احصائية فيشر المحسوبة و تتناول معنوية التموذج ككل و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$F_c = \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{n-m-1}{m}$$

حيث :

m : عدد المتغيرات المستقلة .

n : عدد المشاهدات .

المبحث الثاني : الدراسة التحليلية للنموذج

بعد قيامنا بتحديد النموذج قمنا بتقديره و في هذا المبحث سوف نتطرق الى تحليل النتائج احصائيا و اقتصاديا .

المطلب الاول : الدراسة الاحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر

اولا : التحليل الاحصائي

❖ اختبار المعنوية الاحصائية للمعالم :

لاجراء هذا الاختبار نستخدم احصائية ستودنت و ذلك لتقييم معنوية معالم النموذج و من ثم تقييم تاثير المتغير المستقل على المتغير التابع و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج :

الجدول (3 – 3) : جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعلمات	Tcal	Ttab	prob
الحد الثابت	ß0	10,234	2,030	0,0000
G	ß1	4,426		0,0000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-2)

و لاجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة احصاءة ستودنت المحسوبة مع المجدولة عند مستوى معنوية 5 % ، حيث قيمة احصاءة ستيودنت المحسوبة تعتمد على القيمة المقدرة للمعلمة و انحرافها المعياري ، نستخرجها

من نتائج التقدير ببرنامج EViews 8 ، اما قيمة احصاءة ستيودنت المجدولة تعتمد على مستوى معنوية 5 % ، و درجات الحرية k-n ، حيث n عدد المشاهدات ، k عدد المعلمات وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

H0 : تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية احصائية .

H1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية احصائية .

أ _ اختبار معنوية ß0 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول نلاحظ ان tab < tcal كما ان قيمة Pro < 0,05 و بالتالي نرفض فرضية العدم H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 ، و منه ß0 لها معنوية احصائية .

ب _ اختبار معنوية ß1 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول نلاحظ ان tab > tcal كما ان قيمة Pro < 0,05 و بالتالي نرفض فرضية العدم H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 ، و منه ß1 لها معنوية احصائية اي الانفاق الحكومي يشرح الناتج المحلي الاجمالي .

❖ اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

حيث نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة لاحصاء فيشر لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم اختبار فيشر مع القيمة الجدولية وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

H0 : تمثل فرضية العدم و تعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة .

H1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني يوجد على الاقل متغير مستقل واحد له تاثير على المتغير التابع .

لدينا من خلال الجدول احصائية فيشر المحسوبة :

Fcal = 245 .11

اما احصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% هي كمايلي :

Ftab =

بما ان Ftab<Fcal و كذلك قيمة Prob=0,0 000<0،05 فاننا نرفض H0 و نقبل H1 ، و بالتالي النموذج له معنوية كلية .

ثانيا: التفسير الاقتصادي للنموذج

نلاحظ من خلال نتائج التقدير في الجدول اعلاه ان معامل التحديد R^2 اعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج ، حيث ان R^2 = 0،875 تمثل 87،5 % من المتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي PIB مشروحة من طرف الانفاق الحكومي و الباقي اي نسبة 12،5 % يعود سببها الى عوامل و مؤشرات اخرى لم يتضمنها النموذج .

كما يتبين لنا ايضا من خلال النموذج ان المتغير المستقل يمارس تاثيرا ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي ، و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، فزيادة الانفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ب 2،16% .

من خلال الدراسة الاحصائية و الاقتصادية للنموذج الخطي البسيط المقدر وجدنا ان النموذج معنوي عند مستوى معنوية 5% بدرجة ثقة 95 % حيث P(F) = 0،000 ، و المعلمات المقدرة كانت معنوية .

المطلب الثاني : اختبارات الكشف عن مشاكل القياس

بعد ما تاكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاحصائية و الاقتصادية ، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به .

اولا : اختبار التجانس و الارتباط الذاتي للاخطاء

❖ **اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للاخطاء**

و تتلخص فكرة هذا الاختبار على وجود علاقة بين الاخطاء ، و اختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \ ou \rho > 0) \end{cases}$$

✓ **اختبار Breusch-Pagan-Godfrey :**

يصلح هذا الاختبار عندما يكون الارتباط من الدرجة الثانية فاكثر و عندما يكون المتغير التابع المبطئ ضمن المتغيرات المستقلة ، و يكتب النموذج العام الذي يحتوي على الارتباط الذاتي للاخطاء من الدرجة p كمايلي :

$$u_t = \rho_1 u_{t-1} + \rho_2 u_{t-2} + \cdots\cdots + \rho_\rho u_{t-\rho}$$

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \cdots + \beta_k X_{kt} + \rho_1 u_{t-1} + \rho_2 u_{t-2} + \cdots + \rho_\rho u_{t-\rho} + \varepsilon_t$$

بالتالي نختبر الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = \rho_2 = 0 & \text{إستقلالية الأخطاء عن بعضها} \\ H_1: \rho_1 \neq \rho_2 \neq 0 & \text{دلالة على وجود إرتباط بين الأخطاء} \end{cases}$$

H_0 : تمثل الفرضية الصفرية و تعني عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني وجود ارتباط ذاتي للاخطاء .

و باسقاط هذا الاختبار على نموذج الدراسة نتحصل على الجدول التالي :

الجدول (3 – 4) : نتائج التقدير لاختبار **Breusch-Pagan-Godfrey**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.78E+32	Prob. F(2,33)	0.0000
Obs*R-squared	1.274075	Prob. Chi-Square(2)	0.5289

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/27/19 Time: 10:20
Sample: 1980 2016
Included observations: 37
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.11E-16	8.61E-16	-0.941553	0.3533
SER01	1.09E-23	2.66E-22	0.041054	0.9675
RESID(-1)	-0.061507	0.172099	-0.357390	0.7231
RESID(-2)	0.170915	0.172544	0.990561	0.3291

R-squared	0.034434	Mean dependent var	-8.85E-16
Adjusted R-squared	-0.053344	S.D. dependent var	3.85E-15
S.E. of regression	3.95E-15	Sum squared resid	5.14E-28
F-statistic	0.392287	Durbin-Watson stat	1.957703
Prob(F-statistic)	0.759339		

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EViews 8

بما ان prob (LM) تساوي 0,5289 اكبر من 0,05 ، نرفض H_1 و نقبل H_0 ، و بالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء .

✓ اختبار الكشف عن عدم تجانس تباين الاخطاء

سيتم الاعتماد على اختبار وايت White للكشف اذا كان هناك تجانس او عدم تجانس الاخطاء ، و الذي يعتمد على مجموع مربع البواقي و المتغيرات المستقلة على مربعاتها .

الجدول (3 – 5) : حالة تجانس تباين الاخطاء

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	21.11569	Prob. F(2,34)	0.0000
Obs*R-squared	20.49761	Prob. Chi-Square(2)	0.0000
Scaled explained SS	23.76155	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/20/19 Time: 14:50
Sample: 1980 2016
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	183.6815	117.8000	1.559265	0.1282
SER01^2	3.69E-11	1.56E-11	2.360340	0.0241
SER01	-7.86E-05	0.000115	-0.685327	0.4978

R-squared	0.553989	Mean dependent var	402.2771
Adjusted R-squared	0.527754	S.D. dependent var	656.4617
S.E. of regression	451.1217	Akaike info criterion	15.13896
Sum squared resid	6919368.	Schwarz criterion	15.26957
Log likelihood	-277.0707	Hannan-Quinn criter.	15.18500
F-statistic	21.11569	Durbin-Watson stat	1.678214
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EViews 8

من خلال الجدول 4 نكتب الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي :

$U^2_t = 183.6815 - 7.86G + 3.69G^2$

$R^2 = 0.55$ $R^2 = 0.52$ $n = 37$

$F_c = 21.11$ $n.R^2 = 20.49$

الفرضية :

$$\begin{cases} H_0 : \delta^2_{\mu_1} = \delta^2_2 = ... = \delta^2_{\mu_{39}} \\ H_1 : \delta^2_{\mu_1} \neq \delta^2_{\mu_2} \neq .... \neq \delta^2_{\mu_{39}} \end{cases}$$

H0 : لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء .

H1 : يوجد مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء .

بما ان (LM) prob هي 0,000 اي اقل من 0,05 ، نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي وجود مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء .

✓ **اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء Jarque-Bera**

من اهم فرضيات طريقة المربعات الصغرى هي ان الاخطاء يجب ان تتبع التوزيع الطبيعي و في حالة عدم تحقق هذا الشرط يعد خرق للفرضية و بالتالي مشكل في القياس و لاختبار هذه الفرضية سنعتمد على اختبار **Jarque-Bera** الذي يسمع باختبار الفرضية التالية :

H_0 : النموذج يتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : النوزيع لا يتبع التوزيع الطبيعي

و بالاعتماد على برنامج Eveiws تحصلنا على النتائج التالية :

الشكل (3-3) : توضيح اختبار Jarque-Bera لتوزيع الاخطاء العشوائية

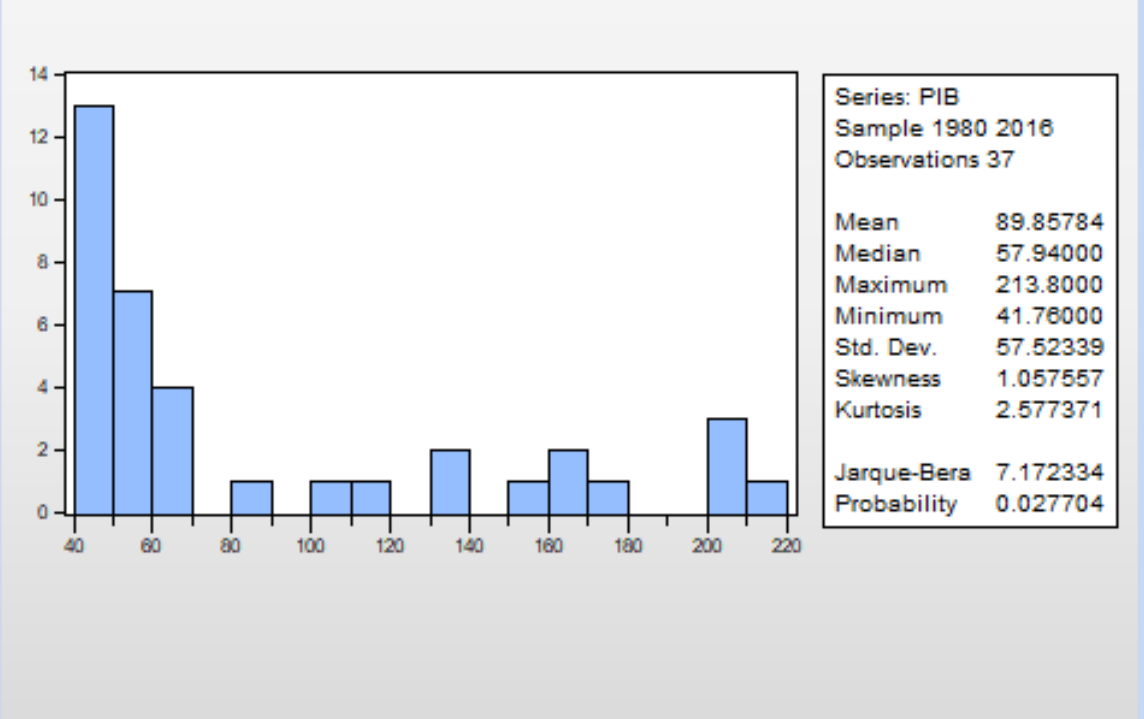

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EViews 8

من الشكل نلاحظ ان (J-B) prob يساوي0,027 اي هذه القيمة اصغر من 0,05 معناه ان النموذج لا يتبع توزيع طبيعي .

✓ اختبار قدرة النموذج على التنبؤ

سوف نقوم باختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ و ذلك من خلال اختبار معامل عدم التساوي لتايل Theil حيث كلما اقتربت قيمة هذا المعامل من الصفر كان للنموذج قدرة تنبؤية جيدة و باستخدام برنامج Eveiws تحصلنا على النتائج التالية :

الشكل (3-4) : اختبار معامل Theil

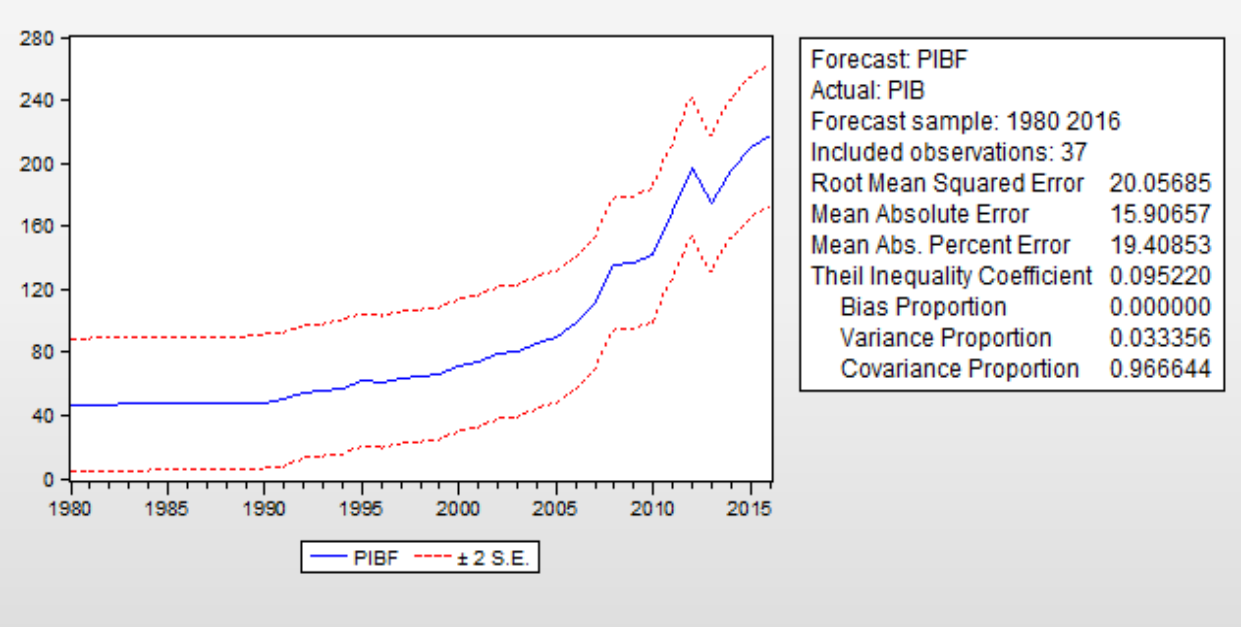

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EViews 8

من خلال الشكل نلاحظ ان النموذج المقدر له مقدرة و هذا من خلال معامل Theil حيث انه يقترب من الصفر = 0,095220 ، ما يفسر على ان النموذج له مقدرة تنبؤية تكون مقبولة .

خلاصة

تطرقنا من خلال هذا الفصل الى دراسة تطور الانفاق الحكومي و تاثيره على الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث قمنا بدراسة قياسية خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 2016 ، و ذلك باستخدام أدوات و طرق الاقتصاد القياسي و هذا قصد التوصل الى بناء و تحديد نموذج قياسي يفسر العلاقة الموجودة بين الانفاق الحكومي كمتغير مستقل و الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع .

و لقد اظهرت الدراسة ان الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بالانفاق الحكومي وفقا لعلاقة طردية ، و عليه فان تطور الانفاق الحكومي يؤدي حتما الى تطور النمو الاقتصادي .

الخاتمة العامة

الخاتمة

اصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي امر بديهي لا جدل فيه ، غير ان النقاش يدور في الوقت الراهن حول حجم هذا التدخل و المجالات التي يشغلها ومدى فعاليته في تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و في مقدمتها النمو الاقتصادي الذي يعد مؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية لمختلف البلدان ، و من هنا كان من الضروري تحديد جل العوامل المؤثرة فيه و من بينها الانفاق الحكومي ، لذا تناولنا في هذه الدراسة و التي تصب في اطار الدراسات الاقتصادية الى اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي PIB .

حيث تناولنا في هذه الدراسة من خلال ثلاثة فصول ، ففي الفصلين الاولين تطرقنا الى الجانب النظري و الى تحليل كلا من ظاهرتي الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي من خلال التطرق الى اهم النظريات و النماذج ، اما الفصل الثالث التطبيقي فخصصناه للتحليل القياسي لاثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في الجزائر ، ثم عرضنا نتائج الدراسة و تحليلها و ذلك باستعمال الطرق الاحصائية و النموذج القياسي الانسب الى غاية تحديد العلاقة بين الانفاق الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي .

و على ضوء النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة و كاجابة للاشكالية المطروحة و فرضيات البحث توصلنا الى مايلي :

- تعد سياسة الانفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .

- من خلال المحاولة التي قمنا بها في مجال قياس اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الاجمالي تبين انه توجد علاقة ايجابية بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي .

- يمكننا تحديد حجم القطاع الحكومي و تاثيره على النمو الاقتصادي من خلال عدة متغيرات نذكر منها الانفاق الاستهلاكي للحكومة ، الايرادات العمومية ، حجم اليد العاملة في القطاع الحكومي ، كل هذه المتغيرات تعتبر متغيرات تمثل حجم القطاع الحكومي .

التوصيات :

- التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر لتمويل الانفاق الحكومي لان اي تراجع في اسعار النفط سيجعل الجزائر ورشة كبيرة من المشاريع غير المكتملة ، و تنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات انتاجية كالصناعة ، الزراعة من اجل تقليل تاثير العوامل الخارجية على التوازنات في الاقتصاد الكلي .

- تشجيع أصحاب المدخرات الخاصة بالتوجه نحو الانفاق الاستثماري بدلا من الانفاق الاستهلاكي .

- ضرورة اعطاء الاهمية الكافية للدراسات القياسية بما يخص الانفاق الحكومي الذي من شانه ان يكون ارضية خصبة لاتخاذ القرارات المستقبلية .

قائمة المصاد ر

و المراجع

قائمة المراجع

أ) – الكتب :

- ❖ - تومي صالح , مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي , دار اسامة , الجزائر, 2009.
- ❖ - حسام داود و اخرون , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار المسيرة , عمان , الاردن , 2000.
- ❖ - حسين مصطفى حسين . المالية العامة , الطبعة الخامسة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر, 2006.
- ❖ - خالد شحاذة الخطيب , احمد زهير شامية , اسس المالية العامة , الطبعة الثانية , دار وائل للنشر, الاردن , 2005.
- ❖ - رمزي زكي . الاقتصاد السياسي و البطالة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1997.
- ❖ - روبرت سولو . نظرية النمو ، ترجمة ليلى عبود ، مراجعة محمد دويدار ، الطبعة الثانية ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2003.
- ❖ - زينب حسين عوض الله , مبتدئ المالية العامة , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , 2008.
- ❖ - سالم النجمي , محمد القريشي , مقدمة في اقتصاد التنمية , دار الكتاب للطباعة و النشر, جامعة الموص , العراق 1988.
- ❖ - سوزي عدلي ناشد , الوجيز في المالية العامة , دار الجامعة الجديدة للنشر, الاسكندرية , 2000.
- ❖ - شعباني اسماعيل , مقدمة في اقتصاد التنمية , دار هومة , الجزائر, 1997.
- ❖ - عادل احمد حشيش, مصطفى رشدي شيحة, مقدمة في الاقتصاد العام, المالية العامة,دار الجامعة الجديدة للنشر,الاسكندرية, 1998.
- ❖ - عباس محرزي , اقتصاديات المالية العامة , الطبعة الثالثة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر, 2008.
- ❖ - عبد المجيد قدي . المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية , الطبعة الثالثة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر, 2006.
- ❖ - عبد المطلب عبد المجيد , الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات , الدار الجامعية الاسكندرية , الطبعة الاولى , الاسكندية , 2010.
- ❖ - عبد المطلب عبد المجيد , النظرية الاقتصادية , تحليل جزئي و كلي للمبادئ , الدار الجامعية , مصر , 2001.

- غازي عناية , المالية و التشريع الضريبي , البيارق , عمان , الاردن , 1998.
- فتح الله و لعلو , الاقتصاد السياسي , مدخل للدراسات الاقتصادية , دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع , لبنان , 1981.
- فليح حسن خلف.المالية العامة ,عالم الكتاب الحديث و جدارا للكتاب العالمي ,الاردن , 2008.
- محمد السيري , علي عبد الوهاب نجا , مبادئ الاقتصاد الكلي , مؤسسة رؤية , 2008.
- محمد صالح القرشي , علم اقتصاد التنمية , الطبعة الاولى , اثراء للنشر و التوزيع , الاردن , 2009.
- محمد طاقة . هدى العزاوي , اقتصاديات المالية العامة , دار المسيرة , عمان , 2007.
- محمد مدحت مصطفى , سهير عبد الظاهر احمد , النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية , مكتبة و مطبعة الاشعار الفنية , مصر , 1999.
- محمود حسين الوادي , زكرياء احمد عزام , مبادئ المالية العامة , دار المسيرة , عمان , الاردن , 2007.
- مجدي شهاب . اصول الاقتصاد العام : المالية العامة , دار الجامعة الجديدة , مصر , 2004.

ب) – الرسائل الجامعية :

- امين حواس. ، محاضرات في النمو الاقتصادي ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة LMD تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2016.
- بودخدخ كريم .اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009 ، مذكرة ماجستير في النقود و المالية ، جامعة دالي ابراهيم الجزائر،2010.
- طاوش قندوسي . تاثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراة ، تلمسان ، جامعة ابي بكر بلقايد ، 2013-2014.
- عائشة مسلم , اتجاهات النمو الاقتصادي , رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, 2007.
- عماد الدين احمد المصبح . محددات النمو الاقتصادي في سوريا ، اطروحة دكتوراة في فلسفة العلوم الاقتصادية ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2008.
- ماصبي اسماء , اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي , مذكرة لنيل شهادة ماجستير , تخصص اقتصاد كمي , جامعة تلمسان , 2013 – 2014.

ج)- مواقع الانترت

- البنك الدولي www.albankaldawli.org
- الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) : جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة (1980 – 2016)

السنوات	المتغير التابع : الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	المتغير المستقل : الانفاق الحكومي (مليار دولار)
1980	42.35	44016
1981	44.35	57655
1982	45.21	72445
1983	48.80	84825
1984	53.70	91597
1985	57.94	99841
1986	63.70	101817
1987	66.74	103977
1988	59.09	119700
1989	55.63	124500
1990	62.05	136500
1991	45.72	212100
1992	48	420131
1993	49.95	476627
1994	42.54	566329
1995	41.76	759617
1996	46.94	724609
1997	48.18	845196
1998	48.19	875739
1999	48.64	961682

1178122	54.79	2000
1321028	55.18	2001
1550646	57.05	2002
1639265	68.02	2003
1888930	85.32	2004
2052037	103.20	2005
2453014	117.20	2006
3108669	135.8	2007
4191053	171	2008
4246334	138.10	2009
4466940	162	2010
5731407	200	2011
7058120	209.10	2012
6024100	209.8	2013
6995800	213.80	2014
7656300	165.80	2015
7984100	159	2016

المصدر: البنك الدولي www.albankaldawli.org

الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz

الملخص :

يعد الانفاق الحكومي أحد أبرز محركات الاقتصاد الوطني الذي يسعى لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية على رأسها النمو الاقتصادي ، و هدفت هذه الدراسة لاستعراض أهم النظريات و النماذج التي توضح أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، و من اجل قياس أثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي قمنا بتوصيف نموذج قياسي خلال الفترة (1980 – 2016)ثم عرضنا النتائج و تحليلها و ذلك باستخدام الطرق الاحصائيةو النموذج القياسي الانسب .

و من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها تبين أن الانفاق الحكومي يؤثر على النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الاجمالي وفقا لعلاقة طردية ، وعليه فان زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى زيادة في النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي – الانفاق الحكومي – الناتج المحلي الاجمالي

Résumé:

Les dépenses publiques sont l'un des principaux moteurs de l'économie nationale. Elles visent à atteindre les objectifs de la politique économique, tirés par la croissance économique. Cette étude visait à examiner les théories et les modèles les plus importants illustrant l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique et à mesurer l'impact des dépenses publiques sur le PIB. Nous avons développé un modèle standard au cours de la période (1980 - 2016) puis avons présenté les résultats et les avons analysés à l'aide de méthodes statistiques et du modèle standard approprié.

Notre étude standard montre que les dépenses publiques affectent la croissance économique mesurée par le produit intérieur brut (PIB) selon une relation positive et que, par conséquent, une augmentation des dépenses publiques entraîne une augmentation de la croissance économique.

Mots clés : la Croissance économique - les Dépenses du gouvernement - Le produit intérieur brut